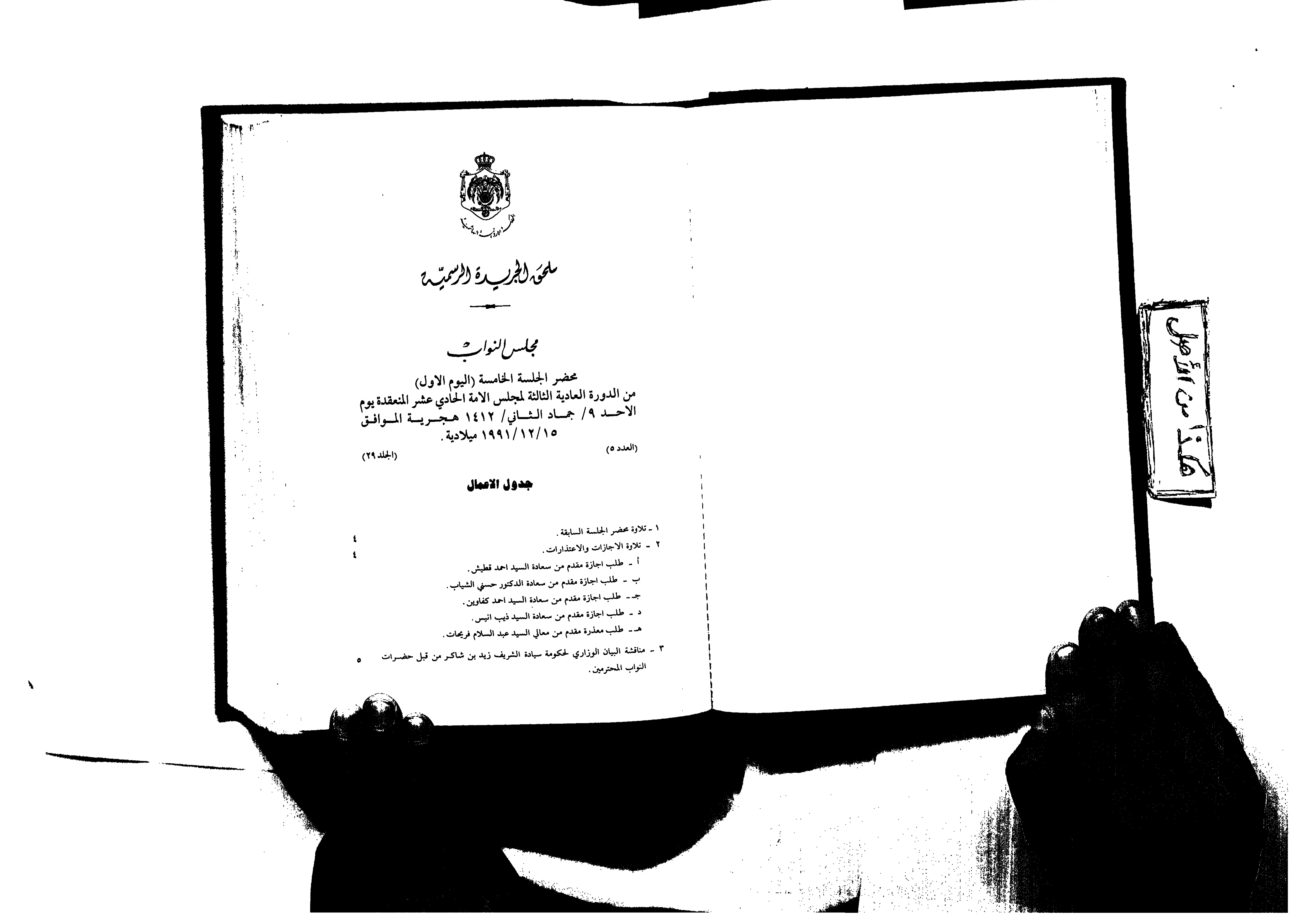


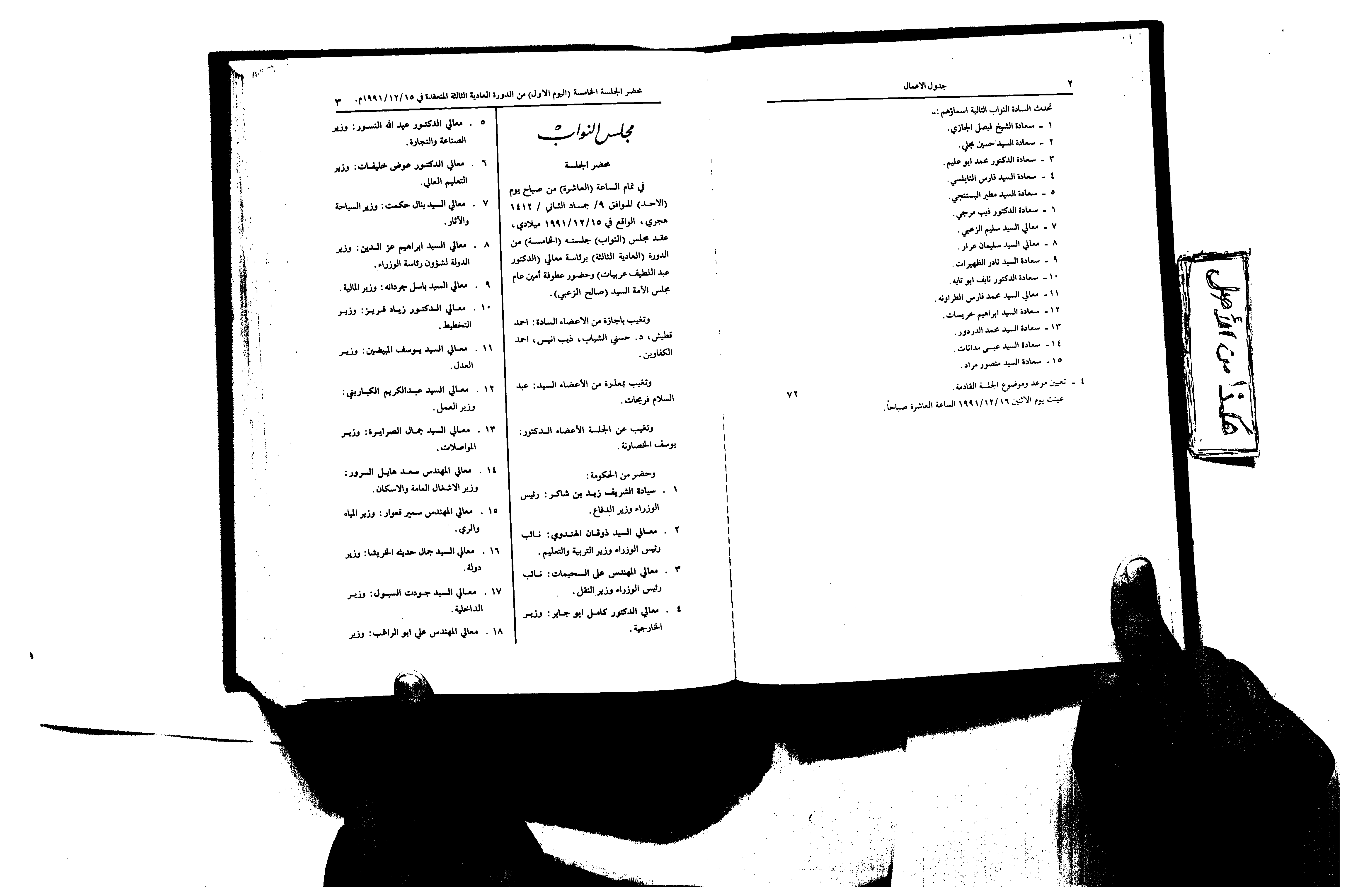
ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول)
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ٩/ جماد الثاني/ ١٤١٢ هجرية الموافق ١٩٩١/١٢/١٥ ميلادية.

(العدد ٥) (المجلد ٢٩)

جدول الاعمال



تحدث السادة النواب التالية اسماؤهم :ـ

١ - سعادة الشيخ فيصل الجازي.
٢ - سعادة السيد حسين مجلي.
٣ - سعادة الدكتور محمد ابو عليم.
٤ - سعادة السيد فارس النابلسي.
٥ - سعادة السيد مطير البستنجي.
٦ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
٧ - معالي السيد سليم الزعبي.
٨ - معالي السيد سليمان عرار.
٩ - سعادة السيد نادر الظهيرات.
١٠ - سعادة الدكتور نايف ابو تايه.
١١ - معالي السيد محمد فارس الطراونه.
١٢ - سعادة السيد ابراهيم خريسات.
١٣ - سعادة السيد محمد الدردور.
١٤ - سعادة السيد عيسى مدانات.
١٥ - سعادة السيد منصور مراد.

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين ١٦/١٢/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحاً.

٧٢

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ٩/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٥/١٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي (الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: احمد قطيش، د. حسني الشياب، ذيب انيس، احمد الكفاوين.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السيد: عبد السلام فريحات.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء الدكتور: يوسف الخصاونة.

وحضر من الحكومة:

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ . معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.
٥ . معالي الدكتور عبد الله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٦ . معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٧ . معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٨ . معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٩ . معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
١٠ . معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
١١ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
١٢ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٣ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
١٤ . معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٥ . معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٦ . معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.
١٧ . معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٨ . معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير

الطاقة والثروة المعدنية.

١٩ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

٢٠ . سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٢١ . معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٢ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٢ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٤ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٥ . معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.

٢٦ . معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

٢٧ . معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٨ . معالي الدكتور فايز الخصاونه: وزير الزراعة.

٢٩ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبه: وزير التنمية الاجتماعية.

افتتاح الجلسة




معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، واعلن بدأ الجلسة جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس، جدول الاعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تلاوة محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد الكفاوين.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة سعادة النائب المحترم؟

الجميع: موافقون.



السيد الامين العام:

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر من قبل حضرات النواب المحترامين.

معالي رئيس المجلس: نبدأ بالبند الثالث، سجل عندنا بعض الاخوه المتحدثين ونبدأ بكلمة الشيخ فيصل بن جازي.



السيد فيصل الجازي: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

أسمحوا لي أيها الاخوان الكرام، أن أرحب بسيادة الشريف زيد بن شاكر دولة رئيس الوزراء، واصحاب المعالي الوزراء. أنني يا سيادة الرئيس حملت أمانة من شيوخ ووجهاء عشائر بدو الجنوب، يدعون الله سبحانه وتعالى لكم بالتوفيق والنجاح، في ظل قائد مسيرتنا الحسين بن طلال وولي عهده المحبوب، ويباركون لكم بالثقة الملكية الغالية أنت وزملائك المحترمين.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، لقد أستمعنا بإمعان إلى خطاب العرش السامي الذي ألقاه حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم والذي إعتبر هذا الخطاب بيان الحكومة الوزاري. إن هذا البيان وضع النقاط على الحروف وبين كل المرتكزات، واعطى كل ذي حقٍ حقه. إنني لن أناقش هذا البيان التاريخي الذي اعتبره دستوراً لنا في كل الأحوال وأنني لن ولن أغير كلمةً واحدة من هذا البيان بل إنني أقول أعان الله سيادة الرئيس على ما جئتم من اجله.

سيادة الرئيس، ما جاء بك الحسين عبثاً جئت لتصلح، وقد حملك الحسين أفكاراً

وطموحات أعانك الله عليها.

أولاً : لتبعث الخير، وكل الخير إلى نفوس المواطنين، وجئت لتسديد فراغ مزمن، وجئت لتحمل عبئا كبيراً من المسؤولية الملقاه على هذا المجلس الكريم والمواطنين من حيث الأحوال المعيشية، والأيدي العاطلة عن العمل. إن أملنا كبير في رسول الحسين إلى شعب الحسين .

أملنا كبير بأن يستتب الرخاء وتفتح الابواب ما بيننا وبين جيراننا الذين لم نسيء لجيرتهم، ولكن قد يجوز انهم أساءوا الفهم عنا فنحن منهم وهم منا ولا نقبل إلا الخير لهم وحسن الجوار، والله أعلم ما في القلوب.

سيادة الرئيس لي مطلب هو من أهم المطالب والذي نرجوه من سيادتكم باستصدار عفو خاص عن المساجين المحكومين منهم والموقوفين. إن الله سبحانه وتعالى بعث جدكم رسول الله رحمة للناس وانتم من أهل، ذلك كي تدخل الفرحة في كل بيت من بيوت هولاء السجناء الذي لا لهم سوى الله والحسين وسيادتكم، أعانكم الله على حمل المسؤولية وجزاكم الله كل خير.

من هنا احي سيادتكم وزملائك الكرام وادعو الله من كل قلبي أن يحفظ لنا الحسين والحسن ويمتعهم بالصحة والعافية إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،،،

السادة رئيس وأعضاء الحكومة المحترمين،،،

السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،،،

بحثت عن قول أبدأ به حديثي، فأوجهه للحكومة التي نناقش بيانها ليكون القول الفصل الذي نحتكم اليه في مناقشة بيانها الوزاري فوجدت ان لا أبلغ ولا أحكم ولا اصدق قولا من قول الله تعالى:

«لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوتكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم إن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون» صدق الله العظيم،، وبعد:

الحق المر:

سأل أبو ذر الغفاري رضي الله عنه سيدنا محمد ﷺ أن يوصيه، فأوصاه وصايا عديدة، منها واحدة تقول:

«قل الحق وان كان مرّا»، حفظ أبو ذر ما اوصي به فعاش وحيدا ومات وحيدا. وقبل أن يموت وحيدا قال فيه علي بن ابي طالب كرم الله وجهه:

«لم يبق الآن احد لا يبالي في الله لوم لائم غير أبو ذر». وقال أبو ذر الغفاري مفسرا وحدته:

«ما زال بي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لم يُبقِ لي قول الحق صديقا».

لا عليك أبا ذر،،، كنت بغير صديق، الآن أنتَ قدوة، السنا نعود اليك بعد مئات السنين نستمد منك شجاعة قول الحق المر؟ دون أن نبالي في الحق فقدان الأصدقاء!!.

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

لقد جاءت هذه الحكومة ونحن امام كارثة جديدة تزيد مأساوية عن كل الكوارث العربية المعاصرة، مثل كارثة ٤٨، وكارثة ٦٧، وكارثة الأمّة العربية في الخليج. الكارثة الجديدة تتلخص في التسليم بمؤتمر الاستسلام العربي الذي كان تحقيقه ولا يزال حلما اسرائيليا منذ ميلاد اسرائيل.

لقد وصلت التنازلات العربية الى العظم، أكلت اللحم والشحم، ووصلت الى العظم، بل وصلت نخاع العظم وهو «القدس»!.

يا سادة،،،

لن تسمح الأجيال العربية بضياع وطنها ولا بضياع «القدس» ولن تقبل بهذا الاستسلام المهين، يا سادة،، لن تسمح الأجيال العربية بالتفاوض على مسرى سيدنا محمد ﷺ ولن تمنح ثقتها لمن يقوم بذلك في يوم من الأيام.

وستواجه الأجيال العربية كل ذلك وستكون هذه الفعلة منطلقا لتجميع كل القوى السياسية العربية القومية والدينية لمواجهة تحدي العصر وتحدي العمر لنا جميعا من أجل ميلاد عهد عزة عربية اسلامية جديدة.

السيد الرئيس،،،

السادة اعضاء مجلس النواب،،،

لقد أصبحنا امام حدث تاريخي كبير، يحمله عرب الى عرب يفتحون به أبواب الوطن العربي لأعداء الوطن العربي، وهذا الحدث مناقض لبناء عقائدي وفكري ونفسي ووجداني وعاطفي ثابت وراسخ في الانسان العربي ونشأت عليه أجيال متعاقبة من البشر.

ومهما كانت قدرة النظام العربي الذي يحاول أن يفتح أبواب الوطن العربي لأعداء الوطن العربي فانّه لن يستطيع أن يمحو تربية شبّت عليها الأجيال المتعاقبة من البشر منذ عهد رسولنا العظيم سيدنا محمد ﷺ. وعليكم أن تدركو أن أجيالنا سيصيبها التمزق وانفصام الشخصية اذا فرض عليها أن تصاغ حياتها وأن يصاغ مستقبلها على نقيض ما تكونت وتربت عليه.

اننا نمر بمرحلة تحاول أن تعصف

بالاستقرار الفكري والنفسي والتربوي والخلقي الذي رسخ في عقولنا وعواطفنا بأن اسرائيل كيان غريب ومرفوض، وأن صراعنا معها صراع وجود لا صراع حدود.

السيد الرئيس ، ، ،
السادة اعضاء مجلس النواب ، ، ،

يبقى في موضوع مقدمتي هذه السؤال البسيط الدائم:

ما العمل؟؟ أو ما البديل؟؟

هذا السؤال الذي نسأله وتسألونه كل يوم، وأصارحكم القول أيها السادة أننا اذا بقينا نبحث عن حل للمازق العربي وللظروف الاستثنائية التي تعيشها الأمّة العربية وفقا لقواعد النظام العربي التقليدية فاننا لن نجد حلا ولن نجد بديلاً.

ان النظام العربي نفسه هو الذي منع البديل عندما اعتصم بحبل الاقليمية وهي أوهى من خيط العنكبوت وهي سبب العجز العربي الذي نحن فيه ونعاني منه الان وهو سبب النكسات والهزائم التي أوصلت الأمّة العربية الى ما نحن فيه، وهذا العجز وهذه النكسات والهزائم يجب أن تساق حجة على النظام العربي وليس حجة له، وليس حجه علينا.

ان هذا النظام الذي أوصلنا الى القاع لا يمكن أن ينتشلنا منه، لقد قطع النظام العربي بالتجزئة الاقليمية حبل الاعتصام القومي، وأثبتت الهزائم المتلاحقة التي خاضها النظام العربي وآخرها كارثة الخليج أن حبل الوطنية الاقليمية او القرار الوطني المستقل اوهى من ان يعتصم به. وأكثر من ذلك فان الخشية الحالية ان النظام العربي واسرائيل وأمريكا أصبحت جميعا في موقف واحد متحالفة ضد المستقبل العربي الواحد للأمّة الواحدة الذي يقوم على بناء الدولة الواحدة للوطن الواحد حيث تتطابق حدود الدولة مع حدود الأمّة.

السيد الرئيس، السادة الزملاء.

واذا انتقلنا من القواعد العربية العامة الى المسائل الاردنية الخاصة، فان هناك فرقا كبيرا بين أردن يكون منبر وحدة ووارثا للثورة العربية الكبرى، ويكون هو الصخرة الراسية التي تسند وتستند اليها الأمّة، وبين أردن يراد له ان يكون وارثا لسايكس بيكو.

ان أردن الرسالة والدور، شاء له القدر أن تكون القضية الموضوعة أمامه باستمرار هي مواجهة العدوان الصهيوني، كونه حائط المواجهة الأول، والموقع المتقدم في ساحات الجهاد ... أكبره وأصغره.

ان الحل يبدأ بوحدة وطنية داخلية كمقدمة لمصالحة قومية عربية، وذلك يقتضي بناء قاعدة راسخة بأن الذين لا يوحدون أنفسهم على أرضهم لا يمكن أن يوحدوا أمتهم، الا ان الوحدة الوطنية التي نجمع عليها وعلى أنّها تحمي الوطن والشعب من التفتيت والتمزق لا يمكن أن تقوم على ادخال أعداء الوطن العربي للوطن العربي، وانما تقوم فقط في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحرير الوطني منهما، انّ ادخال أعداء الوطن العربي، الى الوطن العربي نقول الى الذين يدعون الى

الوحدة الوطنية، ان ادخال اعداء الوطن العربي الى الوطن العربي يضرب الوحدة الوطنية بالضرورة.

اننا نعتقد أنه لا يصح ولا يجوز أن يعتمد أصحاب القرار على الولايات المتحدة لحل قضايانا مع حليفها الاستراتيجي الذي تمده بالسلاح وبالمال وبكل مصادر القوة ليحافظ على مصالحها الاقليمية والدولية، كما انه من العبث أن نتوقع معجزة تهبط من سماء واشنطن لتنتشلنا من القاع الذي نحن فيه والذي أوصلتنا اليه.

اننا نسأل الذين يسألون ما هو البديل عن المسار الذي يسيرون فيه هل حقا يريدون بديلا؟ أم انّهم يسألون فقط ليقولوا لنا أنه لا حل ولا بديل الا الحل والبديل الأمريكي الاسرائيلي؟ اننا نقول للذين يسألون عن البديل ان مشروع «اسرائيل الكبرى» موضوع الآن قيد التنفيذ كما ان المشروع الاسرائيلي لاقامة «اتحاد الشعوب الصغيرة في الشرق الاوسط» الذي تبناه بيريز في مرحلة سابقة على غرار الطريقة السويسرية بين فلسطين والاردن و «اسرائيل» له أنصاره في الصف العربي الان. ويسهله القبول العربي بمشروع الحكم الذاتي في فلسطين هذا المشروع قائم على رفض الارتباط بالعمق العربي.

ان التكتيك الإسرائيلي يقوم الآن على عزل عرب بلاد الشام عن بعضهم بعزل سوريا عن باقي عرب بلاد الشام، أو عزل باقي عرب بلاد الشام عن سوريا كمقدمة لاقامة اسرائيل الكبرى.

ولذلك فاننا نواجه الآن خطر أن تكون عمّانُ امتداد لتل أبيب في الوقت الذي من الطبيعي والتاريخي والقومي والاسلامي أن تكون عمّان ودمشق وبيروت امتداد لبعضها بعضا.

انّ الصراع العربي الاسرائيلي يتجسد في صورته الراهنة في كونه صراعا على قيام «اسرائيل كبرى» أو سوريا كبرى.

ان وحدة عرب بلاد الشام أو وحدة سوريا الكبرى بطريق ديمقراطي واقتناع رسمي وشعبي ضرورة تاريخية وطبيعية، كما أن التحرك لاعادة اللقاء الطبيعي والتاريخي فيما بين العراق و سوريا بازالة كل الأسباب التي حالت دون لقائهما خلال العقدين الأخيرين هو المدخل لاعادة وسائل حل الازمة العربية القائمة الى أيادي أبناء الأمّة العربية، كما ان وحدة عرب بلاد الشام وتنقية العلاقات و ازالة الخلافات فيما بين العراق و سوريا مقدمة مرحلية اساسية لوحدة عربية شاملة تفرضها وتمليها حالة الضرورة القصوى لحماية حق البقاء للشعب العربي في المشرق العربي الذي أصبح كالعهن المنفوش في مواجهة اسرائيل، وهذا المدخل للعمل العربي له أولوية ملحة على ما عداه وهو الذي يجدد الثقة في الذات العربية.

بعد ذلك انتقل الى «نظرة سريعة في البيان الوزاري».

ان مجلس الوزراء يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية سندا للمادة (٤٥) من الدستور، ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامه للدولة.

ولذلك أوجبت المادة (٥٤) من الدستور على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب طالبة الثقة من المجلس على أساس هذا البيان. اذن فالبيان الوزاري يجب ان يحمل خطة واضحة محددة لادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية وتعالج الهمّين الداخلي والخارجي للدولة. وبهذا المعنى فاننا نرى ان البيان يفتقد مقومات البيان الوزاري ولا يحمل المفاهيم والخطط والأفكار والخطوات اللازمة لمواجهة الأزمة الطاحنة التي تثقل كاهل الوطن خاصة بعد كارثة الخليج. فالوطن مثقل بأزمة حادة مربعة الأضلاع والأبعاد أولها: تهديد حق البقاء للوطن والمواطن هذا الحق الذي يسبق كافة حقوق الانسان في كل وطن من الأوطان. أمّا الأبعاد الثلاثة الأخرى فهي البطالة وارتفاع الاسعار والمديونية، وكل ذلك يضع وطننا ومجتمعنا في نفق مظلم ولا نرى في بيان الحكومة التي تدير الشؤون الداخلية والخارجية للدولة سنداً للدستور خطة لمعالجة مربع الأزمة الذي يثقل كاهل الوطن والمواطن.

السيد الرئيس ،،،

السادة الأعضاء ،،،

ساكتفي بقراءة بعض المفاصل التي وردت في بيان الحكومة والتي تبين معالجة وادارة مجلس الوزراء لبعض المواضيع الداخلية والخارجية للوطن وموقفنا منها:

١ - مؤتمر السلام:

يقول البيان الوزاري: لقد استجابت الحكومة (لدعوة المشاركة في مؤتمر السلام، من منطلق الحرص على حماية وطننا، وتحمل مسؤولياتنا نحو شعبنا وأمتنا، ونحو الأجيال القادمة، ومساهمة منّا في الجهود التي لا بد أن تصل باستنادها الى الحق والعدل، الى تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني .... الخ.

لا أود أيها السادة أن أستعيد مقدمة كلمتي التي فرغت للتو من تلاوتها ولكني فقط أريد أن أسأل هل يمكن حماية الوطن بأعداء الوطن؟ جوابي ان التاريخ والمنطق لا يعرفان وطنا تمّت حمايته بأعداء الوطن.

ان اسرائيل و أمريكا يقتلان الشعب العربي في فلسطين وفي العراق وفي الجولان وجنوب لبنان، وتحتلان مقدساتنا في فلسطين والجزيرة العربية وتهددان شعبنا العربي في ليبيا ولا يمكن ان يوفرا العدل والحق والسلام بل يوفران أدوات القتل والحصار وأساليب التدمير المادي والمعنوي لشعبنا.

ان السلام الذي تصوغه أمريكا و أسرائيل يهدي أطفال العرب أجمعين في فلسطين والعراق القنابل العنقودية والرصاص الحي والمطاطي، وعصي التعذيب وزنازين الخوف والموت. أمّا الشرعية الدولية التي تدعون اليها فقد بدأت من سايكس بيكو وتمر الآن بالغاء قرار الأمم المتحدة القاضي باعتبار الصهيونية حركة عنصرية ولا ندري أين تنتهي، ونحن نتلقى هذه الشرعية المهنية.

٢ - العلاقات العربية:

يقول البيان الوزاري أيضا: «... ولمّا كان الاردن عضوا مؤسسا في جامعة الدولة العربية، حريصا على استمرار دورها لتحقيق

التضامن العربي، فستسعى حكومتي وعلى جميع المستويات، الى اعادة اللحمة الى هذا التضامن، بعد أن أصيب خلال أزمة الخليج ....».

ونحن نسأل ونسأل الحكومة هل ستعود العلاقات العربية كما كانت قبل أزمة الخليج وكأن شيئا لم يكن؟، كأن امريكا لم تجمع جيوش الدنيا تحت قيادتها وتقصف العراق الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الجسم العربي الواحد على مدى اربعين يوما بأسلحة صممت لمواجهة المعسكر الاشتراكي كله بما في ذلك «حرب النجوم»؟ وهل ستكون هذه العلاقات الجديدة برعاية وقيادة الولايات المتحدة تفصلها وتصممها بحيث يكون السعيد من الأنظمة العربية من يلبس الثوب الأمريكي كما تفصله الولايات المتحدة الامريكية؟.

ان قيادة أمريكا للدول العربية لن تجعل التضامن العربي الا أسوأ ممّا كان عليه قبل أزمة الخليج.

لقد أقامت الدولة القطرية الوطن العربي على الانفصال والتجزئة ودعاة الانفصال سيكونون أول ضحاياه، والذين أسهموا في تجزئة امتهم سيكونون أول المجني عليهم في جريمة تجزئة أمتهم.

اننا نقول للذين لا يزالون يستجيرون بالدولة القطرية رغم المآسي والكوارث التي جرتها الدولة القطرية على الامّة.

لقد استنفذت بدائل الوحدة كل فرص اثبات أهليتها ومارست ما شاءت من السياسات والتحالفات والمحرمات، ووظفت امكانيات خرافية من المال لادانة التجربة الوحدوية والتوجه الوحدوي.

لقد استنزفت التجربة «القطرية» كل فرصها وذهبت في ممارساتها الى أبعد الحدود بما في ذلك تجاوز المحرمات الوطنية، كما استغرقت ثلاثين عاما من التسلط وأدخلتنا بيت الطاعة الأمريكي وأشعلت الفتن والحروب الأهلية وبددت الثروات وجلبت الاحتلال وسلمت الأوطان. وها هي الدولة القطرية تعيش أزمتها التي تكاد تخنقها تتلفت ذات اليمين والشمال فلا ترى الا الوحدة التي ذموها بالأمس وحاربوها وأفشلوها حماية لها ومع ذلك يسألون عن البديل الذي حاربوه وأدانوه وأفشلوه!!.

٣ - احتكار الحقيقة:

يحذر البيان الوزاري من انه لا يجوز لفئة او لشخص احتكار الحقيقة واعتقد أنه يختلف اثنان على ان: «الديمقراطية لا تعطي الحق لاي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة» ولكن أمكانية احتكار الحكمة والحقيقة في ظل أي نظام سواء كان ديمقراطيا أو غير ديمقراطي لا يمكن أن ينسب الا الى السلطة الحاكمة دون غيرها ذلك ان الفئة او الفئات او الاشخاص غير الحاكمين فاقدون أصلاً لأدوات هذا الاحتكار حتى لو أرادوا هذا الاحتكار نفسه.

ان اي نظام حاكم حتى يستحق ان ينسب الى الديمقراطية لا بد ان يتيح للرأي الآخر وللمعارضة من خلال أدوات الاعلام الرسمية والشعبية وعلى قدم المساواه معه نفس الفرصة

للتعبير وبخلاف ذلك لا يقوم حق الرقابة الشعبية على الحكم ولا تقوم الديمقراطية بل الذي يقوم هو احتكار السلطة للحقيقة والحكمة وليس العكس.

السيد الرئيس، السادة الزملاء.

ان أحد اهم أركان الديمقراطية هو حق الأكثرية بأن تحكم وحق الأقلية بأن تعارض وبعكس ذلك لا تقوم قاعدة المساواة بين البشر وتصبح السلطة تسلطاً وتصبح السلطة هي المحتكرة، وتغدو الدكتاتورية هي المتنفذة حتى لو لبست لبوسا ديمقراطيا.

انّ البناء الديمقراطي لا يمكن أن يقوم اذا لم يتأسس ويترسخ على قاعدة دعم العمل الحزبي والنقابي وتحرير المؤسسات السياسية من المعوقات التي تمنعها من اداء دورها، فالأحزاب هي عماد الديمقراطية والعداء لها هو عداء للديمقراطية، ولا ديمقراطية دون احزاب سياسية، والأحزاب السياسية عصب الحياة البرلمانية وأداة تحقيق رقابة الشعب على اعمال الحكومة وتحقيق مشاركة الشعب في الحكم وبدون ذلك يقوم احتكار الحكومة للصواب، واحتكارها للحقيقة.

كما ان البناء الديمقراطي يستلزم جعل المؤسسات الصحفية في يد الشعب وذلك بالغاء احتكار الحكومة وأعوانها للمؤسسات الصحفية ورفع القيود عن الصحافة والمطبوعات حتى تصبح الصحافة المنتمية للشعب الرقيب على كل تجاوز سواء كان حكوميا أو شعبيا. والحكم الذي لا يوفر كل ما تقدم لا يمكن ان يوصف بأنه حكم ديمقراطي بل على العكس فانه هو الذي يصح فيه مقولة:

«ادعاء احتكار الحكمة والحقيقة» الواردة في البيان الوزاري.

ومع ذلك ورغم المصادرة الطويلة لكل مقومات الحياة الديمقراطية والسياسية التي امتدت منذ الخمسينات كانت بها الأحزاب والصحافة معطلة أو محتكرة من السلطة فقد جاءت الحكومة لتتهم غيرها باحتكار الحكمة والحقيقة، غريب هذا الامر الوارد في البيان الوزاري.

٤ - أمن الوطن والمواطن ومؤسسة الأمن:

شدد البيان الوزاري على اهمية جهاز الأمن، ونحن مع الحكومة في تشديدها هذا ولكننا نريد أن نسأل الحكومة، من الذي يهدد أمن الوطن الداخلي وأمن الوطن الخارجي بما في ذلك أجهزة الأمن؟

هل صحيح ان هناك تهديداً لأمن الوطن او لجهاز المؤسسة الأمنية؟ من المواطن مهما كان انتماؤه سواء كان هذا المواطن قوميا أو اسلاميا او وطنيا؟.

انّ الذي يهدد الوطن والمواطن ومؤسسة الامن نفسها هو العدو الاسرائيلي الأمريكي ولا احد غيره، هذا العدو الذي يتم التعامل معه اليوم من قبل الحكومة ولا خطر من المواطن على الوطن ولا على جهاز المؤسسة الأمنية انما المواطن وحده هو الذي يحمي الوطن ومؤسسة الامن.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

«وقوميون سنحيا وحدويون سنبقى»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور محمد ابو عليم.



الدكتور محمد ابو عليم:

بسم الله الرحمن الرحيم

«إنّا عَرضْنا الأمانةَ على السمواتِ والارضِ والجبالِ فأبينَ أنْ يَحْمِلْنَها وأشْفَقْنَ منها وحملها الانسانُ إنه كان ظلوما جهولا» صدق الله العظيم» هذه كلمة الكُتلة الدستورية.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ان الكُتلةَ الدستوريةَ التي استمّدت أسمَها من الشرعيةِ الدستوريةِ في هذا الوطنِ الطيب، ومن خلالِ إحْساسها العميق بالمسؤولية الوطنية، وتقديراً منها للظروف الحرجةِ التي يمرُّ بها الاردُن والوطن العربي، تناقش البيانَ الوزاري من المنطلقات التالية:

اولاً: الديمقراطية

ان الديمقراطية هي قدر الاردن ومصيره، رعايتها وحمايتها واجب على كل مواطن ومسؤول، وهي وإن كانت إحساساً واعياً بالمسؤولية، وممارسة أصولية لها من قبل ممثلي الشعب، فانها تعني وبالتوازي نفس الموقف منها من قبل السلطة التنفيذية، على قاعدةٍ من التعاون والتوازن ... تعاون لمصلحة الوطن يقبل الاختلاف في الرأي على انه اغناء للممارسة وليس مماحكةٍ أو تطاولاً ... تعاون يتقبل الرأي الاخر ويستفيد منه في تحديد التوجه الوطني بعيداً عن التخندق وادعاء احتكار تقدير المصلحة العامه وتوازن يقوم على ان السلطتين لا تعلو احداهما على الاخرى، وليس الوطن ومصلحته حكراً على إحداهما فلا تزاود سلطة على اختها. توازن يفضي الى ترسيخ التجربة الديمرقراطية وتجذيرها رعاية لمصلحة الوطن والمواطن.

ومن هنا فأننا نتطلع الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية بعقل منفتحٍ يتلمس الحقيقةَ أنّى كان مصدرها، ويقوم على رعاية المصلحة العامة بعيداً عن اي هدف شخصي او مكسب مرحلي.

ان حضور الديمقراطية في الظروف لا يقل اهمية ابداً عن حضورها في حالات الانفراج، بل ان الحاجة الى الديمقراطية تتعاظم في أوقات الخطر والتحديات لأنها احُد الحصون الاساسية التي يتعززُ من خلالها الإداء الوطني، ولانها تبقى في جوهرها الضمان الاكيد لتقوية التلاحم

وتأمين الانضباط داخل اسرتنا الاردنية الواحدة.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ثانياً: الادارة

ان الادارة هي عصب التنمية والتطوير، وهي سبيل توفير الخدمات وتسهيل الوصول اليها، والادارة الاردنية كانت مثار اعتزاز هذا الوطن، الا ان امراض الادارة قد بدأت تتسرب اليها، نتيجة لتطور الوطن سكاناً وحاجاتٍ وخدماتٍ ومشاريع دون ان يواكبها تطوير اداري موازٍ ومناسب، ونتيجة للتأثيرات الشخصانية المتتالية التي شجعت الاستزلام والشللية والنفاق الاداري سبيلاً للوصول الى المواقع المتقدمة، فتخلخل الجهازُ الاداري، واصبح اهتمام الموظف بحماية رأسه، وقلت المبادرات ومحاولات الابداع، وغدا اهتمام المؤسسة بموظفيها أولى من قيامها بواجباتها، وعانى المواطن من البيروقراطية وصعوبة الوصول الى الخدمة، وفوقية التعامل احيانا ... وبالرغم من بقاء بعض النقاط المضيئة في عدد من اداراتنا، الا ان الصورة تزداد قتاماً ويخشى من تفاقم التدهور. اننا ندعو الحكومة الى التصدي لثورة ادارية اصلاحيةٍ، لا تتقزم في اجراءاتٍ شكليةٍ تلهي ولا تغني ... ثورة ادارية تعيد النظر بالهيكل الاداري برمته، من حيث المؤسسات والتشريعات والعلاقات المتبادلة والاجراءات والممارسات .... ثورة ادارية تضع اطاراً واضحا للرقابة الادارية في موازاة الرقابة المالية، فكم من اجراءٍ مالي صحيح كان مبعثُه فساداً ادارياً كبدنا انفاقاً كبيراً بلا طائل، وكم من من اجراء اداري تتجاوز نفقاته المالية الجدوى من ممارسته.

ان الجهاز الاداري، قد تآكلت دخوله نتيجةً للازمة الاقتصادية، واصبحت اعادة النظر برواتبه ومزاياه الوظيفية واجباً وطنياً على الحكومة ان تنهد لحمله بهمةٍ وسرعة، كما ان المتقاعدين المدنيين والعسكريين الذي اعطوا الوطن جهدهم وعرقهم وعمرهم بحاجة الى اعادة النظر جذريا بأمورهم.

ان الادارة المحلية هي الاقرب للمواطن والاقدر على تحسس قضاياه والتعامل مع حاجاته وتطلعاته ولذا فأننا نتطلع الى تطويرها على قاعدة من اللامركزية التي تجعل من الوحدات الادارية مؤسسات تنموية خدميه، لها مجالسها المنتخبة ولها موازناتها المستقلة ضمن اطار الموازنة العامة للدولة، بحيث يسهم الشعب في ادارة شؤونه وفق السياسة العامة للدولة.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ثالثاً: القوات المسلحة والاجهزة الامنية

ان القوات المسلحة الاردنية هم حماة الديار ودرع الأمة حملت رسالة الثورة العربية الكبرى بشرفٍ وبساله، وأدت دورها المشرف في جميع القضايا الوطنية والقومية وهي بحاجةٍ الى مزيدٍ من العنايةِ والرعايةِ سلاحاً وتدريباً ومنتسبين. وهي حرية بهذا الدعم رغم صعوبة ظروفنا المالية حتى تبقى على عين الوطن والقائد. واننا نرى اعادة النظر بالخدمة الاجبارية بتقصير مدتها تمهيدا لالغائها والعودة الى نظام الاحتراف.

أما اجهزة الامن، فهي عينُ الوطن الساهرة لحماية الأمن والاستقرار، واننا نتطلع الى دعمها وتطويرها باستمرارٍ حتى تقوم بمهامها الجليلة في صيانة الجبهة الداخلية من العبث والتفتيت وحماية حقوق المواطن وحرياته، وحفظ كرامته في اطار من العدالة والمساواة.

ان حماية الوطن واجب مقدس وأمانة عظيمة ملقاة على اعناقنا وهي ليست وقفا على جهة دون اخرى، ولكنها مسؤولية يتحملها الجميع في مواقعهم المختلفة.

رابعاً: التربية والتعليم:

ان خطة التطوير التربوي، هي المعول عليها لنقلة مجتمعية جديدة نتطلع الى تجسيدها في برامج فعالة نلمس انجازاتها على كامل رقعة الوطن بعدالة وكفاءة وكفاية، كما نتطلع الى ان تكون الرافد الاساسي لعملية التنمية الديمقراطية، فعلى مقاعد الدرس تغرس المفاهيم ويربى المواطن الحر القادر على ممارسة الديمقراطية وتطوير مؤسساتها.

لقد توسع التعليم الجامعي في القطاعين العام والخاص، وغدا بحاجة الى وضع القواعد السليمة لتحديد اطاره وتقييم مؤسساته ومنتجاته على قاعدة من حاجة الوطن للجامعين كماً ونوعاً وثقافة.

اننا نتطلع الى تحسين ظروف العاملين في مجال التربية والتعليم كما نتطلع الى قيام اتحادٍ للمعلمين، يسهم في تنظيم شؤونهم وإغناءِ العملية التربوية بالاراء المختلفة.

خامسا: الاعلام:

ان الاعلام بمختلف مؤسساته ومنابره هوالذي يعكس صورة الوطن ويعبر عن طموحات الشعب وتطلعاته، هو الوسيلة الرئيسية لاحداث التحولات الهائلة ايجابياً وسلبياً، ولذا فان على وسائلنا الاعلامية ومنابرنا جميعا ان تنفتح على جميع الآراء، حتى يكون الاعلام وطنياً بحق يتيح المجال لجميع الافكار بحرية، ودون ارهابٍ ومزاودة ضمن اطار المصلحة الوطنية والقومية. فلا يكون حكراً على احد او مجالا لرأي واحد.

سادسا: الزراعة:

ان الزراعة هي مصدر الدخل الرئيسي لمعظم المواطنين، ولذا فأن علينا ايلاءها عناية خاصة، تضمن زيادة الانتاج الزراعي لتقوية الاقتصاد الوطني، وتحقيق قدرٍ مناسب من الاكتفاء الذاتي في غذاء المواطنين وتحقيق فائض تصديري يدعم الميزان التجاري، اننا نرجو في هذا المجال ان نرى اتحاد المزارعين (او الفلاحين) الممثل لجميع مناطق المملكة يأخذ دوره للاسهام في التنمية الزراعية، وتطوير وسائل الانتاج وطرق التسويق والتخزين، حتى تتكامل اطراف عملية التنمية، وتنتشر مكاسبها على جميع الاطراف وبخاصة في الريف والبادية.
كما نتطلع الى تخفيف اعباء مديونية المزراعين حتى يتمكنوا من استئناف الانتاج بهمة وفاعلية.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

سابعاً: الشباب والرياضة:

ان شباب الوطن عماد المستقبل وعدته، نرى ان العناية بهم تنظيما لجهودهم وتاطيراً لمبادراتهم وتطويراً لكفاءاتهم ومواهبهم، ما زالت دون المستوى المنشود، اننا نرى ان منظمة الشباب الاردني، هي الاطار الامثل للنهوض بالعمل الشبابي على قاعدة من الولاء الوطني الذي يصون الكفاءات ولا يبددها، ويضم الجهود ولا يفتتها، والتزاماً بتراثنا الخالد وقيمنا الاصيلة بعيدا عن التغريب وانفتاحاً على التطور الحضاري الانساني.

اما الرياضة، فهي معين التربية الخلقية والقويمة، ومعدن التنمية البدنية الصحيحة وهي فوق هذا وذاك منبت الانتماء الاصيل، ومثار الاعتزاز الوطني، تحتاج الى رعاية خاصة، وعينٍ حانية وصدرٍ رؤوم من الحكومة والمؤسسات الوطنية، حتى يفخر الوطن بانجازاتها، ويتعزز الانتماء بابداعاتها.. ان النقلة النوعية التي تشهدها وزارة الشباب، ما زالت دون طموحات الوطن والمواطن وقد آن للشباب والرياضة ان يجدا نظرة جديدة نعتبرها رافداً اساسيا في التربية الوطنية، تتولاهما جميع الاجهزة والمؤسسات.

ثامنا: التأمين الصحي الشامل:

ان الخدمات الصحية حق من حقوق المواطنين الاجتماعية، وواجب من واجبات الدولة عليها توفيرها بسوية ونشرها بعدالةٍ على كامل رقعة الوطن، اننا نتطلع الى ان نرى من الحكومة اجراءات جادة لابراز التأمين الصحي الشامل الى حيز الوجود، وان تفعّل المؤسسات الصحية الرسمية وتطورها ضمن خطة شمولية متكاملة، تفتح نوافذ تلك المؤسسات على بعضها وتتيح الاستفادة من كفاءاتها ولجميع المواطنين، نرى ان يكون للمؤسسات الصحية الخاصة دورها في هذا المجال بعد تنظيمها وتطوير الرقابة عليها وتحسين مستوى ادائها.

تاسعاً: حماية البيئة:

لقد غدت حمايةُ البيئة أولوية متقدمة في العصر الحديث، وقد تعددت الاجهزة في هذا المجال، ونحن بحاجة الى سرعة اقرار الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على بيئة صحية نظيفة ووضع قانون للبيئة يوحد الجهود وينظمها ويحول دون التضارب والتداخل في الانشطة البيئية ضماناً لحسن الانجاز وتوفيرا للانفاق، وضماناً للمشاركة الشعبية في مسؤولية حماية البيئة من خلال الاسهام في برامجها والتصدي لمشاكلها.

عاشراً: البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي:

لقد اصبح هذا البرنامج بحاجة الى مراجعة شاملة على ضوء المستجدات والمتغيرات وبخاصة الاثار الناجمة عن حرب الخليج، ويستدعي ذلك جهداً وطنياً متكاملاً تتعاون فيه جميع الاطراف ومختلف الخبرات، اننا ندعو الى مؤتمر وطني لمناقشة هذا البرنامج، وعرضه على مجلس الامة لاقراره، حتى يغدوا ملزما لجميع اطراف العملية الاقتصادية، ويكون مقياسا

للأنجاز الحقيقي على المستويين الحكومي والشعبي على حد سواء. لقد تفاقمت البطالة حتى غدا الكلام فيها مكرورا، وانتشر الفقر حتى غدا الحديث عنه اجتراراً، وآن لنا ان نبحث هذين الأمرين بجديةٍ وعنايةٍ في المؤتمر الاقتصادي للخروج بحلول جذرية يقتنع بها الشعب وتكفل ضمان الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الامن المجتمعي.

اننا ونحن نؤيد توسيع دور القطاع الخاص في العملية الانتاجية بهدف كسر الحاجز الجليدي الذي يعيش تحته الاقتصاد الوطني فترة ركودٍ تأثرت بها مختلف قطاعات المجتمع فأننا نتطلع الى دور رقابي فعالٍ لطبيعة التحرك الاقتصادي التنموي يضمن مصالح جميع الاطراف ويحسر حدة الغلاء الذي اصبحت تعاني منه جميع قطاعات المجتمع وخاصة ذوي الدخول المحدودة وهو الخطر الداهم على السلام الاجتماعي المنشود.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

حادي عشر: القضية الفلسطينية:

ان قضية فلسطين هي قضية الاردن المركزية، له فيها دور فاعل من منطلق الاخوة العربية والاسلامية وله فيها فوق ذلك دور الجار المتأثر بما يحدث، المتلقى لكل تأثير، وقد تصدى الاردن لهذا الدور على المستويين الشعبي والرسمي منذ بدايات الصراع العربي الصهيوني، باسهام لا يقبل المنة، وبمشاركة لا ترجو العوض، وكان لهذا الدور اثره في الحفاظ على جزء من ارض فلسطين وفي بناء الوحدة الانقى في هذا القرن.

لقد كان خيارُ الشعب الفلسطيني ومن ورائه امتنا العربية إبراز هويته وخصوصيته والتصدي لقضيته بدعم من الامة جميعها. وقبل الاردن ذلك الخيار وارتضاه والتزم به، وكان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني الذي عزز دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثلٍ شرعيٍ وحيدٍ للشعب الفلسطيني دون ان يؤثر ذلك على الروابط الاخوية بين الشعبين الشقيقين.

لقد اختار الاخوة في المنظمة قبول مبدأ المفاوضات للوصول الى حل عادل ومشروع للصراع، وليس لنا الا ان نقف الى جانب اخواننا في خيارهم، وندعمهم ونشد ازرهم، ونشترك معهم تحت مظلةٍ واحدةٍ طلبوها، وقبلها العالم، وننسق معهم في كل امورهم، محتفظين في نفس الوقت بمرتكزاتنا وثوابتنا للوصول الى حل سلمي قائم على العدالة والشرعية الدولية وتلبية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض فلسطين بما في ذلك حقه في اقامة دولته على تلك الارض وعاصمتها القدس.

ولا يفوتنا في هذا المجال ان نحيي انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني وهي تدخل عامها الخامس وتقدم دماء الشهداء والمناضلين برجولة وشرف، وندعم شعبنا الصامد على ارضه بكل طاقاتنا، ونحن على يقين بأن نضال اخواننا سيتوج بالنصر باذن الله.

ثاني عشر: التضامن العربي:

ان التضامن العربي، هو سبيلنا للتعامل مع نظام عالمي نتطلع الى قيامه على اساس من

الشرعية الدولية وحقوق الانسان وعدالة التعامل بين القوي والضعيف والغني والفقير بعيداً عن سياسة المحاور والتعبية وسيطرة قطب واحد على مقدرات العالم وتسخيرها لمصالحه. لذا فان على الحكومة ان تحاول بكل الوسائل والسبل اعادة اللحمة الى الصف العربي دون ان تحبطنا الظروف الحالية والصراعات الانية عن بذل الجهود الدائبة على جميع المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية. ان دور الاردن كان وسيبقى على الدوام دوراً قوميا مبادراً الى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة، قناعةً بان التقوقع القطري مهما كانت اسبابه ومبرراته هو اضعاف للامة في مواجهة محاولات التجزئة والهيمنة والاستلاب. ان النظام العالمي الجديد نظام ظالم يحتكر السيطرة فيه طرف واحد يستخدم الشرعية الدولية على جميع القضايا الدولية وفي جميع القضايا الدولية وفي جميع الظروف بنفس المعايير وبنفس الحزم والاجراءات الدولية المؤثرة.

ثالث عشر: رفع الحصار عن العراق:

ان الألم يحز في نفوسنا، ونحن نرى اطفال العراق وشيوخه ونساءه يعانون من الحصار الدولي الذي يحرمهم من الغذاء والدواء، ويحرمهم من ابسط حقوقهم الانسانية، وهو امر ان استشرى استمرأ القائمون على تنفيذه على شعوب أخرى. ان علينا ان نعمل جميعا وبتكاتف كامل وفي جميع المحافل العربية والاسلامية والدولية لرفع هذا الحصار، ولن يضعف جهدنا اية مواقف غير انسانية قد تواجهنا. اننا نناشد العرب والمسلمين وجميع الشعوب الصديقة والشعوب المحبة للسلام والانسانية ان تعمل على رفع الحصار عن شعب العراق الشقيق.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر، على قاعدة من كتاب التكليف السامي الذي حدد الطريق وبيانها الوزاري الذي بيّن خطتها في العمل، وبناءً على الاطمئنان الى شخص رئيسها الذي نحترم مقدرته ووطنيته واخلاصه، نرى انها قادرة على ترجمة ذلك البيان والتفاعل مع المؤسسة الديمقراطية بتفهم كامل وتعاون صادق، وسنبقى نراقب انجازاتها نؤيدها حين نرى في ادائها مصلحة الوطن والمواطن ونعارضها حين نختلف مع توجهاتها على قاعدةٍ من الديمقراطية وتبادل الرأي والمشورة لما فيه خير هذا البلد وشعبه الطيب، في ظل قيادتنا الهاشمية الحكيمة، الواعية للظروف المدركة للتطورات، والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ فارس النابلسي.



السيد فارس النابلسي: بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، حضرات الاخوة النواب الاكارم،

يجيء موضوع مناقشة الحكومة الثالثة في عمر مجلسنا الكريم هذا، ليؤكد بصورة لا تحتاج الى كبير جهد على اننا نعيش مأزقا سياسيا كبيرا.

ولعل استقرار السلطة التنفيذية في ظل التوجه الديمقراطي الوطني، يعكس بالضرورة نفسه مباشرة على السلطة التشريعية ويؤثر عليها سلبا وايجابا. واسمحوا لي ايها الاخوة، ان اؤكد اعتذاري لشعبنا الكريم اولا ولكم ثانيا لاضطراري للحديث اليوم، ذلك ان صفة من التواطؤ بين الخطابات وبين نواياها ودوافعها قد اوقفتنا عن مسيرتنا الديمقراطية في مشكلات عديدة، وحدّت من طموحاتنا واماني شعبنا في المضي قدما في مسيرة الديمقراطية وتعميقها، ولقد بات افراد شعبنا حيارى ومندهشين لانه استعصى عليهم التفريق بين (المتفاصح البليغ) الذي يخفي نوازعه الشخصية وراء فصيح اللغة ورطانة الكلام، وبين المخلص الصادق في توجهاته وبقدرة قادر ليصير المهاجم الذي ملأ اسماعنا شتما وتوبيخاً للحكومة عضوا فيها حملا وديعا يريد ثقة نيابية كي يصلح الوطن والامة بل والانسانية جمعاء.

ولانني لست من هواة التفاصح والافتعال، فانني اود اختصار مداخلتي هذه في ملاحظات ثلاث:

الاولى: ان بعضاً من اعضاء هذا الحكومة الموقرة قد شكل بممارساته وخطبه تحت هذه القبة في نقده لحكومات لم يكن عضواً فيها نزقاً وسباباً محصناً نفسه بعباءة الوطنية حيناً ولف ذاته بهالةٍ من التشدد اللفظي حيناً اخر، كما انسحب وزراء محترمون من حكومات سابقة بدعوى انها حكومات حلٍ سياسي وراعيةٍ لمفاوضاتٍ مباشرة. وقد عاد هؤلاء السادة في حكومة برنامجها لم يكن الا استكمالا لما بدأته سابقاتها، دون ان يرف لهم جفن ولا أن يبرروا مواقفهم.

وفي هذا المعنى ومن وحيه فان بعض هذه التعبيرات الماثلة امامنا الان تُشكل اكبر مثالٍ لتغير مواقف الرجال وفق املاءات مواقعهم الشخصية، وقد ادى هذا ونتج عنه بصورة مباشرة وصم المجلس النيابي الكريم «بوشم الاستيزار» وهو وشم استحلله البعض ولا ينطبق على الكل، فصار «الاستيزار» وشم النيابة الظالم الذي حفره البعض وادخلوه في اذهان مواطنينا.

ان الحيرة تجتاحنا ونحن ننبه الى مخاطر هذه الهواية وتحويلها الى احترافٍ ابدي «الاستيزار» الذي يبدل فيه البعض جلودهم كما يبدلون ربطات اعناقهم.

الثانية: ان عدم استقرار مجالس الوزراء وخضوعها للتبديل على هيئة الازمة، قد الحق اضراراً واسعةً وفادحةً في الجهاز الاداري على مستوى الوطن فأي وزارة استطاعت ان تنفذ عُشر برنامجها، واي وزارة تمكنت من إحداث الاستقرار في الجهاز الاداري.

وبالتحديد فان سياسة التبديل في الوزارات قد اعقبها سياسة التغير في الجهاز

الاداري، وبهذا فان وزارة الخارجية ووزارة الداخلية كمثالين صارخين على هذا الخلل قد الغتا جهازهما الاداري نهائياً بحرمانها لهؤلاء الموظفين من مجرد الحُلم بالترفيع، فالسفراء يُستوردن ويفرضون والمحافظون يأتون ولا يخرجون، وكل هذا وجهاز هاتين الوزارتين الادارية قد حُرم من فرصة الترفيع والتدرج الطبيعي.

ان ازمة مجالس الوزراء بتغيير الحكومة مراتٍ ثلاث يجب ان لا يؤدي في بلدٍ مثل الاردن الى احداث هذا الدمار على بُنيتنا الادارية ويأتي كلُ وزيرٍ بمحاسيبه وبمعارفه الى مزرعته التي صار يعرف انه جاء اليها على هيئة الادخال المؤقت فيعيث فيها فساداً بدل ان يُصلح من حالها.

اننا ندعو وسائل الاعلام بصورة خاصة الى تتبع التعيينات في الوزارات لنعرف بالتحميص والتدقيق اية عقلية هذه التي تُسيطر على جهازنا الاداري.

اهي عقلية «الوزير» الذي يتعلق بمصالحه الشخصية؟ ام عقلية الوزير الملتزم بالمصلحة العامة؟

اخيرا: كم يَعزُ عليّ شخصياً ان يكون الرجلُ الذي اسهم في اجراء انتخابات ديمقراطية حرةٍ ونزيهة وحقق عودة الحياة البرلمانية يضطر للعودة الى رأس التشكيل الوزاري في فترة صعبه تمر بها بلدنا.

وانني احفظ لسيادة الشريف رئيس الوزراء كل المناقب التي تحتم عليّ احترامه كرجل دولة. لكن بعضاً من فريقه الوزاري قد ارتكب مسؤولية تأزيم الوضع في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتغليبه مصالحه الشخصية ومنافعه الذاتية نائباً كان ام وزيراً، وقد مارس هذا البعض احقاداً ننزه سيادته عنها: لكن هذا البعض استمرىء لعبة حجب الثقة حين كان نائباً لانه لم يكن وزيراً، وجاء هذه المرة يتلمظ منتشياً بالوزارة. ولان هذا البعض كان يستمتع بمنطقه الخاص به في تعذيب الاخرين بغير وجه حق وكان يمارس علينا خطباً نشازاً في الاخلاق والوطنية، لهذا فاننا نرى واجباً علينا كشف هؤلاء واعطاء الفرصة لشعبنا كي يعرفهم.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين،

ما بين مسائل الخلاف في مشروع التسوية السياسية وكيفية تحقيقها وازماتنا الداخلية، لا بد ان نطرح عدة اسئلة ... او تساؤلات استنكارية.

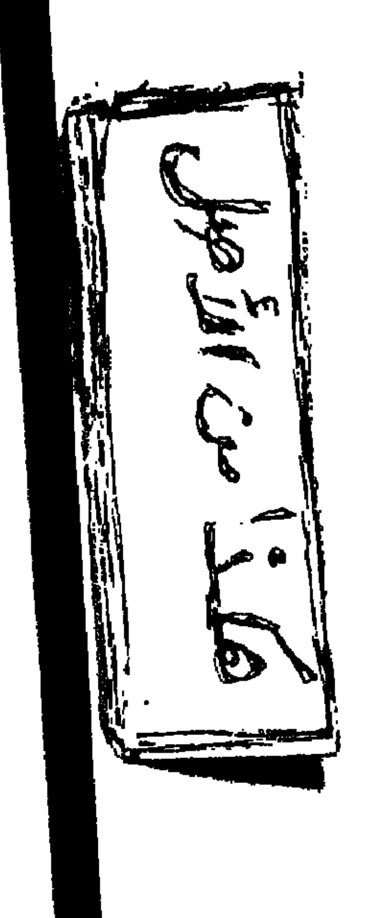
هل حقاً ظاهرة الاستيزار لعنةٌ عامة ام انها تخص اصحابها؟

وهل من الواجب ايقافها ووضع حدٍ لدُعاتها ام ان الاستفحال سيستمر؟

هل ان مجلسنا الكريم بقادرٍ على ان يكون بمستوى التحديات المفروضة عليه في التشريع والمراقبة، ام اننا سنستمر في ممارسة دورنا في اطارٍ من العلاقات العامة لنفوز بالمغانم الشخصية؟

هل يحق لنا السكوت على التدهور الفظيع الذي يلحق ق بمؤسساتنا الوطنية وجهازنا الاداري؟

هل ان النظريات الاقتصادية لعلماء ازمتنا الاقتصادية في التقنين بانفاسهم والتعامل بعقلية



«الدكنجي» او حارس القاصة قد تفوقوا حقاً على علماء الاقتصاد بدأ من «كنز» وانتهاء بغورباتشوف؟ هل علم الازمة المالية وطريقة ادارتها والتعامل مع البنك الدولي ... صار وغدا علماً يدُرس ... نجهل فهمهُ ولسنا مؤهلين لاستيعابه...

وهل هذه النظريات لن تقضي على صناعاتنا الوطنية؟

وهل هذه النظريات لن تزيد البطالة في بلدنا؟

وهل اننا فعلاً نريد تسويةً عادلةً وشاملةً كما نُعلن ام ان الابواب المغلقة وزراء المحيط تحملنا الى تسوية لا هي بالعادلة ولا هي بالشاملة.

السيد الرئيس، الزملاء الكرام،

شكرا لاستماعكم... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشاركني في هذا الكلام اخوتي اعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة السادة: معالي السيد محمد العلاونه، معالي السيد عبد السلام فريحات، معالي السيد عوني البشير، معالي السيد عاطف البطوش، سعادة السيد محمود الهويمل، سعادة السيد مطير البستنجي.

معالي الرئيس، الاخوة النواب،

إن الظروف التي تمر بها هذه الايام تقتضي منا جميعاً التبصر والنظر الى الامور بروح الحكمة والتعقل. فنحن امام مسؤولية كبيرة، نرجو الله جلت قدرته أن يعيننا على اتخاذ الموقف الحق، الذي يحفظ علينا بلدنا ووحدتنا وقوتنا وأن يلهمنا اتخاذ المواقف، بعيدين عن الذاتية، والهوى الشخصي، والسطحية في معالجة الامور.

إن قدسية الأمانة، التي حملّنا اياها شعبنا الطيب، وآمالهم الكبيرة، تقتضي منا البحث المتعمق في الأمور، للأخذ بيديه الى الأمن والأمان، وأن نبتعد به عن الخوض في المجهول، والاحتمالات ولا يجوز لنا ان نضع الشعب والبلد ليصبح حقلاً للتجارب.

لقد استبشر شعبنا بالحرية والديمقراطية، واخذ يرسم ملامح مستقبل واعد، تسوده

الآفاق الواسعة والرؤى الحلوة الجميلة، وقد أنابنا عنه للقيام بها وجعلها أمانة بين ايدينا لنحفظها، ونرعاها حتى نصل بها الى الكمال المنشود.

إن العمل المنضبط، هو المنبثق عن فكر موضوعي في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية، فالديمقراطية سلوك مسؤول ومنهج حياة فلنعمل معاً ضد ما يمس الوطن والقيم وان نحترم الراي، والرأي الآخر، دون تجريح أو تشكيك او احتكار للمعرفة.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

لقد اوضح بيان الحكومة التزام الأردن بالثوابت الأردنية والفلسطينية تجاه حل القضية الفلسطينية. ونحن نطالب الحكومة بالالتزام بتلك الثوابت بالوقوف مع كل توجه يعيد الحقوق الى اصحابها كاملة غير منقوصة ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، ليتمكن من فرض سيادته على تراب فلسطين.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

اما القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الأمنية مجتمعة :ـ

فلها منا التحية والدعم، ومن حقها الرعاية والعناية ونطالب بمدها بالاسلحة الحديثة والمعدات والتدريب وتحسين الاوضاع المعيشية لأفرادها، فهي سياج الوطن وأمنه الداخلي، نريدها عصيه على الاختراق قوية المراس تذود عن الحق وتحمي أمن الوطن والمواطن وتمكن لهذا الوطن من فرض سيادته على كامل ارضه لیبقی قلعة شامخة تتحطم عليها اطماع الطامعين.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

اننا نحيي اعتزام الحكومة جعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل ومن اجل ان تكون الخطى محددة والنتائج المرتجاه مضمونه ينبغي ان نتعاقد معاً على فلسفة تربوية محددة منطلقة من ثوابت الأمة نابعة من عقيدتها الاسلامية وقيمها الاصيلة. فبغير وضع هذه الفلسفة يستحيل وضع الاستراتيجات الكفيلة بتحقيق الاصلاح المأمول وبغير التعاقد على هذه الفلسفة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تظل الخطط عرضة للتغيير والتبديل والمراجعة والتباطؤ تبعا لتعاقب الحكومات.

ونود ان نؤكد على ان اولى واجبات الحكومة في مجال تطوير العملية التربوية هو تخفيف المنهاج من اعباء الحشو وتخليص المعلم من واقع التلقين ويستلزم ذلك تعليم التفكير بحيث يأخذ ذلك جانباً كبيراً من عملية تأهيل المعلمين بالاضافة الى اساليب ومضامين المناهج المدرسية، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التعريب الواعي للمعارف الحديثة بمعنى التمييز بين كل من التعريب والترجمة والنقل المباشر.

وما دامت مسؤولية العملية التربوية، تلقي على عاتق المعلم عبئاً ثقيلاً، فانه يستوجب ان يعطى باعتباره المربي وصانع الاجيال ـ حقه وقدره من الاهتمام بتقديم الحوافز التي تكفل له من صفو العيش ما يحقق صفو الذهن ـ إن معلماً لا يعشق مهنته لا يحقق رسالته.

ومن الامور التي ينبغي ان تحظى بالعناية، التعليم التطبيقي، والمهني، بحيث تواكب المسيرة التعليمية التحديث التقني العالمي، والذي يتطور بسرعة مذهلة ويترك بصماته واضحة في حياتنا اليومية والعملية.

في التعليم العالي

يمثل التعليم العالي في بلدنا استثماراً اساسياً وركنا هاماً من مقومات المجتمع باعتبار الانسان ونجاحه وشباب الوطن هم ادواته بمقدار ما هم غايته والصورة الواضحة للتعليم العالي تتمثل في ثلاثة ظواهر رئيسة تعكس عدم الأتساق بين مدخلات التعليم ومخرجاته مما ينعكس على عملية التنمية العامة للمجتمع، هذه الظواهر هي :ـ

١ - تزايد في اعداد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة.

٢ - تزايد في اعداد الخريجيين العاطلين عن العمل.

٣ - عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعي الرسمية منها والاهلية على استيعاب الطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم وتحولهم الى جامعات في الخارج.

وإن نظرة فاحصة على هذه الصورة غير المشرقة تقودنا الى البحث في علاج هذه الظواهر ومما يستلزم ذلك:

١ - اعادة النظر في معدلات القبول في كليات المجتمع والجامعات بحيث يتسنى لاكبر عدد من الطلبة الحصول على مقاعد وعدم جعل المعدل المعيار الاوحد للقبول، مما يقلل نسبة التسرب الطلابي لجامعات الخارج ويوفر على الاقتصاد الوطني عبئاً مالياً.

٣ - توسيع قاعدة المنح الداخلية وربط البعثات الخارجية والحرص على الموازنة بين الحاجة والتفوق وكذلك تخصصات الندرة والحاجة.

ان الاتجاه الحالي لزيادة مؤسسات التعليم العالي نقطة ضوء حضارية مشعه في سماء المجتمع الاردني يجب ان تستمر ليغدو بلدنا مركز استقطاب علمي وتعليمي مع الحرص على توازن لوائح التعليم العالي ولا سيما الاهلي بين مستوى متميز لجامعات وانفتاح اكاديمي على العالم، ولذلك نطالب بمراجعة قوانين التعليم العالي من حيث الشكل والاطار، والجوهر والمضمون.

معالي الرئيس، الاخوة النواب،

يعتبر الاقتصاد مظهراً من مظاهر الاستقرار ومفتاح النماء والأمن في اي مجتمع، ولذلك التزم البيان الحكومي بتصويب مساره ومعالجة مشاكله الاساسية المتمثلة بالركود والبطالة واختلالات ميزان المدفوعات وعجوز الموازنة العامة، ولتحقيق ذلك لا بد من التوسع في المشاريع الانمائية التي تفتح فرص عمل وطنية التي تمدنا بقدرات الاعتماد على الذات وتفتح امام منتجاتنا الوطنية الاسواق الخارجية ونحن نشجع قيام مؤسسة ترعى الصادرات الوطنية وتمدها بالدراسات ومما تحتاج اليه من عون مادي ومعنوي.

ونحن بانتظار ذلك اليوم الذي نعتمد فيه على الذات ونستغني عن المديونية الخارجية والداخلية ونتائجها.

معالي الرئيس ـ حضرات النواب،

إن الأردن يحتاج الى اجراء غير عادي او تقليدي لتصويب اقتصاده واستغلال ثرواته وتوجيه انتاجه الى ما فيه من قدرات وثروات خيرة اهمها القطاع الزراعي والذي يشكل ارضية صلبة للاقتصاد الوطني واداته الفلاح والعامل ورجل البادية وهم أقل حظاً يعانون ويئنون.

إن دعم القطاع الزراعي ورعايته امر لازم ليتمكن من العطاء، وقد كان الأردن قبل السبعينات في وضع زراعي ممتاز يوفر المواد الغذائية الاستراتيجية محلياً بل كان يصدر جميع انواع الحبوب واللحوم وبيض المائدة، ولكنه الآن يستورد حوالي ٩٠٪ من احتياجاته من القمح والاعلاف. والسبب عدم رعاية القطاع الزراعي انتاجاً وحوافز وعدم تقدير خطورة فتح الابواب لاستيراد الحبوب واللحوم من الخارج باسعار منافسة للناتج الوطني ولم تتخذ الاجراءات الوقائية لمنع ذلك. فترك الفلاح ارضه ومواشيه وذهب الى المدينة يبحث عن عمل في الخدمات فكانت مشكلة الاخلال بالتوازن السكاني وتعطلت الاراضي واحدثت في المدينة اكتظاظاً وبطاله ومشاكل اجتماعية، وقد ادى ذلك الى اندثار كثير من السلالات المحلية من الثروة الحيوانية وثم استيراد ما لا يناسب بيئتنا. ويجب الاهتمام بمناطق البادية من حيث اقامة السدود الترابية لارواء الاراضي الصالحة للزراعة وتنمية البادية ذات المردود الاقتصادي للحفاظ على الثروة المائية وتوفير مياه الشرب للحيوانات وانبات الاعشاب الرعوية فتصبح البادية مناطق انتاج للحوم والالبان وجذب السكان.

يجب ان تحتل الخطط الزراعية غاية الأهمية لمجابهة الواقع الاليم الذي وصلت اليه الزراعة بعد ان فقد الاردن خاصيته الزراعية باستيراد جميع حاجياته تقريباً وحتى مستلزمات الانتاج مثل البذور والتقاوي واصول الامات فنحن بحاجة الى ثروة زراعية حقيقة.

كما يجب وضع نظام مميز للتسويق والتدريج لانهاء مهزلة التوريد العشوائي واستغلال الفلاح البسيط من بعض حلقات التسويق هذه، ويتم تنظيم تصدير المنتجات الوطنية الى الخارج بما يكفل مردوداً مجزياً للفلاح للتعويض عليه وتحفيزه، كما يجب اقامة الصناعات الغذائية في مواقع الانتاج لما لها من فوائد اقتصادية جمة، اضافة الى ما هو قائم الآن. ويجب دعم المزارع بالتمويل المدروس الذي يساعده على الاستقرار.

معالي الرئيس ـ حضرات الزملاء

انا نؤيد توجه الحكومة بل ونطالبها بالقضاء على الروتين في مؤسساتنا والاهتمام بوقت المواطن والموظف. والتركيز على اللامركزية لتتمكن الأجهزة المحلية من القيام بمسؤولياتها تجاه المواطن من موقع قريب دون اطالة العمر القضايا او اضاعة للوقت واعطاء الحكومة المركزية الفرصة لتقوم بوظيفتها الاساسية في التخطيط والبرمجة الشمولية.

كما نؤيد ان تقوم الحكومة بوضع برنامج تفصيلي عملي للاصلاح الأداري الواقعي من

خلال برامج تأهيل وتعليم مستمر للعاملين بحيث يصار الى تعديل في سلوكهم يصب في الانتماء للوظيفة على اعتبار انها جزءاً من مهامه الوطنية لا مجرد وظيفة للأرتزاق والعيش فقط.

معالي الرئيس ـ حضرات النواب،

واننا اذ ندرك الاعباء الثقيلة التي تواجه هذا البلد وحكومته ونعلم حقيقة التجني عليه بسبب مواقفه النبيله ونعلم محدودية امكانيات بلدنا كذلك حاجاتنا المتزايدة تزايداً لا ينسجم مع مواردنا المحدودة والمحدودة جداً ثم جاءت اعباء ازمة الخليج التي زادت اعبائه وهنا على وهن ولا مخرج لنا من هذا كله الا ان يعيننا الله على هذه المشاكل وان يبصرنا بفهم مسؤولياتنا تجاه هذه الاعباء.

وفي الختام: نرجو الله وندعوه أن يوفقنا جميعاً في خدمة الأردن الغالي وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين المفدى، قال تعالى: «إن أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة والعودة لأستئناف الكلمات.

«وهنا رفعت الجلسة للصلاة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل نستأنف الجلسة، الدكتور ذيب مرجي.



الدكتور ذيب مرجي:

معالي الرئيس المحترم،

حضرات النواب المحترمين

يقف بلدنا الصامد اليوم، على اعتاب تحولات عميقة، في عالم جديد يتشكل من حولنا. نتبادل معه وفيه الاعتماد والتفاعل الواسعين في تشخيص الحاضر واستقراء المستقبل، مما يستدعي الارتقاء في مستوى وعينا عند تحليل اسباب ضعفنا من جهة والتحلي بصفات الجرأة والشجاعة عند الأقدام على ابتكار سبل السير نحو التقدم في بناء المجتمع القائم على العدل والحرية والمساواة والتكافل من جهة اخرى. والهدف أن تتقلص الهوة تدريجياً، بين من يملكون ومن لا يملكون، وان تتبخر الانتقائية، حين يتعلق الأمر في فهم وممارسة الديمقراطية، وأن تستقيم الأمور عند التعامل مع القضية المركزية في أي مجتمع ـ اقصد بذلك، حقوق الانسان وحرياته وفي المقدمة منها حقه في العمل، وفق مؤهلاته وميوله، ناهيك عن حقه.

في التفكير الحر والتعبير عنه، والعيش بكرامة، تليق به كإنسان، بحيث يدرك الجميع في المجتمع الواحد ان حرية الفرد شرط لحرية الآخرين وكرامته شرط لكرامة الجميع وسعادة كل اسرة فيه، شرط لسعادة كل العائلة التي ينتمي اليها جميع افراد المجتمع.

الزملاء النواب المحترمين

ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجها الوزاري الذي تقدمت به، لا يتم من خلال ما ورد في البيان نفسه فحسب، وإنما ايضاً، من خلال ما لم يرد فيه. وتنبع اهمية المهمة الملقاة على عاتقكم من ضروة مواجهة صعوبات المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد وبخاصة من ضرورة مواجهة اتساع دائرة البطالة والفقر. ولعلي اتفق مع ما عرضه البيان الوزاري من ان البطالة والفقر يمثلان تحديا اجتماعيا كبيرا، وأوكد على ما ورد في استراتيجية الحكومة ازاء هذا التحدي وآمل ان لا تبقى خطوطها في اطار من النوايا والوعود. اكثر من ذلك فان سلامة تنفيذ البرنامج، مرهون بمراقبة اداء الحكومة من قبل الشعب، عبر مجلسكم الكريم، ومن خلال وسائل الاعلام الجماهيرية، ومختلف اطر العمل السياسي والاجتماعي في بلدنا العزيز.

معالي الرئيس - حضرات النواب

ان القراءة الموضوعية للبيان الوزاري تشير من وجهة نظري، الى تضمنه للعديد من القضايا الجوهرية والايجابية، في مجالي السياسة الداخلية والخارجية. الامر الذي يملي علي الترحيب والتأييد لعدد من القضايا المحددة فيه.

فقد اكد البيان - في مجال السياسة الخارجية على ضرورة تعميق التزام الحكومة بالقضية الفلسطينية وفق اسس الشرعية الدولية، وتمكين الشعب الفلسطيني المناضل من تقرير مصيره. اضافة الى توجه الحكومة للسعي نحو اعادة اللحمة الى التضامن العربي، والى تعزيز اسس التعاون والصداقة مع شعوب الدول الاسلامية والصديقة. ولان الخبرة علمتنا ضرورة الاحتكام الى الممارسة العملية للحكم على اي موقف او برنامج، فانني امل ان تتمسك الحكومة بثبات بالمرتكزات والمبادىء المشار اليها في البيان الوزاري، وبخاصة منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

اني، وان كنت من اصحاب الرأي القائل بعدم جدوى المفاوضات مع العدو الصهيوني، في ظل ميزان القوى القائم اليوم، وطالما ان المفاوضات قد بدأت فعليا، واصبحت امرا واقعا، ارى من واجبي، كأحد نواب الشعب، ان انبه الحكومة الى اهمية الالتزام بالثوابت المعلنة في البيان الوزاري، ليس من باب التشكيك بحسن النوايا بل من على قاعدة عدم الثقة بطبيعة نوايا العدو الذي نفاوضه.

اما فيما يخص السياسة الداخلية، فقد حدد البيان الوزاري، توجهات الحكومة، لمعالجة العديد من القضايا الهامة، في مجالات التشريع، التربية والتعليم، الثقافة، الشباب، الوعظ والارشاد، العائدين من ابنائنا الأحبة من منطقة الخليج، البطالة، الفقر، حماية البيئة وغيرها.

وطرح البيان حلولا لتلك القضايا، تتسم بالعلمية والواقعية، آمل ان تشق طريقها الى الحياة الفعلية، وهذا هو الأمر الأهم، ومع ذلك، فان العديد من القضايا الهامة، والتي تمس حياة ونشاط مواطننا العزيز في البلد الغالي، لم يتم التطرق اليها ومنها:

- موضوع ارتفاع الاسعار، وغلاء المعيشة لذا من الضروري اشتقاق سياسة سعرية محددة وعادلة تشمل المواد التموينية والاستهلاكية الاساسية، تضمن بشكل متوازن مصالح كل من المنتج والمستهلك. وتؤمن تواصل الدعم الحكومي للمواد التموينية الاساسية، وبما يضمن تقليص حلقات الوساطة التجارية والسمسرة التي تكون دائما على حساب قوت المواطن، ناهيك عن ضرورة تعميم مبدأ التسعيرة الجبرية على جميع السلع.

- ازدياد الهوة الشاسعة ما بين فقراء واغنياء شعبنا، ونحن نلحظ يوميا، ان الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنىً. من هنا تنبع ضرورة ان تخطط الحكومة لسياسة ضرائبية جديدة تصاعدية تسهم في تمويل الخدمات الضرورية للمواطن.

- ضرورة ان تضع الحكومة سياسة جديدة للاسكان، لتحقيق من خلالها، حل المسالة السكنية، بحيث لا تقتصر مشاريع التطوير الحضري على العاصمة فقط، بل وتتمدد الى المدن الاخرى والى الريف والبادية. اضافة الى ضرورة ان تتخذ الحكومة العديد من الاجراءات للحد من ارتفاع اجور السكن وتخفيض اسعار الاراضي ومواد البناء، وتقديم القروض الميسرة الخاصة بالاسكان.

- العمل الجاد والدؤوب باتجاه التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين، وكخطوة سريعة على هذا الطريق أطالب الحكومة ان تعمل فورا على الغاء مصطلح الطبيب من قاموس العاطلين عن العمل. كما وأطالب الحكومة أن تعمل - سريعا، على انهاء ما تبقى من عراقيل، أمام إصدار شهادات الاعتراف بتخصصات أطبائنا الأعزاء، استناد إلى التفسير القانوني الصادر عن الديوان الخاص لتفسير القوانين بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/١١/٢. ويتعلق هذا الامر بحوالي ١٠٠٠ طبيب نحن بأمس الحاجة لهم.

- الاهتمام بالمعاقين حيث يجري الحديث عن ١٣٢ الف مواطن. ولم يتلق الخدمات منهم سوى ٥ الاف شخص، اقترح ان تنشىء الحكومة صندوقا خاصا لرعاية وخدمة هذا القطاع العزيز علينا من ابناء شعبنا.

- وتبقى مشكلة المشاكل - الفقر، حيث يعيش قرابة اكثر من ثلث مواطنينا تحت خط الفقر، وفي هذه المسألة الحيوية والهامة، لا بد من طرح حلول سريعة قبل ان تتفاقم المشكلة، ونرى انفسنا امام انفجار اجتماعي لا تحمد عقباه. وفي هذا السياق ارى ضرورة ان تتوجه الحكومة بشكل فعال، ومن خلال اجراءات ملموسة، تضع اغنياء شعبنا (اصحاب الملايين) امام مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الوطن والمواطنين.

معالي الرئيس . . . حضرات النواب

- وفي مجال الاصلاح الاداري، أطالب الحكومة أن تضع استراتيجية خاصة، تؤدي الى التخلص من البيروقراطية وزيادة الخدمات، وتحسين نوعيتها في مختلف المجالات الصحية والتعليمية، الاتصالات، الزراعية.. الخ، وفي هذا السياق يتوجب اعادة النظر في مسألة هامة هي:

ضمان حقوق المواطنين، حيث لا يقتصر فهم وممارسة هذه الحقوق في مجالات الرأي والتعبير والمعتقد فقط، وانما يتخطاها الى حق المواطن في العمل، وحق المرأة في المساواة مع الرجل، وحق الشباب ورجالات العلم والثقافة، في البقاء في أماكن عيشهم، وعدم السعي للهجرة سواءا أكانت صوب المدينة من الريف، أو من المدن الصغرى الى المدن الكبرى، او من الوطن الى البلد الآخر الذي قد يصبح وطناً جديداً. فالمواطنون يريدون تطوير انفسهم بحرية، ويشعرون بأنهم

- وهم على حق - أهل لنيل حقوقهم الشاملة. لذا، فنحن اليوم أمام تحد كبير يتجاوز الفهم السائد حول الديمقراطية، أقصد بذلك، ان مواطننا الكريم بات يتساءل - وهو أيضا على حق - حول ما اذا كان هو الذي يصنع تاريخه بنفسه، أم أن ثمة من يصنعه بديلا عنه. واليوم، حين نشهد محليا وعالميا التطور الهائل للعلوم والتكنولوجيا، والتقارب الكبير الحاصل بين النشاطات المادية والذهنية، فان صياغات جديدة لابد من التفكير بانشائها في بلدنا العزيز، بحيث لا يبقى نشاط المقررين بلا رقابة شعبية عليهم، ولا يستمر نشاط المنفذين دون تمتعهم باستقلاليتهم.

معالي الرئيس . . . حضرات النواب

ان توجيه النمو الاقتصادي، وبناء دولة القانون، اشاعة الثقافة وتنظيم التعليم وغيرها، أمور ينبغي أن لا تبقى محصلة للمواجهة العمياء للمصالح، ولا الخضوع للمنهج الاداري - الاوامري، بل يتطلب اعلاء المسؤولية الاجتماعية، لجميع الذين يسهمون في الانتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والابداع الثقافي والابتكار العملي، ويتطلب ايضا، تحقيق المشاركة الحقيقية لجميع ابناء الوطن، في الملكية والسلطة والمعرفة. وعليه، فان الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، كمقدمة للتعاون والتعاضد بينها، امر لا بد من تحقيقه.

وهنا ، شأني في ذلك شأن كل مواطن في بلدنا الحبيب، اطالب الحكومة الاسراع في الغاء الاحكام العرفية، خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة، حتى يتسنى لمجلسنا الكريم الاسراع في انجاز القوانين اللازمة، نتيجة الإلغاء الفعلي لهذه الاحكام. وهنا اسجل اتفاقي مع البيان الوزاري الذي اعتبر هذا الإلغاء «علامة على نضج التجربة وعمق الوعي والتقدم نحو التحديات لبناء نسيج وطني متلاحم».

ان النظرة المتفحصة لتوزيع المشاريع التنموية على المحافظات، تظهر اختلالا واضحاً لصالح العاصمة والمناطق القريبة منها، وتتركز في مركزها، رغم الحديث عن التنمية المتوازنة للأقاليم والمحافظات، مما يتطلب توزيع المشروعات التنموية، على مختلف المناطق بشكل ديمقراطي. وعلى سبيل المثال، فإن عمان واربد والسلط لديها مجمعاتها الثقافية في حين أن محافظة كبيرة كالزرقاء تفتقر لمجمع كهذا.

وعلى وجه التحديد، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام للمخيمات، ومناطق الجنوب من البلاد، بدءا بالمشاريع التنموية وانتهاء بالخدمات كافة.

السيد الرئيس . . . السادة النواب

بناء على ارتفاع تكاليف المعيشة، الذي أصاب ذوي الدخل المحدود، يتوجب على الحكومة ان تسعى لزيادة مداخيلهم، وضبط النفقات في الجهاز الحكومي، والتوجه الجاد نحو تصفية جيوب الفقر، من خلال القضاء على جيوب الغنى غير المشروع وكافة اشكال الفساد.

ان الامن الاجتماعي للمواطن، لا يمكن له ان يتحقق، الا بتوزيع المداخيل وتوزيع العبء الضريبي، واعفاء الفئات الفقيرة من الضريبة المباشرة، وتحويل اعبائها على ذوي الدخل المرتفع، دون أن يؤثر ذلك سلباً على معادلة الاستثمار. ان كل ذلك، يتطلب الإسراع في سن قانون عمل جديد، تراعى فيه حقائق اليوم والاحتياجات الماسة للمواطن، بما فيها ضرورة تحديد الحد الادنى للأجور، بحيث يتجاوز خط الفقر المعروف لكم.

بقي علي، ان اشير، الى ضرورة الاسراع بسن القوانين التي تنظم التعددية السياسية في البلاد، كقانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات الجديد، ناهيكم عن اهمية اصدار قانون عصري وجديد للانتخابات النيابية، يزيل الغبن الذي لحق باعداد كبيرة من المواطنين لجهة حقهم في الانتخاب والتمثيل المتكافيء تبعا لحجم الدوائر الانتخابية.

السيد الرئيس . . . السادة النواب

اني اذا اثمن ما طرحه البيان الوزاري على صعيد نصرة قضية الشعب الفلسطيني، والالتزام بالوقوف دائما الى جانبه، أرى ضرورة مواصلة العمل، باتجاه توثيق اواصر اللحمة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، وصولا الى ارقى اشكال الوحدة بينهما، لما تمثله من خطوة رائدة على طريق أهداف أمتنا العربية المجيدة في الوحدة والتحرر والتقدم.

معالي الرئيس . . . حضرات النواب

ملاحظة اخيرة ارى من واجبي تسجيلها على التشكيلة الوزارية وهي انها تخلو من العنصر النسائي. خاصة وأن المرأة تشكل نصف المجتمع كما هو واقع الحال، فهل حقيقة أن مجتمعنا الأردني يخلو من العنصر النسائي الكفؤ لتبؤ مسؤولية وزارية.

وفي الختام، وفيما يتعلق بمسألة الثقة، فان قراري النهائي، يرتبط بإجابة الحكومة على ما ورد في كلمتي من المواقف ومطالب.

اشكركم على حسن استماعكم، واتمنى لمجلسكم الموقر انجاز اعماله، بما يضمن مصلحة الوطن والمواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ سليم الزعبي.



السيد سليم الزعبي:-

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرة الزملاء المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

من نافل القول أن أؤكد في بداية كلمتي، اننا أمام حق دستوري لمجلس النواب قررته المادتان ٥٣، ٥٤ من الدستور، حيث عالجتا طرح الثقة بالوزارة على مجلس النواب ليتخذ قرارا بحجب الثقة عن الوزارة أو منحها لها.

وقبل ابداء الراي بالوزارة وبيانها فانني اود أن أؤكد على عدة حقائق وثوابت ومبادىء ومنطلقات أراها ضرورية بحيث تتم المناقشة في هدى هذه المبادىء:

أولا: علينا أن نخرج من حالة الانفعال الى حالة الفعل مقدمين الفعل على القول، وعلينا أن نقلل من رفع الشعارات واطلاق القنابل الكلامية، وأن ندرك أن أكبر قدر من النجاح مرتبط بأقل قدر من الكلام . . . وأن نقيم الترابط والوصل بين المقدمات والنتائج، والبدايات بالنهايات وأن نعي أن المقدمات الصحيحة تؤدي دائما الى نتائج سليمة.

ثانيا: ان منطق هذا العصر ولعله منطق كل العصور، ان الحق بغير القوة ضائع وان أمل السلام بغير امكانية الدفاع عنه استسلام وان المبادىء بغير مقدرة على حمايتها احلام مثالية مكانها السماء وليس لها على الارض مكان.

ثالثا: ان ما يحدث في عالم هذا العصر من ظلم وشقاء ووحشية وتجبر وغطرسة تجاه امتنا بدءا من زرع الكيان الصهيوني في قلب وطننا العربي وامداده بكل وسائل العدوان والتوسع واعتداءاته المتكررة على أرضنا وشعبنا بالاشترك مع الامبريالية العالمية ومرورا بالمعركة الظالمة التي قادتها أميركا عدو امتنا الاول والاخطر ومعها قوى البغي والاستكبار في العالم ضد شعبنا العربي في العراق، ووصولا الى ما سمي بالمؤتمر الاقليمي للسلام ،،، ان ذلك كله يشكل حلقات في مسلسل الصراع بين المشروع الاستعماري الامبريالي الصهيوني وبين مشروعنا الحضاري العربي الاسلامي ،،، علينا ان ندرك ذلك ونعيه.

ان ما يحدث في عالم هذا العصر من ظلم وقسوة ووحشية يكاد يمزقنا نحن العرب بشكل خاص أكثر من غيرنا لاننا محل ذلك وضحيته، وتمر لحظات تسود الدنيا في عيوننا ولا نرى طريقا

للخلاص ويشعر العديد منا أن لا أمل في هذا العالم على الاطلاق ،،، ومع ذلك فان الاستسلام لهذه النظرة القاتمة يعني أننا لم نفهم الدرس الذي علمنا اياه التاريخ . . . التاريخ علمنا ويعلمنا التقدم والنمو . . . وان الحياة عنيفة حافلة، فيها الكثير من الاوحال والمياه الآسنة والمستنقعات، لكن فيها الهواء النقي والجبال الشاهقة والشمس الساطعة وضوء النجوم الذي يبدد حلكة الليل ،،، وفيها فوق ذلك كلة المبادىء العظيمة والرسالات الخالدة.

علينا ان نطرد الهزيمة من داخلنا ،،، ويتم ذلك اذا تمسكنا بأهدافنا ورفضنا التخلي عنها ،،، اذا رفضنا الاستسلام.

علينا أن نصمم على النصر، لانه لا خيار لنا سواه، وهو بديلنا الوحيد ،،، لاننا بذلك نقف مع أنفسنا ومع امتنا ومع شرفنا وحقوقنا ،،، والنصر دائما قدر الذين يختارون أن يكتبوا مصيرهم بارادتهم وعقولهم ونبضات قلوبهم.

رابعا: لا يجوز أن تقتصر مهمتنا على كشف حقيقة الواقع وثغراته، باعتباره ذاتا أخرى مغايرة ومصادمة للمشروع النهضوي العربي الاسلامي ،،، وانما يجب استشراف آفاق المستقبل، ،،، علينا أن نحدد موقعنا وموقفنا الحاضر وسلوكنا في ضوء المستقبل الذي ننشده دون اغفال لعبر تاريخنا ودروسه وعقيدة أمتنا وتراثها وثقافتها وحضارتها الخالدة . . . فلا بد من تغيير في نهجنا ومنهجنا ،،، لا بد أن يكون تغييرا في الظروف والمناخ ،،، يجب أن يكون فكرنا أوضح وأكثر تحديدا وحشدنا اقوى وأفعل ،،، وتخطيطنا أدق وبذلك يكون للتصميم معنى ،،، وتكون للارادة الشعبية مقدرة على اجتياح كل العوائق والسدود ،،، نافذة واصلة الى هدفها.

خامسا: ان هذا العصر هو عصر التكتلات الكبرى ،،، وان الدولة القطرية غير قادرة بمفردها على مواجهة تحديات البقاء والاردن بحكم واقعه وموقعه له خصوصية متميزة تفرض عليه حتى يتمكن من حماية نفسه وأمنه في مواجهة المخاطر والاطماع الصهيونية أن يبقى متمسكا بكل عزم بالخيار القومي، ذلك ان التزام الاردن بهذا الخيار ليس فقط مجرد انعكاس لوحدة اللغة والارض والعقيدة والتاريخ والامال والالام وانما خيار واختيار الحياة والبقاء.

سادسا: ان الانسان الحر هو الذي يصنع التحرير وهو القادر على حماية وطنه وأمته، ومن هنا فان الديمقراطية وأعني بها ديمقراطية المضمون لا الشكل تعتبر من مستلزمات بقائنا ووحدتنا وتقدمنا وهذا يحتم افراد مساحات واسعة في وسائل الاعلام والصحافة للمعارضة لانه لا ديمقراطية بدون معارضة.

سابعا: ان استغلال الانسان لاخيه الانسان هو ابشع انواع الظلم فلا بد من القضاء على الاستغلال باشاعة العدل الاجتماعي وحماية الطبقات الاقل حظا من العوز والفاقة.

سيدي الرئيس،،،

حضرات الزملاء المحترمين،،،

في هدى ما تقدم من مبادىء وحقائق أعرض مناقشتي لبيان الوزارة على الوجه التالي:

مشاركة الحكومة في ما سمي «مؤتمر السلام»

أجد نفسي مختلفا مع الحكومة باشتراكها في هذا المؤتمر، وخلافي هذا ناجم عن رؤيتي لطبيعة الصراع بين امتنا والعدو الصهيوني.

ولا أعتقد أن بيننا من يسلم بحق اسرائيل بأي جزء من أرض فلسطين ولذلك لن أسترسل في اثبات هذه الحقيقة.

لكنني أود ان أذكّر الجميع بحقيقة أطماع دولة الكيان الصهيوني وقادتها ورواد الحركة الصهيونية في أرضنا العربية فهم لا يخفون أطماعهم باقامة دولة (اسرائيل الكبرى) من الفرات الى النيل ويؤكدون أن وسيلتهم لتحقيق ذلك هي الهجرة ... فهذا الرئيس الصهيوني حاييم هيرتسوغ يقول في ١٤/ كانون ثاني / ١٩٩٠ والقول هنا له ان الهجرة الجماعية تتطلب اسرائيل كبرى وهي تشبه كل المعجزات التي انقذت دائماً الشعب اليهودي وفي غضون خمس سنوات لن نستطيع التعرف على هذه البلاد كل شيء سيتغير، الناس وأسلوب العيش ... كل شيء سيكون أكبر وأقوى، العرب من حولنا في حالة يأس وذعر، يجتاحهم شعور بالفشل ... انهم لا يستطيعون وقف التدفق الطبيعي للشعب اليهودي نحو أرضه، وفي النهاية فان هذا هو جوهر الصراع ...).

وهذا شامير يؤكد (ان جوهر الصراع موجات متتالية من الهجرة والاستيطان، والاعتماد على القوة والعجز واليأس العربي، ودعم يهود العالم لاقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل).

أما زعيم المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن فقد لخص هذه النظرة (بعد تأسيس امارة شرق الاردن بقوله (ان تدفق اليهود وزيادة أعدادهم في فلسطين هو الوسيلة الوحيدة للتوسع في شرق الاردن).

وباختصار شديد نقول للقائلين بالتسوية ... ان تسوية الصراع العربي الاسرائيلي في هذه الايام سيكون حتما لمصلحة العدو ... فميزان القوى يميل بحدة لمصلحة اسرائيل التي تعتبر التوسع جزءا من عقيدتها كما ان اختيار هذا التوقيت للتسوية بعد انهاك أمتنا في حرب الخليج وتشرذمها وغياب الحد الادنى من التنسيق بين قادتها، وبعد حالة الضعف التي تعيشها سيجعل هذه التسوية حتما لمصلحة اسرائيل ... ذلك أن من لا يملك خيار الحرب لا يملك خيار السلام ...

وواقع الحال ان اسرائيل جنت الكثير من المكاسب لمجرد انعقاد مؤتمر مدريد، فقد تنازل العرب مجانا عن كل الاراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧ واعلنوا اعترافهم باسرائيل وتنازلوا عن طلب الانسحاب التام من كافة الاراضي العربية وأبدوا استعدادهم للبحث في حدود آمنه تتضمن تعديلات في الحدود ... وهم يسيرون الان في طريق قد يؤدي الى اجبارهم على التخلي عن القدس الشريف.

في مقابل ذلك لم تتزحزح اسرائيل عن موقفها المعلن القائل «ان الارض أغلى من السلام» بل تزداد تشددا وصلفا وتعنتا بغية الحصول على مزيد من التنازل العربي.

ومن هنا فاننا نختلف مع الحكومة

وطروحاتها، ونرفض مشروع التسوية الامريكية بكل تفصيلاته، ذلك ان التفاوض يجري الان على جزء يسير من التراب العربي في فلسطين، بعد أن تمّ التنازل للعصابات الصهيونية عن الجزء الاكبر منها، وفي مقابل ما ستسفر عنه هذه المفاوضات وهي بالضرورة حلول ممسوخة، فان الثمن الذي سيدفعه هذا الوطن ثمن فادح، لا يملك هذا الجيل حق تحميل عبئه للاجيال القادمة. فلن يقبل اليهود بأقل من سفارات اسرائيلية تقام في العواصم العربية، وتطبيع ثقافي يؤدي الى تغيير بالمفاهيم القائمة وتنشأة الاجيال القادمة على ثقافة تعترف بحق الكيان الصهيوني بالارض العربية المغتصبة هذا بالاضافة الى تطبيع اقتصادي يفتح أبواب الوطن العربي لاستعمار اقتصادي صهيوني قدوته شبلوخ تاجر البندقية وفوق هذا كله سوف تؤدي هذه التسوية الى تقسيم مصادر المياه والثروات العربية لتستولي اسرائيل على جزء كبير منها.

ان الثمن الباهظ الذي ستدفعه أمتنا سيكون وفقاً لاتفاقيات ظالمة ملزمة ستبرم في ظل أوضاع دولية غير متوازنة ونظام عالمي خبيث.

وأعتقد ان عدم الذهاب الى المفاوضات أيا كانت مخاطره سيكون أقل فداحة من هذا الثمن الذي سندفعه نتيجة هذه المفاوضات.

أيها الاخوة،،،

اننا ندرك كما سبقت الاشارة أن العصابات الصهيونية الحاكمة في فلسطين المحتلة، هي الخطر الاكبر على المشروع الحضاري العربي الاسلامي، وعلى التنمية العربية، لذلك فان الصراع معها ليس صراعا «تكتيكيا» ولا مرحليا حول قطعة أرض هنا، أو هناك، انه صراع وجود لا صراع حدود ... هو صراع حضاري مستمر وعلينا ان نتمسك بقوة بضرورة اجتثاث الكيان الصهيوني واقتلاعه من أرض فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

فالقوى الغاشية، ايها الاخوة، لا تحاور بل تقاتل.

في الديمقراطية:

مرة أخرى فانني أرجو ان اذكر بأن الديمقراطية تعني حق الشعب في حكم نفسه، واذا كانت الديمقراطية من الناحية التنظيمية تبدأ في انتخاب الشعب لممثليه، فقد استقر في الفكر الديمقراطي والدساتير العصرية أن تقوم عملية الانتخاب على اسس حزبية، وحرية مكفولة لكافة الاتجاهات السياسية داخل الدولة. وقد جرى العمل لدى بعض الدول مثل بريطانيا على أن تقوم الحكومة ممثلة الاغلبية بتمويل حزب الاقلية وذلك من أجل اعانته على تغطية النفقات التي يقتضيها قيامه بدوره في معارضتها والرقابة عليها، ووفقا للمنهج الديمقراطي فانه:

- اذا قامت الحكومة بفرض القيود على حرية المعارضة فانه لا مجال للحديث عن الديمقراطية.
- واذا لم تكن هناك حرية رأي ونشر فلا مجال للحديث عن الديمقراطية.
- واذا مورس الارهاب والتسلط على الرأي الاخر سواء من الحكومة أو من مؤسساتها أو من الصحافة ووسائل الاعلام التي تسبح في فلكها فانه لا مجال للحديث عن الديمقراطية.

- واذا حجبت المعلومات عن الرأي العام، وقُيد حقه في الاطلاع أو التعبير فلا توجد ديمقراطية.
- واذا قيدت الحريات أو استثني أحد من الحساب أو اختل مبدأ المساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات فلا حديث عن الديمقراطية.

وفي ضوء هذه المفاهيم فانني أتساءل أين هي الديمقراطية. ونحن نرى هذا التسلط والافتئات على الرأي الاخر وممارسة الارهاب ضده.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

لقد اخذت وسائل الاعلام والصحافة التي تسبح في تلك الحكومة اي حكومة وبشكل خاص بعض الاقلام في الاساءة للمعارضة وأصحاب الرأي الاخر او التجريح لمواقفهم كوسيلة من وسائل نفاق الحكومة والدفاع المبطن عنها وتبرير سياستها الى الحد الذي اعتبرت فيه بعض الصحف ان الذين يعارضون مؤتمر السلام يقفون في خندق الاعداء واللاوطنية، ولا ندري كيف تجرؤ مثل هذه الاقلام على الادعاء باحتكار الحقيقة والحكمة وتوزيع شهادات بالوطنية على من تريد.

والحديث عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون حديث كثير وطويل لكني ولمقتضيات المناقشة أرى أن لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط، فليكن اعلاما للحكومة وللمعارضة ولكافة قطاعات الرأي. ويجب أن يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات أمتنا، وأن يبتعد عن النفاق وتبرير المواقف الخاطئة وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الرأي العام وتحرفه للخطأ.

أما الصحافة فلابد من التأكيد الفعلي على مصداقية حريتها وجدية استقلالها من خلال تحريرها من دائرة النفوذ الرسمي، والهيمنة الحكومية بتحديث قوانين الصحافة والنشر، كما لابد من تحريرها أيضا من دائرة الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي وذلك عن طريق فتح باب الاصدارات الصحفية الجديدة.

التربية والتعليم والثقافة

انني أسجل للحكومة تعهدها بجعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل ورفع مستوى التعليم والتطوير التربوي وتحقيق عدالة توزيع الكفاءات بين مختلف المناطق والأماكن وانني اذ أسجل ذلك،، فانني وكافة المواطنين بانتظار ابراز ذلك الى حيز التنفيذ الفعلي الملموس، وأدعو في الوقت ذاته الى التمسك بثوابت أمتنا وثقافتها وعقيدتها وزرع قيم هذه الأمة التي ترفض الذل والمسكنة والتخلي عن الحق وتمجد المعرفة والعلم والعدل والاقدام والتضحية والجهاد والاستشهاد في سبيل الوطن دفاعاً عنه وتحريرا لما اغتصب منه.

أما عن التعليم العالي فانني أرى أن التسابق في انشاء الجامعات الأهلية دون ربط ذلك بحاجة الوطن لالاف الخريجين من هذه الجامعات سيؤدي حتماً الى رفد نهر البطالة بروافد غزيرة من جيوش العاطلين عن العمل.

من هنا فانني أرى أن تتدخل الدولة في موضوع الجامعات الأهلية اما بتأمينها أو بتوجيه

المساقات والتخصصات التي تدرس فيها بحيث تتناسب وتتفق مع حاجة الوطن لهذه التخصصات.

في مجال الاقتصاد الوطني وتحدياته وأزمة التنمية:

ان اجراءات الحكومة في معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني والمديونية والتي كانت استجابة لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي، جاءت في جانب كبير منها على شكل ضرائب غير مباشرة وهي التي يتحمل عبئها الفقير والغني على حد سواء، وبدون تمييز، وبذلك تكون وطأتها أشد على الفقراء الذين لا ذنب لهم في تخريب الاقتصاد الوطني لكي يتحملوا وزر مسببي ومحدثي هذا التخريب.

ان هذه الاجراءات زادت من أعباء المواطنين وألحقت أشد الضرر بالفئات الفقيرة من شعبنا.

انني أدرك أن مشاكلنا الاقتصادية ومشاكل التنمية هي احدى النتائج المريرة لواقع التجزئة الذي فرضته اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولظروف القمع السياسي والتنافس على السلطة وتضييق أفق العمل السياسي والاجتماعي وخنق الحريات الفكرية وعدم اتباع سياسات اقتصادية وتنموية سليمة وتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية وتبديد المال العام.

ان واقع التجزئة وغياب الديمقراطية والحرية حرم الوطن العربي والأردن جزء منه من امكاناته وثرواته التي تؤهله للعب دور هائل في عالم المستقبل.

معالي الرئيس،،،

حضرات الزملاء المحترمين،،،

لابد من الارتكاز على نهج اقتصادي سليم يعتمد أساسا على الموارد المحلية والتخطيط الواعي لامكانات الوطن وحاجاته،،، وهذا يتطلب بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص وتحقيق توازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات العامة ودعم دور القطاع العام بعد تخليصه من الثغرات والصعوبات التي تحد من انطلاقه، ومحاربة الاستهلاك الباذخ والانفاق الاستفزازي واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة التوازن الاقتصادي بحيث لا تتحمل الفئات الفقيرة أعباء لانها لا تملك ما تعطيه.

في السياسة الزراعية:

مطلوب من هذه الحكومة دعم وتشجيع الزراعة والمزارعين من خلال انتهاج سياسة زراعية ترتكز على الأسس التالية:

١ . الامتداد الأفقي في الزراعة عن طريق قهر الصحراء ووقف زحفها على الأراضي الزراعية والتوسع في عمليات استصلاح الأراضي لمضاعفة رقعة الأرض الخضراء المنتجة ووقف زحف العمران على الأراضي الزراعية.
٢ . الامتداد العمودي عن طريق رفع انتاج الأراضي المزروعة وذلك باعتماد أحدث الطرق في تحسين الانتاج وتشجيعه.
٣ . التوسع في انشاء السدود للاحتفاظ بأكبر كمية من مياه الأمطار والاستفادة منها في الزراعة وللماشية.

٤ . تصنيع الريف اتصالا بالزراعة وهذا يفتح أبوابا واسعة لفرص العمل ويؤدي الى المساهمة في حل مشكلة البطالة.

٥ . العناية بالمراعي وتنمية الثروة الحيوانية.

٦ . وضع تشريعات زراعية تهدف الى تعاونيات زراعية انتاجية وتسويقية تتفق مع حاجات المزارعين الضرورية وتقضي على دور الوسطاء والسماسرة.

أيها الأخوة ،،،

لابد من التأكيد على ضرورة توجيه الاقتصاد الزراعي نحو انتاج المواد الزراعية الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وانتاج احتياجات المواطنين وتوجيه هذا الانتاج لسد حاجاتهم، ، لا لسد حاجات السوق الخارجية.

ان حالة الحصار التي فرضت على الأردن شكلت ناقوس خطر وأظهرت مدى اهمية الأمن الغذائي والاعتماد على الذات كعامل أساسي من عوامل الصمود والاستقلال.

البطالة والفقر:

ان ظاهرة البطالة المزمنة المتفاقمة يوماً بعد يوم والتي ازدادت استفحالا بعد أحداث الخليج وبالرغم من الوعود المتكررة والدراسات المضنية التي عالجت أزمة البطالة على الورق، ، الا انني لم المس أي آثار لهذه الوعود والدراسات على الواقع، فالى متى سيبقى خريج الجامعة رهين بيت أهله؟، ، وكم من السنين سنخسر من أعمار شبابنا؟!

ان للبطالة أيها الأخوة آثار سلبية مريرة على معنويات أبنائنا وعلى أمن الوطن الاجتماعي والسياسي فلابد من حل جذري وسريع وعادل لهذه الازمة التي تكاد تشل حياتنا اليومية.

ان ظاهرة البطالة مرتبطة أشد الارتباط بظاهرة الفقر، ، وان الحكومة تبذل جهودا جبارة وأموال كثيرة لدعم أصحاب رؤوس الأموال لتمكينهم من تصدير بضائعهم وتحقيق الأرباح الطائلة، ، الا أنها لم تتخذ اجراءات صارمة لمعالجة دوائر الفقر التي أصبحت تتسع بسرعة وبات العديد من المواطنين في ظل معادلة ثبات الأجور والارتفاع المضطرد للأسعار، ، يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

أيها الأخوة

بالرغم من حالة الاحباط والهزيمة واللامبالاة والاستسلام التي تجتاح النظام العربي، الا انني أنظر الى المستقبل بثقة وأمل.

فلقد قامت حضارات وامبراطوريات كبيرة، وسقطت هذه الامبراطوريات.

سقطت بابل.. سقطت الامبراطورية الفارسية.. سقطت الامبراطورية الرومانية.. وهزم المغول والصليبيون.. أما هذه الأمة.. أمتنا العربية، فان قدرها أن تبقى رافعة الراية، في مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.. ولها من عقيدتها وحضارتها وثقافتها وآمال وأحلام أبنائها ما يقيم شروط المواجهة.. وما يصونها من الفناء..

ان هذه الأيام العصيبة التي تعيشها أمتنا هي لحظات عابرة في عمر التاريخ.

ان خير كلام أختم به كلمتي قول رب العالمين جلت قدرته «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء، والله لا يحب الظالمين».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ سليمان عرار.



السيد سليمان عرار:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس / حضرات الزملاء الكرام،

يشرفني ان القي هذه الكلمة نيابة عن زملائي اعضاء الكتلة الوطنية، ومنذ البداية نزجي تهنئة الكتلة سيادة الشريف زيد بن شاكر وزملاءه بثقة جلالة القائد عندما كلفهم بقيادة سفينة السلطة التنفيذية في هذه المرحلة العاصفة دولياً وعربياً، ونحن اعرف الناس بأن سيادة رئيس الوزراء المكلف لم تحذوه لهذا المركز شهوة شخصية ولا طموحات ذاتية وانه لو ترك الامر له لاثر دعم حكومة السيد طاهر المصري لتستمر كوزارة يرئسها لاول مرة احد النواب المنتخبين من قبل الشعب وللجهود التي بذلها السيد المصري في سبيل تكريس الديمقراطية وحماية تجربتنا الوطنية ترسيخاً للاعراف العريقة لامتنا وايماناً بالاهداف النبيلة التي رسمتها قيادة الوطن والتي تقيد بها السيد المصري ولم يحيد عنها قيد انملة. ولكن سيادة الشريف وهو الجندي الاردني الهاشمي عندما انتدبه قائد الوطن - بعد اعتذار رئيس الوزراء السابق صدع لامر القيادة واخذ موقعه باخلاص وكفاءة ونزاهه يعرفها عنه اعضاء هذا المجلس منذ ايام الانتخابات العامة سنة ١٩٨٩ والتي شهد لها العالم اجمع بالنزاهة والتجرد.

معالي الرئيس

هذه هي الحكومة الثالثة التي تطرح برنامجها امام مجلسنا الحادي عشر، واول ما يلاحظ هو تمسك الاردن بثوابته الراسخة وتأييده التام لحق الشعب الفلسطيني في ارضه وقدسه ومقدساته. كما نلاحظ ان الحكومة في برنامجها انها قد عقدت العزم على مواجهة ازمتنا الاقتصادية بدءاً بالبطالة ومحاربة الغلاء الى حل مشكلة المديونية بالاضافة الى التصدي للفساد المالي والاداري، كما أنها في برنامجها هذا قد اوضحت اهتمامها بتعميق الديمقراطية وخلق المناخ المناسب للتعددية السياسية واصدار قانون الاحزاب وقانون المطبوعات لتعزيز بناء هذه

المؤسسات وتمتين اركان دولة القانون. وفي ظل الظروف الدقيقة التي يمر بها الاردن وخاصة بعد ان سدت ابواب بعض الاخوة العرب إثر موقف الشعب الاردني الاصيل مع شعب العراق إبان الغزو الامريكي لارضه، فإننا نرجو لهذه الحكومة التوفيق في مهمتها لتنفيذ هذا البرنامج الطموح، ليتجاوز الاردن المرحلة الى اعتاب مرحلة الامان والاستقرار والرخاء. ولن يقتصر موقفنا على الامنيات والتشجيع بل سنسعى جهدنا لتتكاتف السلطتين التنفيذية والتشريعية لتنفيذ مضامين هذا البرنامج.

معالي الرئيس:- اننا نتمنى في المرحلة المقبلة ان يكون الجهد منصباً على تخفيف مشكلة البطالة التي اصبحت في مقدمة القضايا المستعجلة وأن تنصرف اليها الجهود. وفي هذا المجال ترى الكتلة الوطنية انشاء مشاريع اقتصادية صغيرة او كبيرة من تلك التي تعود على مؤسساتنا بالفائدة وتتيح لشعبنا فرص العمل هي التي يجب ان نفكر بها دون ابطاء، وفي هذا المجال نطلب من الحكومة ان تولي الزراعة بالذات الاهتمام الجدير بها في مختلف انحاء وطننا ويجب الا تضيع على بلدنا اية قطرة ماء ويجب ان نلتفت الى حل مشكلة الاراضي الاميرية باعطائها لاصحابها إذا كانوا عازمين على زراعتها خاصين بالذكر أراضي محافظة معان والطفيلة والكرك والزرقاء والبادية الوسطى ومحافظة المفرق وواجهة عشائر الحديد والدعجه الذين سبق بحث موضوعهم في هذا المجلس. وهناك تفصيل لموضوع الزراعة تتبناه الكتلة يتلوه باختصار بعض اعضائها كما ان هنالك تفصيل في موضوع التربية والتعليم يتلوه اخ مختص في هذا الموضوع من اعضاء الكتلة.

معالي الرئيس

والكتلة الوطنية وهي تستنكر بشدة الموقف الحاقد الذي تتبنه امريكا والبسته ملابس مجلس الامن والشرعية الدولية ضد العراق شعباً ووطناً لتطالب حكومتنا بأن تستمر في رفع الصوت والمطالبة والعمل على رفع هذا الحصار المضروب حول العراق حقداً على امتنا وتحقيقاً للانتقام الصهيوني الامريكي منها، ولن يزيغ اعيننا موقف تلك الحكومات العربية التي تريد منا ان نركع تحت اقدام الامريكان ونحن نعرف ان شعبنا إذا ما بسطت له الحقائق سوف يلتف كعادته حول قيادته التاريخية لبناء الاردن القوي المستغني بعرق ابناه وعطاء ارضه عن كل من عداه. كما وان من نافل القول ان نكرر المطالبة وأن نكرر موقفنا وموقف هذا الشعب بنصرة الشعب الفلسطيني ومساعدة انتفاضته المشروعة فالقضية الفلسطينية هي قضية الشعب الاردني ولن يخذل هذا الشعب قضيته التي قدم الشهداء في سبيلها ومن اجلها، فهي قضية الشرف والمقدسات بالنسبة للشعب الاردني وبالنسبة لكل عربي ومسلم في هذا العالم.

معالي الرئيس

الامال كبيرة والاحمال ثقيلة، وبرنامج الحكومة الذي بين ايدينا واسع وضخم وندعو الله ان يوفقها للقيام به والنهوض بمسئولياته، والكتلة الوطنية إذ تعلن عن توجهها للتصويت بالثقة بهذه الحكومة لتدعو الزملاء الكرام إلى تبني نفس الموقف.

والله نسأل ان يكون هذا كله نفعاً للوطن وتوخياً لخيره ولنمائه وازدهاره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ نادر ظهيرات.



السيد نادر ظهيرات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لقد انهى مجلسنا الكريم سنتين من عمره بعد ان حقق انجازات وقوانين عديدة ساهمت جميعها في تعزيز الديمقراطية، وفي هذه الدورة ونحن ندخل عامنا الثالث من حياتنا النيابية وبلادنا تعيش ظروفا قاسية، وتتعرض لتحديات جسام يتوجب علينا جميعا مهما اختلفت افكارنا وتباينت اراؤنا ان نكون صفاً واحداً للوقوف امام هذه التحديات، وان نكون عونا صادقاً للسلطة التنفيذية، لانه بتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية تنمو الثقة ويتحسن الاداء للطرفين.

ان بلدنا مقبل على مرحلة جديدة تحمل معها تحولات عميقه وتحديات كبيرة تفرض على مجلسنا التصدي لها بحكمة وبصيرة بعيداً عن الفرقة والتمزق لقد اصبحت لقمة العيش عزيزة صعبة المنال وارتفعت الاسعار ارتفاعاً كبيراً، كما ازدادت البطالة بحيث دقت كل بيت، مما ترتب عليه نشوء طبقة كبيرة من مجتمعنا اصبحت غير قادرة على ان تؤمن لافرادها عيشة الكفاف، واعتقد ان زيادة عشرة دنانير للموظفين لن تكون كافية مقارنة مع ارتفاع الاسعار، بل يجب ان تتبع هذه الزيادة رقابة صارمه على الاسعار والتي ارتفعت ارتفاعاً مذهلاً.

وهذا يتطلب من مجلسنا وبالتعاون مع الحكومة مراجعة لهذه الاوضاع الخطيرة وايجاد الحلول المناسبة والسريعة لها، لأن في استمرارها ولادة لآفات اجتماعية كبيرة وخطيرة.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين،

نحن مطالبون جميعاً نوابا وحكومه توفير الدعم المادي والمعنوي لقواتنا المسلحة سياج الوطن وحامية حدوده، هذه القوات التي كانت دائما لكل العرب، ولم تتوان يوماً عن تلبية الدعوة لكل الاشقاء، مثلما نطالب بدعم قوات الامن المختلفة المحافظة على امن الوطن والمواطن الساهرة على شرفه وحياة ابنائه.

معـالي الـرئيس ـ حضـرات النـواب المحترمين،

الاردن بلد محدود بموارده، كبير بقيادته، الانسان فيه حجر الاساس في العملية التنموية، والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة لانه يرتبط بالقوت والغذاء اليومي للمواطن.

لقد مر البنيان مروراً سريعا على مشكلة تعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني، ولم يذكر السبل لدعم الزراعة وكيفية حل المشاكل التي نعاني منها في بلدنا الحبيب هذه المشكلة التي طالبنا مراراً وعلى مدى سنتين بايجاد الحلول السريعة والمناسبة لها، ولكن لم نلحظ حتى الان اية حركة في اتجاه حلها بالرغم من الوعود المستمرة من الحكومات السابقة واهتمامات مجلس النواب باعتبارها قضية رئيسية من القضايا التي يتحتم النظر اليها باهتمام.

ان المزارع الاردني الذي وصل من الخبرة والدراية في المجال الزراعي ما يفوق حتى مزارعي المجتمعات المتقدمة باستعماله الاساليب الحديثة والمتطورة في الزراعة ليتطلع اليكم اليوم للنظر اليه بعناية واهتمام خاصة وانه يعاني من مشكلات مستعصية يتوجب المساعدة في حلها وهذه المشاكل:

١ - ارتفاع كلفة الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج الزراعي.

لقد ارتفعت الاسعار ارتفاعاً مذهلاً واسوق لذلك بعض الامثلة، فمثلا ارتفع البلاستيك المستعمل للبيوت المحمية من ٦٠٠د الى ١٥٠٠ دينار للطن الواحد، وارتفعت اسعار الاسمدة الذائبة من ٣٥٠د الى ٩٠٠د للطن الواحد كما، ارتفعت الاسمدة الذائبة من ٣٥٠د الى ٩٠٠د للطن الواحد كما ارتفعت اسعار تقاوي البطاطا المعده للزراعة من ٢٠٠د الى ٦٢٠د للطن والامر نفسه بالنسبة لباقي العلاجات والاسمدة الاخرى.

نلاحظ مما سبق الارتفاع الكبير الذي طرا على اسعار مستلزمات الانتاج في الوقت الذي تدنت فيه الاسعار بالنسبة للمزارع، وهناك بعض الحلول المناسبة.

أ - مراقبة صارمة من قبل الدولة على اسعار هذه المستلزمات مع وضع هامش ربح بسيط عليها.

ب - انشاء اسواق موازية من قبل الدولة تباع فيه حاجات ومستلزمات المزارعين وعلى غرار المؤسسة الاستهلاكية.

جـ - تشجيع انتاج الاشتال والبذور المحسنة من قبل وزارة الزراعة او القطاع الخاص.

د - تكامل عربي قدر الامكان في مستلزمات الانتاج - انشاء مصانع مشتركة لللاسمدة والعلاجات والالات الزراعية.

٢ - التسويق

نتيجة لتطور اساليب الزراعة والتوسع الزراعي، ادى الى زيادة في الانتاج مما ادى الى إختناقات تسويقية في العديد من المواسم الذي أدى بدوره الى تدني الاسعار للمنتوجات الزراعية لم يستطيع معه

المزارعون من استعادة سعر الكلفة ولحل هذه المشكلة هناك بعض الحلول:

أ - ايجاد اسواق جديدة غير الاسواق التقليدية والتي كثيرا ما تتعرض للمزاجية.

ب - التوسع في الطاقة التخزينية المبردة للخضار والفواكه لامتصاص الفائض وأعادة طرحها في الاسواق في فترات فقدانها من السوق.

جـ - تشجيع الصناعات الزراعية.

د - تخفيض نسبة العمولة والتي يتقاضاها الوسطاء.

هـ - مشاركة المزارعين في ادارة شركة التسويق الزراعي.

و - عدم اخضاع العبوات واجور النقل لضريبة الوسيط.

٣ - مشكلة المديونية.

يعاني قطاع المزارعين من مديونية كبيرة سببها الظروف الطبيعية والقاسية التي حلت بالمزارع خلال السنوات العشر الماضية كالصقيع والكوارث الطبيعية والافات الزراعية حيث ادت الى تراكم الديون وزيادة الفوائد زيادة كبيرة حتى اصبحت مساوية للقروض نفسها وحلاً لهذه المشكلة اقترح ما يلي:

أ - الاعفاء الكامل للفوائد لصغار المزارعين.

ب - جدولة القروض على فترة زمنية مناسبة يسبقها فترة امهال، هذا ومن الجدير ذكره ان مجلس النواب كان قد اتخذ قراراً وبالاجماع يطالب الحكومة بحل هذه المشكلة.

٤ - مشكلة المياه

يعاني الاردن من شح كبير في المياه، مما يؤثر تاثيراً كبيرا على الوضع الزراعي، وهذا يتطلب البحث عن اساليب تمكن الحصول على مخزون جديد يمكننا من تجاوز مرحلة الخطر في ايام الصيف الحادة والمحافظة على وضع زراعي يمكن مزارعنا من العيش بامان واستقرار ومن هذه الاقتراحات:

أ - انشاء سدود على الاودية ومجاري المياه والتي تذهب هدراً في فصل الشتاء بل كثيرا ما تؤدي الى الفيضانات المدمرة كما حدث في الجنوب في السنة الماضية وفي الاغوار هذا العام.

ب - تركيب مضخات اضافية على قناة الملك عبد الله لتغذية بعض السدود المقامة كسد وادي العرب وسد شرحبيل حيث ان المصادر المائية لهذين السدين قليلة جداً.

٣ - تحويل قناة المخيبه الى سد وادي العرب والتي ستسهم في رفع منسوب هذا السد بدلاً من ذهابها هدراً في ايام الشتاء وتوفيراً للطاقة الكهربائية.

٤ - العمل على تخفيف الفاقد والذي يزيد احيانا عن ٤٠٪ وذلك بعمل الاجراءات التالية:

أ - تحويل شبكات الري القديمة الى شبكات مضغوطة.

ب - تحويل شبكات الري داخل المزرعة من الري السطحي الى الري

بالتنقيط او الرشاشات.

جـ - صيانة قناة الملك عبد الله والاقنية المكشوفه.

د - توفير القطع اللازمة والضرورية لشبكات الري الرئيسية والتي كثيرا ما تنفجر لقدمها مما يتسبب فقدان كمية كبيرة من المياه.

هـ - الاحتفاظ بمخزون محدود من المياه في السدود في نهاية الموسم للسنوات المقبلة.

٥ - مشكلة الافات الزراعية والتلوث

هناك مشكلة الامراض والافات الزراعية التي استوطنت وهناك مشاكل التلوث بالتربة، والملوحة وكلها امور لا بد من حلها واقترح لذلك احداث هيئة عامة للبحوث العلمية الزراعية تجمع جهود وانجاز الجهات المتعددة العاملة في هذا القطاع والدخول في المجالات العلمية الحديثة التي تستطيع رفع كفاءة هذه البحوث.

٦ - تفتت الحيازات الزراعية وزحف العمران العشوائي على الاراضي الزراعية.

٧ - سوء استعمال الموارد الطبيعية من تربة ومياه وكمثال على ذلك تتم زراعة المناطق السهلية البعلية بالاشجار المثمره مع انه يجب اقتصار زراعتها على الاراضي المنحدرة وترك الاراضي السهلية لتزرع بالحبوب.

٨ - ضعف التنسيق فيما بين الاجهزة القائمة على خدمة قطاع الزراعة.

٩ - تعرض المزروعات سواء اكانت حبوباً او خضاراً او اشجاراً على التلف في العديد من المواسم الزراعية نتيجة للكوارث الطبيعية والافات الزراعية مما يستوجب العمل على ايجاد اسلوب ملائم للتأمين على المزروعات مثل انشاء صندوق للتأمين.

١٠ - نقص عدد الاليات والادوات الزراعية الملائمة لاستخدامها في المناطق البيئية.

١١ - عدم وجود سياسة زراعية واضحة المعالم ذات اهداف محددة مثال ذلك التذبذب في انتاج الحبوب، الدواجن، الخضروات.

١٢ - يجب ان يتضمن المنهاج الدراسي في المرحلة الاساسية معلومات اولية فنية عن الزراعة بحيث تتكون لدى الطالب خليفة جيده على التعامل مع هذا القطاع وغرس حب الارض في قلوب ابنائنا الطلبة.

١٣ - العمل على تصنيع منتجات الالبان لامتصاص الفائض والذي يتلف حالياً.

١٤ - تنشيط دور المرشدين الزراعيين بزيادة التنسيق مع مراكز البحث الزراعي والجامعات وتوفير وسائل النقل والوسائل الارشادية، وزيادة التنسيق مع مؤسسات الاعلام كالصحافة والاذاعة لتطوير برامجها الزراعية.

١٥ - الاسراع في انشاء بنك العبوات، خاصة وان العبوات الحالية مرتفعة السعر، وتستعمل لمرة واحدة ثم تتلف مما يتسبب خسارة كبيرة للمزارع وللدولة، ناهيك عن عدم صلاحيتها للتصدير للاسواق الخارجية.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

لقد نال سيادة الشريف ثقة الحسين عندما وقع عليه الاختيار لاعادة بناء الديمقراطية لبلدنا الحبيب بعد انقطاعها مدة طويلة، كما نال ثقته اليوم ليواصل المسيرة الديمقراطية وبناء الاردن بكل ما عرفناه منه وعنه من الصدق والامانة والشجاعة.

٢ - سبق وان ترأس سيادته حكومة جاءت في اعقاب ظروف صعبه وقاسية مر بها بلدنا الكل يعرفها واستطاع ان يخفف كثيرا من المصاعب التي كان يعاني منها الاقتصاد الاردني في ذلك الوقت.

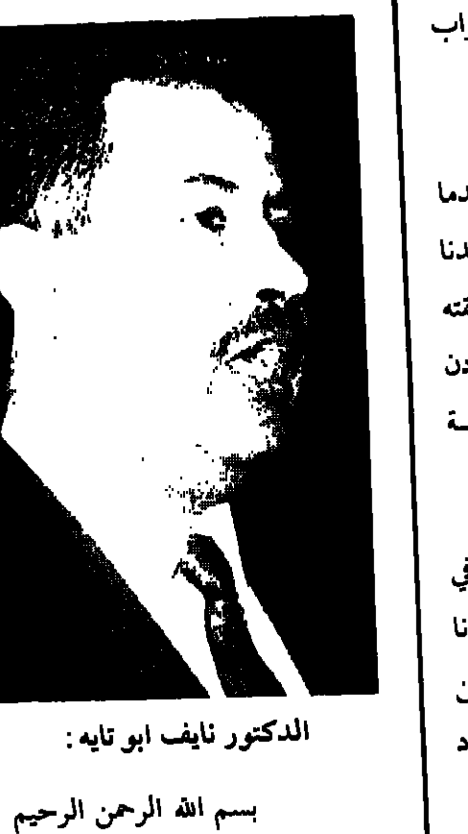
٣ - اشرف على انتخابات كانت مثالا في النزاهة واصبحت رغبة ملحة لكثير من شعوب المنطقة، مما اكسب الاردن احتراماً لشعبه وقيادته امام شعوب العالم.

لهذه والاسباب فانني اعطي ثقتي للحكومة متمنيا لها التوفيق.

حفظ الله الاردن شعبا اثبت وفاءه لهذه القيادة وقيادة اثبتت حبها وصدقها لشعبها وامتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الدكتور نايف ابو تايه.



الدكتور نايف ابو تايه:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
معالي الرئيس
الزملاء النواب الكرام،
سيادة رئيس الوزراء ... الوزراء الكرام، ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحمد الله الباري عز وجل على فضائل نعمه التي لا تحصى علينا فنحن في هذه البلد الكريم.. الصامد.. المرابط.. ننعم بحمده تعالى بالامن والطمأنينة.. وننعم بقيادة هاشمية صادقة ارادت للأردن على الدوام الرفعة والسمو والمضي بركب الحضارة والعلم والتقدم..

وبحكومة رشيدة هي من خيرة ابناء هذا البلد المقدس اختطت لطريقها نور الهداية.. وصواب الحق..

ويرأسها هاشمي مقدام كرس حياته بالعمل بأمانة واخلاص لخدمة الوطن والمواطن . . وله في حياة الاردن اثار طيبة سجلها التاريخ لسيادته بأحرف من نور.

معالي الرئيس، ، ،

لقد استمعنا سوياً بروح الصدق ومرؤة الرجال للخطاب السامي الذي تفضل جلالة الهاشمي الحسين بن طلال بالقاءه وأُعتبر دستورياً بأنه البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر الذي لا ارى من المناسب مناقشته حيث انه دستور حياة ونبراس حق.

فلنا عظيم الامل . . في شخص سيادته رجل المواقف الصعبة والذي ارسى دعائم الديمقراطية بتوجيهات جلالة قائدنا العظيم الحسين بن طلال في اردن الخير والمحبة والوفاء.

ونحن في بادية الحسين لنتطلع دوما هذه الحكومة الرشيده بعين الخير والامل . . وندعو لها بالتوفيق والرشاد.

معالي الرئيس،

بأسم بادية الجنوب وبأسم قبائل الحويطات التي اختطت طريق الشرف والعز ودافعت عن ثرى الاردن ضد الغزاة الطامعين وشاركت في الثورة العربية الكبرى تحت الراية الهاشمية ودافعت عن ثرى فلسطين الحبيبة وقدمت أبناءها شهداء للحق والشرف أعلن منح الثقة لحكومة الحسين. . .

* أردنيون سنبقى . . و هاشميون سنحيا.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ محمد فارس الطراونه.



السيد محمد فارس الطراونه:

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام

التزاماً بالنص الدستوري واشير الى المادة ٣/٥٤ التي تعتبر بيان الحكومة هو المعيار لنيل الثقة على اساسه، لذا فلن اتعرض لاشخاص الحكومة من خلال السلبيات الفردية التي لا تخلو منها جميعاً فذلك من شأنه الابتعاد عن الموضوع اضافة الى انه يتعارض مع الدستور الذي رسم طريقاً محدداً لذلك. وعلى اساس ما ذكرت سأتعرض لبيان الحكومة الكريمة باعتباره يمثل السياسات التي ترغب الحكومة بانتهاجها في مرحلة مقبلة على المستويين الداخلي والخارجي، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحيث ان بعض توجهات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في البيان قد ترجمها مشروع قانون الموازنة العامه في ضوء امكانات الدولة الى ارقام محددة، لذا فان

هذا من الأصل

بحث هذه التوجهات سيكون في مناقشة مشروع قانون الموازنة اختصاراً للوقت ومنعاً للتكرار.

وبناء على ذلك فان اهتمامي سيتركز على موضوع السياسة الخارجية الاردنية في هذه الفترة وانعكاساتها على الجانب الوطني والقومي وتحديدا وعلى وجه الخصوص المشاركة في المؤتمر الاقليمي.

معالي الرئيس. . . .

في حالة انعدام الوزن العربي بعد تدمير القوة العراقية وخروج مصر من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي على المستوى الاقليمي، وفي حالة تفكك الدولة السوفيتية وانتهاء المعسكر الاشتراكي على المستوى الدولي وفي ظل الهيمنة الامريكية وتفردها بقيادة العالم، جاءت الدعوة لانعقاد المؤتمر الاقليمي الذي تشارك فيه الاطراف العربية والعدو الاسرائيلي.

وهنا يأتي السؤال المهم لمصلحة من يعقد المؤتمر، وفي هذا الظرف في الذات؟؟

هل انعقد المؤتمر فعلا لحل الصراع العربي الاسرائيلي وفقا للشرعية الدولية وتطبيقها لقراراتها؟؟

مع التحفظ على هذه القرارات من حيث المبدأ.

واذا كان الامر كذلك . . . فلماذا تستبعد الامم المتحدة من رعاية هذا المؤتمر؟؟؟

واذا كان انعقاده برعاية أمريكية كبديل هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن فما هي قوة الالزام التي تجبر اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة؟ واسرائيل هي القوة الاقليمية الوحيدة في المنطقة بعد اعلان امريكا انها لن تلزم ايا من الاطراف المتفاوضة على امر لا يريده.

وهكذا يأتي الجواب بأن انعقاد المؤتمر الاقليمي الحالي يشكل عملية التفاف واضحة على امكانية انعقاد مؤتمر دولي ترعاه المنظمة الدولية لتطبيق الشرعية الدولية في الصراع العربي الاسرائيلي ومن جهة ثانية يشكل هذا الالتفاف حل لمشكلة اسرائيل وليس لمشكلة فلسطين، حلا لمشكلة اسرائيل في صراعها مع العرب بما يحقق لها الشرعية والاستقرار والاستمرار في بناء قوتها العسكرية وبالتالي سيطرتها الاقتصادية والحضارية في الساحة العربية والاسلامية.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام. . .

ان المشاركة في المؤتمر الاقليمي لا تتجاوز كونها اعترافاً بشرعية الوجود الاسرائيلي في فلسطين، لان الكيان الاسرائيلي قام اساسا على العدوان وبالتالي لن يتنازل عن اي جزء من فلسطين مهما كانت مساحة هذا الجزء ليكون قاعدة انطلاق لدولة فلسطينية تتعامل بالضرورة مع الشعب العربي الفلسطيني المشرد في ارض الشتات لانها تدرك معنى قيام دولة فلسطينية، ولن تسمح كذلك بحق تقرير المصير المؤدي لذلك، ولن يكون هنالك حق عودة لمن شردوا من فلسطين.

فاهداف المؤتمر الاقليمي من وجهة النظر الامريكية والاسرائيلية هي استغلال حالة الضعف العري في ظل التجزئة لانتزاع الاعتراف العربي والدولي في الوجود الاسرائيلي واضفاء الشرعية على عملية اغتصاب فلسطين

بكاملها، وبنفس الوقت اسكات الصوت الفلسطيني والعربي المُطالب بالتحرير من خلال حل مشكلة الفلسطينين كسكان في اطار الدولة الاردنية تحت مسميات براقة لا تنطبق على واقع الحال، وما تتطلبه هذه العملية من التزام عربي بحماية الامن الحدودي لدولة اسرائيل حتى لو كانت نتائج هذه الحماية حروبا اهلية وصراعات دموية في الاقطار العربية المجاورة لفلسطين.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام...

ومع الادراك الكامل والمسؤول للواقع الاردني ابتداء من حالة الحصار المعلن وغير المعلن، وتفاقم مشكلة البطالة، وانعكاساتها السلبية وتدني مستوى المعيشة واعباء الدين الخارجي وما يشكله من ضغط على صناعة القرار السياسي والوطني بشكل عام.

ومع الادراك الكامل لحقيقة العلاقات العربية - العربية المحكومة بحالة من انعدام الرؤيا لمستقبل الامة والوطن، والمتأثرة بردود فعل سلبية نتيجة لتراكمات الاحداث، وبتأثير الأوامر والتعليمات الامريكية على صانعي القرار العربي مما ادى بالمحصلة الى انعدام للتوازن الاقليمي.

ومع الادراك الكامل للمتغيرات على الساحة الدولية ابتداءً من انتهاء المعسكر الاشتراكي الذي كان صديقاً للعرب خلال الحرب الباردة الى تحوله قوة مضافة للامبريالية الامريكية ورافداً نوعياً من روافد اسرائيل في ظل النظام الدولي الجديد.

مع كل ذلك فان ايماني راسخ لا يتزعزع بان الامة العربية امة حية، لها من عمقها التاريخي والحضاري ما يمكنها من النهوض وتجاوز الازمات والاحداث المؤلمه.

ولن يبقى مصير الامة طويلا بايد لم تعرف معنى الالتزام بقضايا الامة والوطن بقدر التزامها بمصالحها الذاتية حتى لو كانت هذه المصالح تقتضي منها تدمير الامة ومشروع نهوضها بقوة الاستعمار العالمي القديم منه والحديث.

ومما يؤيد حقيقة حيوية هذه الامة ضميرها الذي يمثله هذا المجلس الكريم كنموذج لبقية الاقطار العربية لو قدر لها التعبير عن ذاتها بانتخابات ديمقراطية ونزيهة.

ومن يصدق ان حكام العرب الذين ايدوا تجديد الحصار على شعب العراق لانه مثل حالة الرفض والتمرد على التبعية الاجنبية هم ضمير هذه الامة.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام...

لا اطالب الاردن باعلان الحرب على اسرائيل في ظل تجزئة الامة والوطن، فللدولة الاردنية قدراتها وامكاناتها المحدودة، ولكني اطالب بالاخذ باسباب القوة وليس باسباب الضعف.

اسباب القوة لا تكون الا في الخيار الديمقراطي الذي انتهجه الاردن لتوسيع قاعدته ليشمل مساحة الوطن العربي كله ليتسنى للانسان العربي، التحرر من كل القيود والمعوقات التي اضعفت فيه روح الانتماء لتراب الوطن وقيم الامة وتراثها.

اسباب القوة لا تكون إلا في تعميق النضال من اجل قيام دولة الوحدة التي تعيد للامة كرامتها وحقها في ممارسة دورها في الحياة:

صورة من الأصل

اسباب القوة لا تكون الا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لكل انسان عربي.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام....

مع التقدير والاحترام لبيان الحكومة ولاشخاص الحكومة رئيساً واعضاءً، الا ان موضوع المشاركة في المؤتمر الاقليمي الذي اصبح الان واقعاً معاشاً امر يتعارض مع المبادىء القومية الثابته التي حكمت سلوكي وحددت رسالتي بالحياة، وبناء على ذلك فان الاجتهاد القاضي برفض المؤتمر وهذا الاجتهاد له مسوغاته التاريخية والوطنية المستندة الى الحق العربي الثابت في فلسطين كل فلسطين والالتزام بالشرعية القومية وليس بقرارات الامم المتحدة التي قامت ابتداء على تثبيت الامر الواقع الذي فرضته القوة الغاشمة على تراب فلسطين ابتداء من عام ٤٨ وحتى الان.

وعلى اساس ما ذكرت وعلى قاعدة ان المقدمات تقود الى النتائج فان المشاركة في هذا المؤتمر إضاعة للثوابت القومية والمرتكزات الاساسية التي ينبغي لها ان تحكم الصراع العربي الاسرائيلي في الحاضر والمستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: أرجو أن أدعو الاخوة النواب والاعيان والحكومة ورؤساء الدوائر والاخوة الاعلاميين الى غداء عمل أو تقشف كما تشاؤون، ونعود بعد نصف ساعة الى متابعة اعمالنا، ترفع الجلسة نصف ساعة.

(وهنا رفعت الجلسة).

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل، ونستأنف الجلسة النائب الاستاذ ابراهيم.



السيد ابراهيم خريسات:

كلمة نواب الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون) رداً على البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر في جلسة الثقة المنعقدة بتاريخ ٩ جمادى الاخرة ١٤١٢هـ - ١٥ كانون اول ١٩٩١م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الامين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى اصحابه الغر الميامين.

قال تعالى: بعد اعوذ بالله من الشيطان الرجيم «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي

ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا، يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فاؤلئك هم الفاسقون» ٥٥ سورة النور.

معالي الرئيس،،،

حضرات النواب المحترمين،،،

احييكم بتحية الاسلام، تحية من عند الله مباركة طيبة، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد ،،،،

فإن البلاد اليوم تمر في ظروف صعبة وأوضاع خطرة، فالأمة العربية والإسلامية تعيش حياة الفرقة والتدابر والتشاحن، وأوضاع البلاد تسودها البطالة والغلاء والفقر، ويهدد الأمة في حاضرها ومستقبلها عدو لئيم غادر قال الله تعالى فيه (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا)، ويدعمه حليفه الاستراتيجي أمريكا التي فرضت هيمنتها على المنطقة العربية بعد ضربها للعراق والتي لا تزال تجوع أطفال العراق ونساء العراق بفرضها الحصار على العراق.

في هذه الظروف القاسية تتولى حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر سدة الحكم وتقدم بيانها الوزاري من أجل التصويت على الثقة بها.

وإن نواب الإخوان المسلمين يعتبرون هذا الأمر في غاية الأهمية ويؤكدون أن موقفهم من اية حكومة ينطلق من الثوابت التالية:

أولا ـ أن تطبيق الشريعة الاسلامية في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مبدأ ثابت لا يتنازلون عنه، ويقومون أية حكومة في الحاضر والمستقبل على مدى التزامها الفعلي وتطبيقها الواقعي لهذا المبدأ أو بعدها عنه.

ثانيا ـ أن قضية فلسطين قضية إسلامية وليست إقليمية، وأنه لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الاخر أن يتنازل عن شبر منها سواء كان حاكما أو محكوما أو منظمة أو حزبا أو جماعة أو فردا أو شعبا أو دولة، وان التفاوض مع اليهود سيكون على ارضية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقرار رقم ٣٣٨، وهذان القراران يعطيان لليهود ٧٨٪ من ارض فلسطين ويكفلان حدود الدولة اليهودية وتتعهد الدول العربية المجاورة بحماية هذه الحدود وتوفير الأمن لليهود على ارض فلسطين.

ثالثاً ـ ان الخيار العسكري هو الطريق الوحيد للتصدي لليهود، وطريق الجهاد هو وحده طريق التحرير، وأما إسقاط الخيار العسكري وتبني خيار ما يسمى بالحل السلمي فهو يتناقض مع ثوابتنا المنبثقة من عقيدتنا وقرآننا الذي حدد طريقة التصدي لليهود بقوله تعالى «فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون».

رابعا ـ ان سياسة التطبيع مع العدو اليهودي مرفوضة حاضرا ومستقبلا لما لها من آثار مدمرة على الاقتصاد والأمن والأخلاق.

خامسا ـ أن الحرية حق مقرر لكل مواطن في كل الشرائع السماوية والدساتير الوضعية فلا يجوز الاعتداء عليها تحت أي ظرف وبأية حال من الاحوال.

سادسا ـ ان امن الوطن وامن المواطنين على دمائهم واعراضهم وأموالهم من الثوابت

الشرعية التي يجب ان توفر للناس جميعا ليعيشوا في امن واستقرار وسلام.

سابعا ـ ان الوحدة ثابت من الثوابت الشرعية لقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» وقوله تعالى «وأن هذه أمتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون».

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من هذه الثوابت التي نحافظ عليها ولا نتزحزح عنها فإننا نبين ما يلي:

١ - تطبيق الشريعة الاسلامية:

إن الاسلام يفرض علينا العمل على استئناف الحياة الاسلامية في ميادين التشريع والتربية والتوجيه والاعلام والاقتصاد. ونرى أن واجب الحكومة تطبيق شرع الله وأن تلتزم في سلوكها وعلاقاتها الداخلية والخارجية مبادىء الاسلام، وأن لا تخالف أحكامه، وعندئذ تصبح طاعتها عبادة يتقرب العبد إلى الله بها.

وإننا نلاحظ من خلال الواقع العلمي ومن خلال البيان الوزاري عدم الاكتراث بهذا المبدأ الذي هو سبب سعادة الناس في الدنيا والآخرة، وأن البعد عنه سبب شقائهم في الدارين كذلك، قال تعالى «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى، ومن اعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى».

وأن استبعاد شرع الله من واقع الحياة خطة استعمارية وضعها أعداء الاسلام وخالفوا تعاليم الله عز وجل القائل في كتابه العزيز «أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يؤمنون» وقوله تعالى «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما».

ان تطبيق شريعة الله في واقع الحياة يعني حل مشاكل الناس والقضاء على معاناتهم من فقر وغلاء وبطالة، وإفساح الحرية لهم وإقامة العدل والمساواة بينهم دون النظر إلى أديانهم وألوانهم وآرائهم. قال تعالى «ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى».

وإننا لنعجب اشد العجب من موقف الحكومات المتعاقبة من بعد عن دين الله الذي يدين به هذا الشعب، واستبعاد لشرع الله والتنكب عن صراطه المستقيم وهو القائل «وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله».

٢ - الحريات العامة:

إن نواب الاخوان المسلمين يرون ان قيام الاجهزة الأمنية بواجباتها نحو امن الوطن والمواطن أمر في غاية الأهمية يستحق التقدير والرعاية، وفي الوقت ذاته يرون ان الامن الحقيقي إنما يكون بالعدل والحرية وعدم التطاول على كرامة المواطن وحرمة منزله وشعوره وعقيدته، فلا يطارد ولا

صفحة من الأصل

يضيق عليه بالمداهمة الليلية فيروع بذلك النساء والاطفال، فالانسان أغلى ما نملك، وحريته وكرامته هي الاساس وبمقدار ما تعمق الحكومة هذه المفاهيم بمقدار ما تعمق استقرار الوطن وارتقاء المؤسسات.

٣ - الوحدة الوطنية:

إن من اكبر نعم الله علينا تماسك جبهتنا الداخلية ومتانة وحدتنا الوطنية، إن صيانة هذه الوحدة هدف مقدس لنا نعمل على تحقيقه كواجب شرعي وأمر تعبدي، ولذا فأننا نطالب الحكومة بالحفاظ على هذه الوحدة بعيدة عن كل عوامل النيل منها من طائفية بغيضة أو اقليمية ضيقة، او فئوية مصلحية.

٤ - القوات المسلحة:

إن القوات المسلحة هي سياج الوطن وعنوان عزته وكرامته. فهم الذين يرابطون على الحدود ويستعدون لصد أي عدوان من اليهود أو عدو لدود فينبغي ان يبث فيهم روح الجهاد والتضحية وحب الاستشهاد.

كما ان تزويدهم باحدث الاسلحة والمعدات ورفع كفاءتهم القتالية وتوفير الحياة الحرة الكريمة لهم برفع رواتبهم ومكافاتهم واجب مهما كانت الظروف ولو على حساب قوت ابنائنا.

اما ما يتعلق بالجيش الشعبي فإننا نؤكد ما قلناه مرارا من وجوب الاستمرار فيه حتى يشمل جميع قطاعات الشعب تدريبا وتسليحا ليكون رديفا لقواتنا المسلحة يذود عن حياض الوطن وبالنفس والنفيس.

وإننا لنؤكد على ضرورة العناية بخدمة العلم، فذلك إعداد للشباب المتوثب والمتحفز للجهاد والدفاع عن المقدسات. فهو جدير بكل تكريم، وأن ما يصرف لهم لا يسد الرمق ولا يغني من جوع، وبزيادة مخصصاتهم ومكافآتهم مساعدة لهم على تجاوز الظروف الحياتية الصعبة ويهيء لهم اسباب الحياة الكريمة.

٥ - الوحدة العربية:

إن الاسلام يعتبر الوحدة فريضة شرعية لا يحل لمسلم أن يتوانى لحظة واحدة عن العمل لها قال تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» وقال تعالى «وأن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» وأن الوحدة سلاحنا القوي للتصدي لأطماع العدو الغاصب وسائر أعداء هذه الامة. وان أخطر سلاح قد يفتك بأمتنا هو فرقتها وتنازعها وتدابرها وتشاحنها قال تعالى «ولا تنازعو فتفشلوا وتذهب ريحكم».

ومن هذا التصور السليم الذي خطه الاسلام نرى امه ينبغي المبادرة فوراً بتقوية وشائج القربى بين الشعوب العربية والاسلامية وذلك بشق السبل كتشجيع الإقامة والسفر والسياحة والاستثمار العربي، وصياغة نظرية تربوية اسلامية تعمق مشاعر الوحدة وتبني سلوكياتها، نظرية تربط بين الأصالة والمعاصرة وأسلمة العلوم وفق عقيدة الامة وقيمها

وهويتها الثقافية، مركزة على مفهوم الأمة الواحدة بدل مفهوم القطرية، فالقطرية مرحلة طارئة لا بد أن تنتهي وتزول بوحدة الأمة، وأن الوحدة العربية هي سبيلنا الى الوحدة الاسلامية الشاملة.

٦ - الاصلاح الاداري:

إن الشعب قبل انتخاب المجلس وبعده وحتى الآن يشكو من الفساد الاداري والمالي، فلم يحدث تغيير من الذين أساءوا الى سمعة هذا البلد، بل ان بعضهم لم يتوقف عبثهم وتصرفاتهم، وما زال الاصلاح الاداري شعارا يرفع ويقتصر على تغييرات شكلية في الاشخاص والأسماء. لقد طالب النواب في هذا المجلس بملاحقة الفساد الاداري واهله في شق أجهزة الدولة ولم يجد استجابة للنداءات المتكررة التي صدرت عن هذا المجلس الكريم.

وإزاء هذا فاننا نطالب الحكومة ان تكشف ما عندها من وثائق وأسرار متعلقة بالفساد والمفسدين وان تمكن المجلس من الاطلاع على هذه الوثائق وأن تكون جادة بالبحث عن هؤلاء فهي تملك من الوسائل ما لا يملكه احد غيرها. وأن تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فما زلنا نرى ان المراكز الهامة يستبعد منها الأمناء والأكفاء وتوسد الى اناس ليسوا احق بها ولا اهلا لها.

٧ - الوعظ والارشاد:

انه مما يلفت النظر ما يوجه الى مؤسسة الوعظ والارشاد. فالمسجد كان له شرف الحفاظ على هوية الأمة واذكاء روح المقاومة على مدار التاريخ ايام الصليبيين والتتار والاستعمار الحديث والاحتلال اليهودي لفلسطين، وما ثورة المساجد عنا ببعيدة.

اننا نطالب ان تعطى هذه المؤسسة الحرية المسؤولة الكاملة والدعم كي تقوم بدروها المطلوب وعدم التدخل في شؤونها ضمانا لحرية الكلمة وبناء الاجيال وفق الفهم الاسلامي الصحيح.

٨ - الانتفاضة:

إن الشعب الفلسطيني يعيش انتفاضة مباركة دخلت عامها الخامس. وقد قدم النفس والنفيس، وصبر وصابر، يدافع عن الامة العربية والاسلامية وقد كان لهذه الانتفاضة الاثر الكبير على الواقع العربي والدولي.

إن نواب الاخوان المسلمين يرسلونها تحية صادقة مدوية الى أولئك المجاهدين الأبرار على أرض فلسطين، ويحيون جميع الرافضين لمشاريع التصفية وعلى راسهم الشيخ المجاهد احمد ياسين الذي حكمت عليه السلطات اليهودية بالسجن المؤبد مضافا إليه خمس عشرة سنة.

اننا نطالب بدعم هذه الانتفاضة المباركة اعلاميا وماديا ومعنويا ونستنكر اي تعتيم اعلامي على نشاطاتها الجهادية ضد الاحتلال.

٩ - الغلاء وارتفاع الاسعار:

لقد بدأ الغلاء يتغول على معظم الفئات الفقيرة وتضاعفت الأسعار وأصبح من العسير على المواطن ان يحصل على ضرورات الحياة، وفي المقابل هناك شرائح ازداد ثراؤها مما جعل طبقة تعيش فوق السحاب واخرى تعيش تحت التراب فلا تملك الغذاء ولا الكساء ولا تقدر على الدواء. ولذا فإننا نطالب بزيادة الرواتب ورفع الأجور بما يتناسب مع الغلاء وزيادة الأسعار لا زيادة رمزية جاءت بعد طول انتظار.

١٠ - السياسة التعليمية:

إننا نؤمن ان هوية الامة انما تصوغها فلسفة التربية ويجسدها نظام التعليم فيها.

إن السياسية التعليمية سياسة وطنية لا بد ان تنطلق من مصلحة الوطن وتنبثق من منظومة قيمه العربية الاسلامية. واننا نرحب بخطة تطوير شامل لنظامنا التعليمي تستهدف إدخال برنامج متكامل للتربية الوطنية والثقافة العسكرية وتطوير المناهج وتأهيل المعلمين والتوسع في التعليم المهني والتطبيقي وتحديث وسائل التقويم والاختبارات وتطوير القيادات التربوية بما يتلاءم مع نقل العملية التعليمية من مرحلة التلقين والاملاء الى مرحلة تعلم التفكير والابداع.

إننا نقف بكل قوة مع كل تطوير علمي ايجابي بنّاء يرتقي بنظامنا التعليمي نحو نقلة نوعية تسهم في تطور مجتمعنا وبناء مجد امتنا لتعيد لها مكانة الريادة العلمية والحضارية بين الشعوب العالم المتحضره.

إن التربية هي محضن التنشئة السوية، وان التعليم هو قبس المعرفة ومشكاة العقل، ولذا فإن السياسة التعليمية الراشدة هي تلك التي تصوغ الشخصية الانسانية بابعادها النفسية الروحية والاجتماعية والمعرفية صياغة تحقق التوازن والتكامل بين السواء في السلوك. والعمق في البحث والمعرفة لصياغة جيل العلم والايمان جيل الخلاص المرتجى في الذود عن امته وتحرير ما اغتصب من وطنه.

ولعل السياسة التعليمية على خطورة مسؤوليتها الدائمة تحمل اليوم اقصى درجات الخطورة في تحمل مسؤوليتها المرحلية والامة تعبر اليوم منعطفا خطيرا على مستقبل اجيالها ذاك هو التصدي لمحاولة التطبيع مع العدو الاسرائيلي.

لذا فإننا نطالب أن تحمل المناهج في هذه المرحلة مسؤولية تعميق توعية الأمة بمخاطر اعدائها، وتعبئة الجيل بعمق الصراع الحضاري مع اليهود. وان تتولى بالتعاون مع مؤسسات التوجيه والاعلام خطة متكاملة لتحصين مؤسسات الدولة ومختلف فئات المجتمع ضد محاولات التطبيع مع العدو.

ويبقى المعلم هو العنصر الأساس وقطب الرحى في العملية التعليمية الذي نعول عليه آمالا كبيرة في اداء هذه الرسالة الخطيرة في مثل هذه المرحلة الخطيرة لذا فإن العناية بتاهيله

وإعداده وتوفير المستوى المعيشي الكريم له بات امرا ضروريا لا مندوحة عنه.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن مهنة التعليم لم تجد بعد الاهتمام الرسمي بتطويرها كمهنة مقارنة بغيرها من المهن لذا فإننا ومن خلال مجلسكم الكريم الذي تبنى عدالة مطلب المعلمين بتأسيس نقابة مهنية لهم، نطالب الحكومة باخراج مشروع نقابة المعلمين الى حيز الوجود كي تقوم هذه النقابة بدورها الطليعي في تطوير مهنة التعليم وتحمل أعباء كبيرة عن الحكومة في مجالات شتى تسهم جميعها في تحسين اوضاع المعلم وتحقق مضمون مهنية التعليم.

اما عن التعليم العالي فإننا ندعو الحكومة الى مزيد من الرقابة والمتابعة الحثيثة لمسيرة التعليم العالي خصوصا مع التوسع في فتح الجامعات الأهلية حفاظا على ابقاء مستوى التعليم العالي في حدوده الامنة من حيث الخطط الدراسية والتجهيزات الفنية والكفاءات المؤهلة وأن تتابع الحكومة مسيرة الجامعات الأهلية حتى لا تؤول مسيرة التعليم الجامعي فيها الى مجرد الربح والعمل التجاري.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تفاعل الجسم الطلابي مع مرحلة التحول الديمقراطي تفاعلا كان قمة في الوعي والنضج وتحمل المسؤولية، وقد شكل الجسم الطلابي في الجامعات وكليات المجتمع لجنة تحضيرية تم انتخابها من قبل طلبة الجامعات وكليات المجتمع تمهيدا لتأسيس اتحاد عام لهم وتقدموا بعشرات المرات من الجهات المسؤولة ومن مجلسكم الكريم بطلب اخراج الاتحاد الى حيز الوجود، والتزمت الحكومة السابقة بتلبية طلبهم الا ان شيئا من هذا لم يتم بعد.

ومن هنا فإننا نطالب الحكومة بالموافقة على تأسيس اتحاد عام لطلبة الجامعات وكليات المجتمع ليقوم بدوره الفاعل في المشاركة بتطوير العمل الطلابي ورعاية شؤون الطلبة وليؤدي دوره البناء في خدمة الشعب وقضايا امته.

١١ - السياسة الاعلامية:

ولأن كانت السياسة التعليمية تحمل مسؤولية خطيرة في هذه المرحلة من مراحل الصراع مع العدو. فان السياسة الاعلامية تحمل هي الاخرى مسؤولية اكثر خطورة في هذا المجال.

إن الأمة التي تعيش اليوم اجواء الضياع والتمزق والضعف، وتجتر مرارة الم الهزيمة، لتحتاج اليوم الى اعلام يحمل رسالة رفيعة سامية تاخذ على عاتقها بعث الأمل ورفع المعنويات وبناء رأي عام مستنير وواع بمخاطر المرحلة وما يدبر للأمة وما يكاد لها. اعلام رائد لا يكذب اهله، يبني العزيمة ويذكي الادارة، ويكون مرآة ناصعة تعكس توجهات الشعب وتبرز ارادته.

إن الحكومة مطالبة في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من حياة شعبنا وامتنا ان تنتهج

سياسة إعلامية تنبثق من مصلحة الوطن وتتبنى هموم الشعب وقضايا الامة وان تأخذ على عاتقها وبالتعاون مع اجهزة التربية والتوجيه مهمة مقاومة التطبيع مع العدو وان تسعى الى تحصين المواطن ضد مخاطر التطبيع، وان تعمل وسائل الاعلام كافة ضمن خطة علمية متكاملة وهادفة الى بناء جيل مؤمن يتصدى لمؤامرات التحالف الغربي الصليبي الصهيوني على شعبنا وامتنا.

إننا دولة مواجهة مهما بدا سراب السلام المزعوم ولا ينبغي لدولة مواجهة مع عدو منهجه الجديه والاستعداد للتوسع والاحتلال ان تعرض برامج التلفاز فيها اغان ماجنة، ورقصات خالعة، وافلاماً هابطة.

إن الكلمات المنطوقة المرئية لها أثر بالغ على نفس مشاهدها فلتكن هذه الكلمة في ساحة البناء والنهوض، لا في ساحة الهدم والسقوط.

١٢ - السياسة الاقتصادية والمالية:

إن تصويب مسار الاقتصاد الوطني لمعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي من ركود اقتصادي، وتراجع في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة وارتفاع معدلات التضخم، وتنام في الأرقام القياسية للأسعار، وبطء في معدلات النمو يحتاج الى برنامج تصحيح شامل يقوم على خطة علمية مدروسة ذات اهداف عملية ملموسة تخرج من دائرة التنظير والشعارات الى دائرة التطبيق والممارسات. وندعو في هذا المجال الى عقد مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي.

وإننا في هذا المجال نرى تشكيل مجلس مختص لبرنامج التصحيح الاقتصادي يشارك فيه الخبراء من القطاعين العام والخاص ويتولى إدارة ومتابعة هذا البرنامج بالتزام وطني وإحساس بالمسؤولية بعيدا عن الاذعان لتعليمات صندوق النقد الدولي البوليس الاقتصادي لمعسكر التحالف الغربي.

إننا نتطلع الى الجدية في ضبط الانفاق، والحزم في ادارة المال العام ومحاربة الهدر في موارد الدولة وضبط المديونية الخارجية والحد من الاقتراض الخارجي وتشجيع الصادرات، ودعم الصناعات وتطوير قطاع الخدمات، والاهتمام بالقطاع الزراعي والتوجه الجاد نحو معالجة مديونيته.

١٣ - القضية الفلسطينية والسلام المزعوم:

بعد جهاد اربعة عقود ونيف في سبيل تحرير فلسطين المغتصبة، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة نراها تصفية لا تسوية ودخلت الأمة بأسرها مرحلة استسلام للارادة الامريكية واذعان للمصالح اليهودية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ظروف المحن والازمات وفي اجواء الضعف والتمزق والنكبات تتطلع الأمم الى القيادات تبحث فيها عن الهمم العالية والارادة الشامخة والنفوس الابية العالية تلتمس منها بعث الأمل ورفع المعنويات ورص الصفوف ومواصلة العمل وتجاوز الاحباط وقبول التحدي والاستعداد للجهاد.

ان قضية فلسطين قضية أمة عربية اسلامية لا قضية شعب فلسطيني فحسب، إن الصراع مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود. اما الواهمون بمؤتمر السلام فإننا نود ان نبسط أمامهم الحقائق التالية لعلهم من وهمهم يخرجون:

١ - أن اليهود لن يعطوا شبرا واحدا من فلسطين وهم الذين يملكون التفوق العسكري والدعم الأمريكي مقابل التمزق العربي والتبعية للأجنبي وصدق الله العظيم إذ يصفهم «ام لهم نصيب من الملك فاذن لا يؤتون الناس نقيرا».

٢ - إن مجرد الجلوس مع اليهود على اساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ يعني التسليم لليهود بـ٧٨٪ من ارض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م والتي قامت منظمة التحرير اصلا في عام ١٩٦٤ لتحريرها.

٣ - إن الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل ٢٢٪ فقط من ارض فلسطين فإذا ما علمنا أن الانتشار السرطاني للمستوطنات اليهودية قد استوعب مساحات كبيرة منها فإن ما يجري التفاوض عليه ربما لا يصل والحالة هذه الى ١٤٪ فقط من كامل ارض فلسطين.

٤ - إن المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع تعتبرها إسرائيل مناطق يهودية تخضع لسيادتها.

٥ - إن سبع مساحة فلسطين هو الذي تناور اسرائيل على امكانية منح سكانه إدارة ذاتية للسكان العرب لا سيادة على الأرض.

٦ - اذا كانت اسرائيل تقف عند ثوابت لا تتزحزح عنها هي:

- لا للانسحاب الكامل من الضفة والقطاع.
- لا لحق تقرير المصير.
- لا للدولة الفلسطينية المستقلة.
- لا لمنظمة التحرير.
- لا لوقف المستوطنات.
- لا لاعادة القدس.

فما الذي يجري التفاوض عليه؟ وما معنى الذهاب اصلا للمؤتمر؟ واذا كانت امريكا تقول:

- لاسرائيل الحق في تفسير قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ كما تشاء.
- لا نستطيع إجبار اسرائيل على السلام.
- مهمتنا تنحصر في احضار اطراف النزاع للجوس معا والتحدث وجها لوجه.

فاية تطمينات واية ضمانات منحتها امريكا للعرب وللفلسطينيين؟ واي هدف تريد تحقيقه غير التطبيع العربي الاسرائيلي

والقبول بالامر الواقع؟

لقد تعهدت دولة معسكر التحالف لليهود بارض فلسطين منذ وعد بلفور وانتهاء بمؤتمر مدريد الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية العدو الاول لأمتنا التي قادت قوى الاستكبار العالمي في اكبر هجمة وحشية على هذه الامة في تاريخها المعاصر لتفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على منطقتنا بعد ضربها للقوة العراقية كاكبر قوة فاعلة في مستودع ذخيرة الامة.

لقد خططت امريكا لمؤتمر مدريد، مؤتمر تسليم فلسطين لليهود بعد ان اجهزت على اكبر قوة عسكرية لهذه الامة، لتقود انظمتنا العربية من واقع الضعف والتمزق والهزيمة الى الاستسلام للهيمنة الأمريكية الصهيونية.

ان موقفنا من القضية الفلسطينية منطلق من ثوابتنا المبدائية وهي ان فلسطين ارض عربية اسلامية لا يجوز التفريط بشبر واحد من ارضها المجبولة بدماء الشهداء من صحابة رسول الله والقادة العظام من امثال صلاح الدين والمظفر قطز، وعز الدين القسام، وعبدالقادر الحسيني وعطا الزير محمد جمجوم وفؤاد حجازي وابطال الانتفاضة البواسل.

ان للسلام المزعوم مخاطر كبيرة على امتنا وعلى وجودنا ومستقبل اجيالنا.

- فعلى الصعيد العسكري وتحت شعار السلام ستقلص الجيوش العربية وتنزع الأسلحة فيما تستمر اسرائيل في بناء ترسانة السلاح المتطور لديها وتدفق امواج الهجرة اليهودية اليها، وضخ المليارات من الدولارات الأمريكية في خزانتها. كل ذلك لتكون الوثبة القادمة لليهود أيسر والاحتلال لمناطق جديدة أسرع، وقد طالب شامير في مؤتمر مدريد بإلغاء كلمة الجهاد، وهذا يعني إلغاء ركن هو ذروة سنام الاسلام. ومع شديد الاسف فقد كان التجاوب مع هذا الطلب في مؤتمر «داكار» المشؤوم. أما على الصعيد الاقتصادي فان هيمنة الاقتصاد اليهودي على الشركات والبنوك والمشاريع الصناعية تصبح امرا مشروعا ليعم الازدهار وتتحرك عملية الاقتصاد ويصبح المواطن العربي خادما لدى الاسياد اليهود. وامـ السلع الاسرائيلية فستغرق العربية وتضرب سوقها لعدم قدرتها على المنافسة.

- وأما على الصعيد الثقافي فإن ثقافة جديدة للمنطقة لا بد ان تسود، وان مصطلحات سياسية وثقافية واجتماعية لا بد ان تنشأ ولا بد من الغاء مصطلحات العدو اليهودي والصهيونية العنصرية ولا بد ان تخلو المناهج من الحديث عن سيرة يهود ومن كل آية او حديث يكشف طغيان اليهود وظلمهم او توجب قتالهم وتفضح اسرارهم.

- أما على الصعيد الخلقي والقيمي واثره على مستقبل الجيل فحدث ولا حرج عن الأساليب اليهودية في تدمير اخلاق الشباب وترويج المخدرات وتسويق الرذيلة لاستئصال شأفة الجيل وإرادة الجهاد والاستشهاد لديه ليسهل ترويضه واستعباده.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إسمحوا لنا ان نوجه من خلالكم صرخة الاخلاص لهذه الأمة لنناشد قادتها وزعماءها الذين دفعوا بها الى خيار انتحارها فنقول:

ايها القادة اخرجوا أمتكم من مهزلة استسلامها لعدوها والمغامرة بمستقبل أجيالها وتسليم مقدراتها الى مغتصبي مقدساتها.

ان خياركم الوحيد هو توحيد الأمة والعودة الى شرع ربكم وإعلان الوحدة بين اقطار شعوبكم ورص الصفوف وتجاوز الخلافات، والارتقاء فوق المصالح الذاتية الفانية وتشكيل منظومة دفاعية موحدة وتأسيس سوق اقتصادية مشتركة، فما عادت القطرية آمنة ولا الكيانات الصغيرة للبقاء مؤهلة.

إن امتكم أمة الخيرية لن تموت فقد تعودت النكبات ولكن الله اكرمها دوماً ببعث المنقذين الذين تصنع على ايديهم المعجزات.

اما انت أيها الشعب الفلسطيني الباسل فلا يسعنا إلا أن نحيي فيك انتفاضتك الباسلة في وجه الطغاة الغاصبين.

ان انتفاضتك في فلسطين المحتلة لهي الساحة الجهادية العملية الوحيدة التي تنوب عن هذه الامة في خوض معركة المواجهة مع الغزاة الغاصبين لذا فاننا مطالبون جميعا حكومة وشعباً بدعم هذه الانتفاضة المباركة بكل ما لدينا من وسائل الدعم المادي والمعنوي، فلعل الله يذكي اوارها فتتحول الى ثورة عارمة تكون انطلاقة تحرير شامل وما ذلك على الله بعزيز «ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز».

والى شعبنا الاردني الكريم في أرض الحشد والرباط فأننا نحيي فيكم روح الاعتزاز وصلابة الموقف والتمسك بالاسلام عقيدة ومسلكاً، فليكن الاسلام مصدر اعتزازكم ولتكن ثقتكم بالله تعالى عظيمة، وليكن دعمكم لاخوانكم في فلسطين كعهده بكم. فأنتم أهل المرؤة والعطاء وانتم أهل النخوة والوفاء.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من الثوابت التي ذكرنا والبيانات التي اوردنا وانسجاما مع تصورنا لطبيعة العمل السياسي محليا وخارجيا ولطبيعة الصراع في المنطقة فهو صراع وجود لا صراع حدود ولما نراه من سياسات وتوجهات فاننا على استعداد للتعاون مع الجميع على كل ما من شأنه ان يحقق مرضاة الله اولا ثم مصلحة شبعنا وامتنا ثانيا.

اما فيما يخص السلام المزعوم والصلح مع اليهود والتحرك السياسي تجاه هذا الامر فاننا نجد انفسنا، وحفاظا منا على ثوابتنا المبدئية تجاه القضية الفلسطينية، معارضين لهذه السياسة رافضين الاستمرار فيها.

وعليه فاننا نحجب الثقة عن هذه الحكومة.

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب، ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد».

معالي الرئيس كان هناك بعض الاخوة يريدون القاء كلمات لهم وكان الشيخ عبدالمنعم

ابوزنط من بين الاخوة الذين يرغبون بالكلام، الا اننا بعد القرار بهذه الكلمة الواحدة، تنازل الاخ عن كلمته مشكورا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ محمد دردور





السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس، حضرات الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

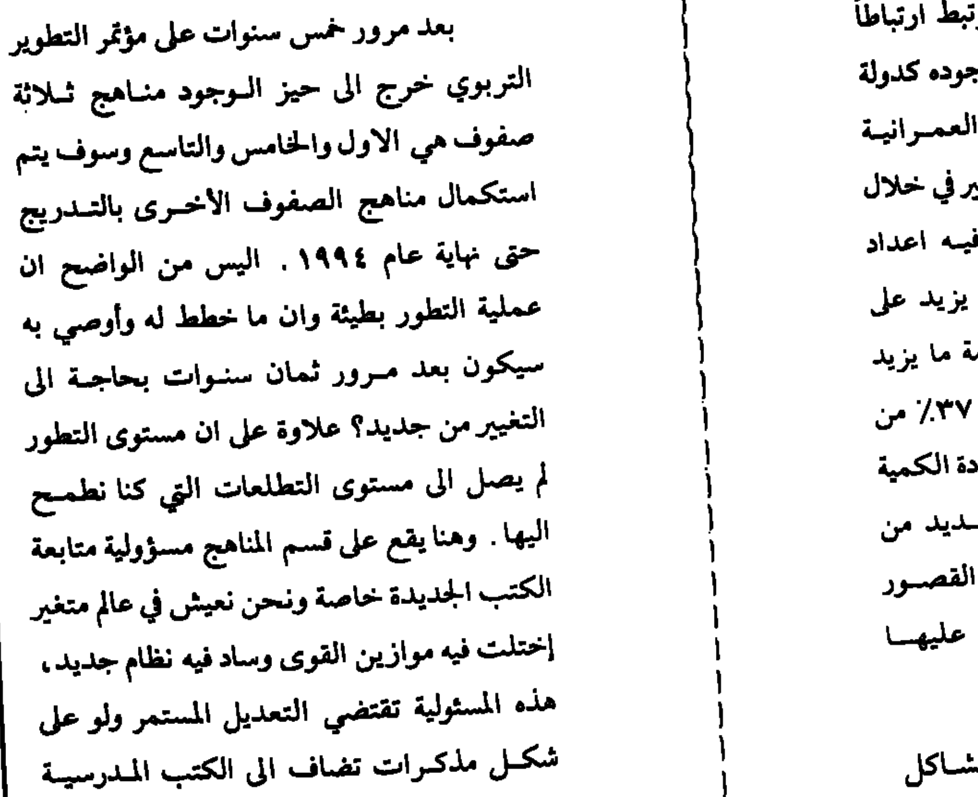
كنت ساكتفي بالكلمة التي القاها معالي السيد رئيس الكتلة الوطنية بالنيابة عن اعضاء الكتلة ولكنني ولاهمية موضوع السياسة التربوية في الاردن ولكون هذا المجلس قد كرر طلب ادراج مناقشة هذا الموضوع في اكثر من دورة استثنائية ولم يسعف الوقت امكان بحث هذا الموضوع لكل ذلك من اسباب فقد ارتأيت ان ابحث في هذا الموضوع مشيرا الى بعض مواطن الخلل والى مجموعة من المقترحات التي يمكن ان تؤدي الى تصويب المسيرة.

معالي الرئيس

ان تاريخ التربية في الاردن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الاردن الحديث، بدأ بوجوده كدولة مستقلة واستمر في مواكبة النهضة العمرانية والاجتماعية فيها حيث تحقق تطور كبير في خلال فترة الخمسين عاماً الماضية بلغت فيه اعداد المدارس اربعة آلاف مدرسة فيها ما يزيد على خمسين الف مدرس يقومون على خدمة ما يزيد على مليون طالب وطالبة اي ما نسبته ٣٧٪ من مجموع سكان المملكة. وإزاء هذه الزيادة الكمية في مختلف مجالات التعليم حدث العديد من المشاكل ومواقع الاختناق وجوانب القصور جرت المحاولات الكثيرة للتغلب عليها وحصرها قدر الامكان.

وقد ساعد على حدوث هذه المشاكل والاختناقات تلك النظرة الى الانسان على انه هو الاستثمار الوحيد الموجود في هذا المجتمع الفقير بموارده الطبيعية والمادية فانصرف التعليم الى غاية العمل وارتبط به ارتباطاً وثيقاً يصعب الفصل بينهما ومن هذه المشكلات ما يلي:

في مجال المناهج يعلم معالي نائب رئيس الوزراء ان الكثير من المناهج مضى على العمل بها عدة عقود ولم ينل الكثير منها اي تطوير رغم التقدم العلمي والحضاري في العالم، وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٨٧ حيث دعا صانعو القرار في هذا البلد الى ضرورة إجراء مراجعة شاملة وإصلاح جذري لجميع الفعاليات التربوية،



وكان معالي نائب الرئيس وزيراً للتربية آنذاك وتمت صياغة مجموعة من التوصيات شملت مختلف جوانب العملية التربوية وهنا اريد ان اضع الملاحظة التالية:

بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر التطوير التربوي خرج الى حيز الوجود مناهج ثلاثة صفوف هي الاول والخامس والتاسع وسوف يتم استكمال مناهج الصفوف الأخرى بالتدريج حتى نهاية عام ١٩٩٤. اليس من الواضح ان عملية التطور بطيئة وان ما خطط له وأوصي به سيكون بعد مرور ثمان سنوات بحاجة الى التغيير من جديد؟ علاوة على ان مستوى التطور لم يصل الى مستوى التطلعات التي كنا نطمح اليها. وهنا يقع على قسم المناهج مسؤولية متابعة الكتب الجديدة خاصة ونحن نعيش في عالم متغير إختلت فيه موازين القوى وساد فيه نظام جديد، هذه المسئولية تقتضي التعديل المستمر ولو على شكل مذكرات تضاف الى الكتب المدرسية الجديدة.

اننا نأمل من الحكومة الرشيدة ومعالي نائب الرئيس وزير التربية ان يرقى بالتطوير الى مستوى التطلعات اليها كان يطمح اليها.

ثم من ناحية ثانية فقد شكلت هيئة لمتابعة تنفيذ تلك المناهج والأشراف على تجريبها وذلك في ١٤/٩/٨٧ كما كلفت بمتابعة توصيات المؤتمر الوطني وتقييم التجربة الوطنية من اجل استكمال الناقص ومتابعة ما لم ينفذ بعد منها، انني ارجو دعم هذه الهيئة من اجل تزويدنا بتوصياتها وآرائها.

اما ما يتعلق بالمعلم:

فأن اي عملية للتطوير لا تطال المعلم تبقى قاصرة عن تحقيق اهدافها وقد باشرت وزارة التربية بتأهيل المعلمين من حملة الدبلوم حيث يوجد حوالي (٣٠) الف معلم من حملة دبلوم كليات المجتمع واكثر من (١٠) آلاف معلم من حملة البكالوريوس ينقصهم التأهيل التربوي. ان الاستمرار في عملية تأهيل حملة الدبلوم ودعم كليات تأهيل المعلمين التي تواجه مشاكل كثيرة ومتنوعة خطوات ضرورية لتطوير التعليم، لكن هؤلاء المعلمين المتخرجين من كلية التأهيل اصطدموا بعدم السماح لهم باستكمال دراستهم للحصول على دبلوم التربية في الجامعات الاردنية وهم يأملون ان تحل هذه المشكلة عن طريق وزارة التربية وزارة التعليم العالي مع الجامعات. هذا علاوة على ان هناك فئة من الذين يعملون في الاعمال الادارية ومن حملة الدبلوم محرومون من المشاركة في برنامج التأهيل علماً بأن هذه الفئة هي جزء من العملية التعليمية يجب العناية بها مثل باقي زملائهم المعلمين.

هذا وقد صدر قرار من وزارة التعليم العالي بأن يسمح لخريجي كليات المجتمع باستكمال دراستهم الجامعية وفتح قنوات الاتصال بين كليات المجتمع والجامعات الاردنية من خلال اعتماد خاص أو عام للكليات من خلال شروط لمعدل علامات خريجي الدبلوم وما زال هذا القرار غير معمول به وقد بقي في ملفات وزارة التعليم العالي ولم تسمح به الجامعات في بلدنا حتى الآن.

اما ما تفضل وانعم به جلالة الملك الحسين على المعلم من مكرمة الهدف منها توفير المسكن المريح للمعلم فأنني اتساءل عن السبب الذي من اجله أخذ المعلمون يعزفون عن المشاركة فيه؟ لماذا أفرغ المسؤلون في الوزارة هذه المكرمة من معناها الذي رمى اليه الحسين اني. أطالب الحكومة بدعم صندوق الاسكان بمبالغ كافية من المال حتى يبقى الصندوق قائماً يعمل وحتى تتوقف الانسحابات الكثيرة التي بدأت تحدث نتيجة للشروط الضيقة التي وضعها المسئولون في الوزارة. ان المعلمين يعتقدون ان الشروط التي كانت في البداية قد تم تفصيلها كي تنطبق على كبار مسؤولي الوزارة وعندما اخذ هؤلاء ما يريدون تغيرت الشروط الى وضع تضايق منه المعلمون وبدأوا يسحبون اشتراكاتهم من الصندوق.

اما مكرمة جلالته الثانية وهي اعطاء ابناء العاملين ٥٪ من القبول في الجامعات فقد اسيء تطبيقهاولم يعد لها من وجود نتيجة لذلك، فقد قبل احد ابناء العاملين بمعدل ٨٥٪ في الثانوية في قسم المحاسبة عن طريق المكرمة فهل يمكن ان يقبل في كلية ذات شروط اقل لو تقدم بالتنافس الحر وما الذي استفاده مثل هذا الطالب من المكرمة. ان المطلوب تأخير قبول طلبة المكرمة الى بعد صدور القوائم التنافسية واعطاء هذه النسبة منحة مالية على غرار مكرمة ابناء افراد القوات المسلحة التي صدرت مع مكرمة ابناء العاملين.

ان تحسين وضع المعلم لا يكون باعطائه زيادة مالية تصل قيمتها في حدها الاعلى ما يساوي عشرة علب من السجاير أو ١٠ كغم من السكر ان تحسين وضع المعلم يتطلب اشعاره بالتقدير والاحترام والمساواة. واذا كان التربويون يقولون ان تحسين العملية التربوية لا تتم الا بتحسين جميع مدخلاتها ومع ايماني بما يقولون فانني ارى ان اهم هذه المدخلات هي المعلم. فقد انتج المعلم في ظروف صعبة لم يكن فيها البناء صالحا للدراسة ولم يكن الكتاب متوفرا للطالب وكانت كل المدخلات الاخرى في وضع صعب وغير كافية لتحقيق مستوى تعليمي مناسب لذلك فانني اذكر الحكومة بانه اذا اردتم تحسين مستوى التعليم فانصفوا المعلم.

اما موضوع نقابة المعلمين فهو مطلب عام لجميع المعلمين وقد تم صياغة قانونها وقدم للحكومة في نهاية الدورة العادية الثانية ليصار الى مناقشته في الدورة الاستثنائية الثانية نرجو الاسراع في تنفيذ هذا المشروع وطرحه للمناقشة في هذه الدورة.

وفي مجال الطالب الذي تسخر كل الامكانيات المادية والمعنوية لخدمته ولأن أي ناتج تعليمي لا ينعكس عليه يعتبر ناتجاً ظاهرياً ولا يمس الجوهر، فانني أتساءل هل تمت الدراسات الكافية لمعرفة أسباب التسرب من المدارس ان هذه الظاهرة قد انتشرت انتشاراً كبيراً وأن الوزارة سبق أن كانت تتكتم على أعداد هؤلاء الطلبة لدرجة أن أحد رجال التعليم عوقب قبل عدة سنوات لاعطائه معلومات رقمية عن أعداد المتسربين في لواء الرمثا بسبب خطورة ذلك على المجتمع وكأن الحل يكمن في الهروب من المشكلة لا في معرفتها ودراسة أسبابها. ان انتشار

السرقة والانحراف والادمان على المخدرات تبدو عادية اذا ما قورنت بأعداد المتسربين من المدارس، فلابد والحالة هذه من معالجة لهذه المشكلة ولابد من تحسين الجو المدرسي للطالب كي يحس بالانتماء والحب للمدرسة ولا يتأتى ذلك بوجود العقاب البدني واستعمال العنف معه حيث أن البعض ما زال يمارس العقاب مع الطلاب. انني أرى ضرورة الالتزام بالتوقف عن استعمال هذه الظاهرة وعمل الأساليب الكافية لخلق القناعة الداخلية لدى المعلمين كأن يكثر من عمل الندوات ومناقشتها من قبل المرشدين والمربين الأفاضل حتى تتغير الصورة في أذهان جميع المعلمين كي يصبحوا جميعاً تربويون بمعنى الكلمة.

أما أساليب الامتحانات القديمة والتركيز على معرفة نسبة الحفظ والتذكر وتوجيه الأسئلة لقياس مالا يعرفه الطالب لا ما يعرفه. هذه الأساليب يجب تغييرها بأساليب أخرى تدفع الطالب للتفكير والبحث والاستنتاج وذلك بالخروج عن الكتاب المدرسي وعدم الاقتصار على ما يتلقنه من المعلم بالاستفادة مما كتبه الكتّاب والأدباء والعلماء في تحضير الأبحاث والتقارير.

أما تركيز التربية على تحقيق الانتماء والاعتزاز الوطني والقومي والولاء للبلد والمليك فانما هي أهداف نظرية تصاغ ولا تترجم الى أهداف سلوكية أو أنشطة تحقق ذلك الهدف، فلماذا لا يعاد العمل بالمعسكرات الطلابية الصيفية والتوسع في ذلك ليشمل قطاعاً واسعاً من الطلبة ولماذا لا تشمل حصة التربية الوطنية الاطلاع على بعض من أقوال الملك وخطاباته في المحافل الدولية والمؤتمرات العربية والاسلامية؟ ثم لماذا لا تقوم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ببث برامج وطنية مناسبة للطلاب يكون مردودها مزيداً من الحس الوطني والانتماء الى هذا البلد العزيز.

أما عملية ترسيب الطلبة السنوي فان عدد هؤلاء يصل سنوياً الى ٣٥ ألف طالب وهذا يكلف (١٠) ملايين دينار سنوياً، هذه العملية بحاجة الى اعادة نظر خاصة وقد ثبت بالدراسات أن الترسيب لا يؤدي الى تحسين المستوى، فلماذا لا يتم الانفاق لكلفة هذه العملية على اعطاء برامج تقوية للطلاب الضعفاء ودعمهم لالحاقهم بركب المتوسطين ثم العناية بالطلبة المتفوقين للاستفادة من ابداعهم في خدمة الوطن والمواطن.

أما التشريعات والأنظمة المعمول بها وبعد أن جاء قانون التربية الجديد وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على القانون القديم فان الخلل يأتي ليس في مواد القانون بل بالسلوكيات التي توضع لتطبيقه. فالتفكير العلمي أو الرياضي ليست له أساليب عملية كافية لتحقيقه وكذلك الانتماء والاعتزاز. ان بنود القانون مثالية في صياغتها لكن ترجمة تلك البنود غير كافية.

أما الأسس المعمول بها فان الكثير منها ما زال جامداً لم يتغير ومنذ أزمان طويلة بل أن محاولة التغيير لهذه الأسس كانت وما زالت تعتبر خروجاً عما هو مقدس.

ومن هذه الأسس ما حرم مجموعة من الألوية والمحافظات من التعيين لعدة أعوام بل وفي هذا العام وصل الحد الى أنه لم يتم تعيين احد من المعلمين في أكثر من لواء ومديرية في المملكة، ومن خلال اطلاعي على المواقف الفنية التي تقدمها وزارة التربية لديوان الخدمة من أجل طلب تعيين المعلمين وجدت الكثير من الألوية قد تضررت من تطبيق هذه الأسس. وقد حاولت مع معالي الوزير السابق مناقشة الأمر وتعديل الأسس التي أدت الى تلك النتيجة لكن الجواب كان سلبياً كأن الأسس لم توضع لخدمة المواطنين وحل مشاكلهم بل لتعقيد الموضوعات والوقوف دائماً أمام المشاكل مكتوفي الأيدي وكأن الأسس في وزارة التربية دستور لا يجوز تحريفه أو تبديله.

ان المطلوب في عملية التعيين في وزارة التربية أو في غيرها من الدوائر هو اعتماد الأقدمية في التخرج فأي منطق يتم على أساسه تعيين خريج سنة ١٩٩١ وما زال خريج سنة ١٩٨٣ ومن نفس التخصص يعاني في طوابير الانتظار للدور وما يترتب على ذلك من آلام نفسية واحراجات اجتماعية. كما أن حصر التعيين في أي منطقة بأبنائها كأساس وحيد للتعيين يخلق مشاكل ذات آثار خطيرة على المجتمع.

انني أرى أن ينظر الى الأردن كله منطقة واحدة تعطى فيه الأولوية الأولى للأقدمية في التخرج ثم بعد ذلك تراعى الأولوية الثانية وهي مكان الاقامة لطالب العمل. ان الأسس القديمة أصبحت بحاجة الى اعادة الدراسة مع ديوان الخدمة المدنية حتى تراعى فيها السلبيات التي واجهت ما يزيد على ٦٠ ألف خريج تقدموا بطلبات التوظيف الى ديوان الخدمة المدنية.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

ان الاهتمام بالتربية والتعلم يعني الاهتمام بما نسبته ٤٠٪ من سكان المملكة طلاباً ومعلمين وعاملين في خدمة هذا القطاع، واذا كانت من خلال التربية التي ذكرت والتي لم أذكر كلها مهمة لتحسين نوعية التعليم فان أهم ما فيها هو المعلم فاذا تحسن وضع المعلم الاجتماعي وأحس بالاحترام والتقدير والمساواة مع زملائه في المهن الأخرى تحسنت العملية التربوية وتوفر جهد كبير على المسئولين في مجالات التربية الأخرى ومن خلالها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ عيسى مدانات.



السيد عيسى مدانات: معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

يقف الاردن حاليا على اعتاب مرحلة جديدة هامة، لا لان مهام مرحلة التحول الوطني الديموقراطي قد تحققت.. كلا فهي ما زالت ماثلة امام شعبنا وقواه الوطنية والتقدمية وكل القوى الخيرة من سائر الفئات والطبقات الشعبية والتيارات السياسية الحريصة على حرية بلادنا واستقلالها وعلى الديموقراطية والتقدم الاجتماعي، والتكامل العربي.. ولكن لان توزيع القوى قد تغير على النطاق العالمي كما هو معروف، ولان الولايات المتحدة الاميركية تسعى بشكل محموم لفرض نظام دولي جديد يمكنها من الهيمنة غير المنازعة على العالم اجمع، ولان مسألة تفعيل العامل الذاتي في بلادنا، وعلى النطاق العربي العام، قد اصبحت ضرورة ملحة لا بديل عنها، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية التي كانت تمحض الشعوب العربية في كفاحها العادل المعادي للتحالف الامبريالي الاميركي - الصهيوني، وتحرير أرضها واسترداد حقوقها الوطنية والقومية المغتصبة.. ولأن الوضع السياسي والاجتماعي في بلادنا قد تغير ايجابياً بعد عودة الحياة النيابية، وتصاعد النشاط السياسي في البلاد، وإقرار الميثاق الوطني باشتراك ممثلي كافة القوى السياسية، من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وأصبحت التجديات والمهمات الأساسية التي تواجه شعبنا في الظرف الراهن تقع تحت عناوين بارزة رئيسية ثلاثة.. هي:

- ترسيخ النهج الديموقراطي وقوننته ومأسسته.
- معركة السلام المبني على قاعدة الثوابت الوطنية والقومية واعادة التضامن العربي.
- معالجة الأزمة الاقتصادية بجميع مظاهرها وتجلياتها.

يقول البيان الوزاري «بأن الحكومة تنهض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في مناخ من الحرية والتسامح والنزاهة، وفي اطار الالتزام الكامل باحترام الدستور والميثاق الوطني وسيادة القانون، وتنفيذا لذلك فان الحكومة تتطلع الى التعاون مع المجلس للاسراع في انجاز القوانين اللازمة نتيجة الغاء الاحكام العرفية وتنظيم التعددية السياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة».

ما من شك بأن ترسيخ النهج الديموقراطي وقوننته ومأسسته ومسألة اطلاق الحريات العامة والغاء الاحكام العرفية، وقانون الدفاع، وسائر القوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات قد نضجت، وآن الاوان لمواجهة استحقاقتها وفتح ابواب الديموقراطية على مصاريعها لمناقشة مهام المرحلة وتحدياتها بحرية تامة وموضوعية، بحيث يفكر الناس بصوت عال، وبحيث يفتح الناس عيونهم وعقولهم للرأى والرأي الاخر، ويساهم الناس جميعا في بحث شؤون بلدهم في مناخ من الحرية التامة، والحوار الديموقراطي.. وصولا لاقرب ما يمكن من صحة الاحكام والحلول المناسبة وبحيث يتحمل الناس جميعا او غالبيتهم - على الاقل - تبعات الحلول التي يجمعون عليها، دون ضغط او اكراه او فرض او اوامر ومراسيم

بيروقراطية.

ويقينا ان لا سبيل لتوفير هـذا المناخ الا بالغاء الاحكـام العرفيـة التي تكررت المطالبة بالغائها عشرات المرات تحت هذه القبـة طوال السنتين المـاضيتـين، وتكـرر تعهـد السلطة التنفيذية امام السلطة التشريعية بالغائها، ولكن دون ان يتحـول التعهد الى حقيقـة ملمـوسـة يعيشها الناس، علما بان المجلس قد استوفى كافة التشريعات الضرورية تمهيدا لالغائها. فقد اقر قانون محكمـة امن الدولـة وحول صـلاحياتهـا للمحاكم المدنية، واخضع قراراتها للطعن امام محكمة العدل العليا، واقر المجلس قانون رفع المسؤولية عمن مارسوا تطبيق الاحكام العرفية، كما اقر قانون محكمة العدل العليـا، ولا ادري لماذا لا يتم الغاؤها فورا ودون ابطاء.. او خلال ايام بعد اقرار مشروع قانون حـماية الاقتصـاد الوطني؟! كما لا ادري ما الذي يمنع من الغاء قانون الدفاع سيء الصيت، وما الذي اعـاق هذا الالغاء بعد ان وافق عليه مجلس النواب.. ولمـاذا لم يعد سـريعا لمجلس النـواب للنظر في اعتراض مجلس الاعيان عليه؟!

كما لا ادري ما الذي يحول دون الاسراع في سن تشريعات ديموقراطية كبدائـل لترسـانة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات كقانـون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ وقانون الجمعيات والهيئـات الاجتمـاعيـة رقم ٣٣ لسنـة ١٩٦٤ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ سنة ١٩٨٦ وغيرها لتكون منسجمة مع الدستور ومضامـين الميثاق الوطني ووثائق الامم المتحدة المتعلقة بالحريات المـدنية الاسـاسية، ولا سيـما الاعلان العـالمي لحقوق الانسان الذي وافقت الحكومة الاردنية عليـه وعلى كـافـة الـوثـائق الاخـرى المتعلقـة بالحريات.

نتحدث كثيرا عن الضرورة الملحة لصيانة الوحدة الوطنية وتصليبها، لمواجهة التحديـات والمشاكل، ويقينا ان لا سبيل لتحقيق هذه المهمة الملحة الا باطلاق الحريات العامـة وقوننتهـا، وتوفير المنـاخ الديمـوقراطي الخـالي من الضغط والاكراه والارهاب وفرض الرأي، وخنق الرأي الاخر، ووضع الكوابح المفتعلة للحيلولة دون مشـاركة الجمـاهـير بصنـع القـرارات المتصلة بمصيرها الوطني والقومي والمعيشي معا، ورفع الحظر عن حرية التنظيمات الشبابية والطلابية والنسائية ونقابات المعلمين والعمال الزراعيين وغيرها.

ولعل ثاني اخطر التحديات التي تواجـه شعبنـا، جنبا الى جنب مـع الشعوب العـربية الشقيقة، الفلسطيني والسوري واللبناني وكافة الشعوب العربية هو تحـدي السلام مـع العدو الاسرائيلي، لاول مرة في تاريخ الصراع العربي-الاسرائيلي، وصحيح ان الاحداث التي اعقبت الانهيـارات التي جـرت وتجـري في الاتحـاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقيـة، وما تـرتب عليها من انتهاء الحرب الباردة، وتدمير العراق عـلى ايدي الاميـركان وحلفـائهم الاطلسيين، ووضع اليد الاميركية على منابع النفط في شبه الجـزيـرة العـربيـة، واهتـزاز الحـد الادنى من التضامن العربي بعد حرب الخليج.. وجميعها عوامل سلبية، لكنها مع ذلك، قـد نجم عنها عـوامل مـوضوعيـة كان من شـأنها ان فقـدت

اسرائيل جانبا من اهميتها الاستراتيجية التقليدية للولايـات المتحـدة الاميـركيـة، فلقـد حققت الولايات المتحـدة الاميركيـة كل مـا تريـده في المنـطقة واصبحت مهمتهـا تنحصـر بتكـريس سيطرتها الكاملة على منطقة الشـرق الاوسط، وتوفير مناخ من الاستقرار في المنطقة لا يمكن ان يتحقق الا بايجاد حـل ما للقضيـة الفلسطينيـة والنزاع العربي - الاسرئيلي.. الامر الذي خلق تناقضا مع استراتيجية اسرائيـل في المنطقـة.. نقـول هـذا دون ان يـداخلنـا الـوهم بتخـلي الولايات المتحدة عن تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل..

من هنا تبرز اهمية تطوير وتنمية عمليـة التنسيق والتعاون، على الاقل، بين الاطـراف العربية المشتركة في عملية السلام، ان لم يكن من الممكن توسيع دائرة هذا التنسيق والتعاون ليشمل الدول العربية جميعا.. وذلك لتوظيف الظروف التي تهيأت في الوقت الراهن لصـالح تحقيق اقصى مـا يمكن من الـطمـوح الـوطني الفلسـطيني خـاصـة، والعـربي عـامـة، وفقـا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي هـذا المجال لابـد من التوكيـد على الثـوابت الوطنيـة والقوميـة المستندة للشـرعيـة الدولية ممثلة بقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام.. وكـذلك قـرار ٤٢٥ المتعلق بالقضية اللبنانية.

هذا يعني فلسطينياً..

أ - اقـرار حق العودة لـلاجئين الفلسـطينـين لوطنهـم وفقا لقرار الامـم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨

ب - أن يكون الحكم المؤقت او الحكم الذاتي بمثابة اجراء مؤقت تمتد سلطته على السكان والارض والمياه وكافة المصادر الطبيعية.

جـ- وان تكون هذه السلطة المؤقتة او الحكم الذاتي بمثابة خطوة على طريق حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينيـة المستقلة بقيادة منظمـة التحريـر الفلسطينيـة التي يمكن ان تـدخـل في شكـل من اشكـال الاتحاد مع الاردن.

د - وان تكون خطوات عملية السلام مترابطة اي ان لا يجري اي صلح مع اسرائيل او تطبيع علاقات اي طرف عربي معها بدون ان يكون مسبوقاً ومرتبـطاً بحل القضيـة الفلسطينية حلاً عادلا شاملا وعلى الاسس المشار اليها بحيث يشمـل تحريـر الضفة الغـربية والقـدس العربيـة وقـطاع غـزة والانسحاب الاسرائيلي منها جميعا.

هـ- رفض المبـدأ المزعـوم بـان الاردن هـو فلسطين وهو يعني رفض التفاوض بوفـد مشترك لحل القضية الفلسطينية لان ذلك يعني شـطب الحقوق الـوطنية المشـروعة للشعب الفلسطيني ونفي وجود ممثل لهذا الشعب وان الاردن هو فلسطين.

و - رفض الاشتـراك بـالمفـاوضـات متعـددة الاطراف والمقرر عقدها في اواخـر شباط ١٩٩٢ في موسكو قبل الوصـول لنتائـج عملية ملموسة حول.

- وقف المستوطنات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة

- وبدء انسحاب القوات الاسرائيلية من

المناطق العربية والفلسطينية المحتلة.. ولو جزئيا.. كاجراء حسن نية.

ذلك انه اذا تمت الموافقة على الاشتراك بالمفاوضات متعددة الاطراف قبل تحقيق هذه الخطوات فاننا سنقع في شرك مماثل لشرك اتفاقيات كامب ديفيد، اي تحقيق الصلح بين كل طرف عربي الواحد بعد الاخر مع اسرائيل واخراجه بعد ذلك من المواجهة مع اسرائيل دون حل القضية الفلسطينية.. الامر الذي لا يحقق السلام العادل والشامل في المنطقة ونحن جميعا مع كل العالم شهود بان اتفاقيات كامب ديفيد التي ادت للصلح المنفرد بين مصر واسرائيل لم تجلب السلام العادل او الشامل لسبب بسيط واحد هو أن جوهر الازمة الاساسي لم يجر حله.. وعلى العكس من ذلك فقد شهدنا بعد ثلاث سنوات من اتفاقيات كامب ديفيد اياها ان اسرائيل قد شنت حربا عدوانية همجية ضد شعبي لبنان وفلسطين ودكت العاصمة العربية اللبنانية ودمرتها باحدث الاسلحة الاميركية.

● من اجل ذلك نود التاكيد على ضرورة التنسيق والتعاون المستمرين وفي جميع مراحل المفاوضات.. مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الاطراف العربية المشاركة الاخرى.. سوريا ولبنان ومصر.. وان امكن مع الاطراف العربية الاخرى جميعا ـ علما انني اعرف جيدا مدى صعوبة هذا الاحتمال في الظروف الحالية المعروفة.. لكن لا ينبغي وقف المساعي في هذا المجال.

● كما لابد من تنمية وتطوير التعاون والتشاور مع الدول الصديقة مع دول عدم الانحياز، ومع دول اوروبا الغربية ولاسيما فرنسا والمانيا التي فيما يبدو انهما تتخذان موقفا اسلم من حليفاتهما في المجموعة الاوروبية بالنسبة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وبشكل خاص الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

معالي الرئيس ـ حضرات الزملاء النواب

وننتقل الى التحدي الثالث المتعلق بالوضع الاقتصادي الصعب بكل تجلياته (البطالة، الغلاء، الفقر، الفساد المالي والاداري، العجز في الموازنة، المديونية وغيرها).. وصحيح ان محاولات خجولة جرت في السنتين الماضيتين لمعالجة بعض مظاهر الازمة حققت بعض الخطوات الايجابية المحدودة في هذا المجال او ذاك (اتخاذ خطوات محدودة عملية للحد من العمالة الوافدة في بعض المجالات او احلال العمالة المحلية محلها، وتوفير فرص عمل في بعض البلدان العربية للعمال والمهنيين الاردنيين وتحقيق بعض الارتفاع على ارقام صادراتنا الوطنية، وفي نسبة نمو الانتاج الوطني، وفضح نظري للفساد المالي والاداري دون ان يقترن باجراءات عملية رادعة ضد الفاسدين ودون الوصول لاي منهم والحفاظ على دعم المواد الغذائية الاساسية كالخبز والسكر والارز والحليب، وايصال هذه المواد لمستحقيها.. الخ).

الا ان هذه المحاولات جميعا لم تحقق تغيرا ملموسا في الوضع الاقتصادي، فلم تلجم تصاعد الاسعار، بل لقد شاعت في البلاد المقولة

الساخرة التي مؤداها «ان الديموقراطية لا تشبع من جوع» فلقد تردت الحالة المعيشية للجماهير الشعبية اكثر من السابق، وبلغت نسبة الاردنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر اكثر من ثلث السكان.. ولقد زاد الطين بلة، ما سمي بالهجرة القسرية الثالثة للاردنيين من اصل فلسطيني من الكويت والسعودية ودول الخليج الاخرى بمئات الالوف.. الامر الذي زاد الوضع الاقتصادي سوءاً وزادت نسبة الفقراء في البلاد اكثر، وارتفعت تكاليف المعيشة واجور السكن اكثر واكثر، وتآكلت اجور العاملين بسبب ذلك كله، واصبحت الارقام الرسمية تشير الى ان نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من الاردنيين قد ناوشت ال ٤٠٪ ويبدو ان هذه النسبة اخذة في التصاعد خصوصا بعد فرض ضرائب جديدة (الضريبة الاضافية) على العديد من المنتوجات الوطنية وتخفيض الجمارك على مثيلاتها من السلع والمنتوجات الاجنبية المستوردة، وازالة او تخفيض الدعم عن سلع اخرى ضرورية.. الامر الذي من شانه ان يضع اعباء جديدة على الجماهير الشعبية.

ونحب هنا ان نتوقف قليلا لنقول للحكومة عامة ولصديقنا المحترم معالي وزير المالية خاصة المغرم فيما يبدو بوصفة صندوق النقد الدولي وبعيدا عن المزايدة واطلاق الشعارات الخالية من المضمون او الادانة الجزاف وتوجيه الاتهام.. وانما استناداً للاسلوب العلمي والحوار الديموقراطي وطرح الرأي الآخر.. أن ليس كل ما يطرحه صندوق النقد الدولي هو مفيد لبلادنا، او يساعد على حل معضلتنا الاقتصادية فنحن لا نختلف مع معالي الوزير على حاجتنا للتصحيح الاقتصادي، فهذا التصحيح هو غايتنا جميعا، ولكننا نختلف على الوسائل.. ونحب ان نقرر انه مهما اتخذنا من اجراءات تصحيحية وفقا لوصفة الصندوق فلن يكون بامكاننا سداد مديونيتنا وكل ما في الامر اننا في احسن الحالات نؤجل سدادها بعد ان تكون زادت واستفحلت ولذا فان الوصفة لن تفيد في محاربة الفقر المتزايد او معالجة الغلاء او تشغيل الايدي العاملة.. ومن جهة اخرى فاننا نعترف انه بسبب من ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعيد انتاج نفسها في بلدان العالم الثالث، وفي عدادها الاردن، وفي ظروف الثورة العلمية التكنولوجية وقدرة الدول المتطورة الرأسمالية على خلق اليات جديدة في علاقاتها بالمستعمرات السابقة.. فقد تزايدت الفجوة بين مستوى البلدان المستقلة حديثا كالاردن، ومستوى المراكز الرأسمالية بفضل ما تملكه الاخيرة من علم وتكنولوجيا ومعلومات.. وكان منطقيا ان يطرح عدد من علماء الاقتصاد في دول العالم الثالث في الستينات ضرورة الخلاص من هذه العلاقات وذلك بتحقيق «تنمية مستقلة» وبالابتعاد والانسلاخ الانتقائي عن النظام العالمي من اجل التحرر من النفوذ الامبريالي والاعتماد على السوق الداخلية والموارد والقدرات الذاتية وتنميتها وتجنب الاعتماد على العلاقات الخارجية من تجارة وقروض قدر المستطاع، والتعاون بدل ذلك مع بلدان السوق الاشتراكي ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي..

لكن الواقع العالمي الجديد خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال ما كان يسمى بالسوق الاشتراكية يجعل الدعوة للتنمية المستقلة وانسلاخها الانتقائي عن النظام العالمي والتقسيم الدولي للعمل موضع شك وتساؤل.. بل اصبح خيارا لم يعد من الممكن تحقيقه عمليا.

ولهذا فلابد من اتخاذ الاجراءات التي نراها ملائمة لنا ليتم التعديل في موقع اقتصادنا ـ جنبا الى جنب مع اقتصاد البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وفي التقسيم الدولي للعمل.

وهذا يتطلب برنامجا شاملا على الصعيد الدولي والمحلي بوضع لهذا الغرض، كي يضاف لبرنامج التنمية المستقلة الذي يقتصر لحد كبير على تغيير الاوضاع الداخلية في البلدان النامية ومنها الاردن.

ولهذا فلا يمكن الحديث عن معالجة جادة للازمة الاقتصادية الطاحنة، بكافة تجلياتها، ولاسيما عبء المديونية الثقيل، والبطالة المتفاقمة التي تجاوزت نسبتها ال ٢٥٪ من القوة العاملة، والغلاء، إلا بوضع مشاكلنا الاقتصادية ضمن الاطار العام لمشاكل شعوب العالم الثالث التي تئن من اعباء مديونيات مماثلة، ووضع خطة وطنية ترتبط بخط عام عالمي يجعل من مطالبة المؤسسات المالية الراسمالية سواء كانت صندوق النقد الدولي او البنك الدولي بتسديد الديون امر غير عادل بسبب عدم قدرتها على السداد، وبسبب ان شعوب هذه البلدان لم تكن مسؤولة عن الاهدار غير المسؤول للمال المقترض، وعن الفساد المالي والاداري الذي على الارجح كان سمة عامة مشتركة لمعظم ان لم يكن لكل حكام بلدان العالم الثالث، وكون الدول الغنية كانت قد استولت، عبر سنين طويلة سابقة، على ثروات هائلة باشكال وسبل مختلفة من دول العالم الثالث في عهود الاستعمار القديم وما تلاه من تبعية للاستعمار الجديد ومؤسساته المالية، هذا اضافة لما تم تحصيله من البلدان النامية من مئات المليارات كأقساط وفوائد وعمولات.

ومن جهة اخرى لا بد من الشروع بالعمل على زيادة الادخار الوطني، واقامة المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية ذات القيمة المضافة العالية وكذلك المشاريع الخدمية ذات المردود العالي، واعتماد سياسية تكامل اقتصادي عربي، ونشر الديموقراطية على اوسع نطاق في مجتمعنا.. واقامة فريق حكومي قوي ومؤهل يشرف وينفذ مثل هذه السياسة الاقتصادية الرشيدة ومواجهة كافة التحديات التي اشرنا اليها في هذه الكلمة.. وشكرا لاصغائكم.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، النائب الاستاذ منصور مراد.



السيد منصور مراد: أتلو هذه الكلمة بالنيابة عن نفسي وعن الزميلين الأستاذ فخري قعوار والدكتور حسني الشياب.

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم
السادة الزملاء النواب المحترمون..

نبدأ، قبل كل شيء، بالتأكيد على أننا ننطلق في تقييم هذه الحكومة، من قاعدة موضوعية، ومن قاعدة المصلحة العامة، ومن قاعدة المصلحة الوطنية العليا، ومن قاعدة مبدئية، دون أن تكون للاعتبارات الشخصية أية قيمة أو أي وجود، فلسنا نعمل من منطلق التفاخر أو الظهور أو الرغبة في مكسب، ولا نعمل من منطلق المنفعة أو السعي لمأربٍ أو غاية، ولن يثنينا عن قول كلمتنا ترهيبٌ أو ترغيب، ولن يدفعنا الى المجاملات العابرة أي اعتبار، ولن نتحول عن الموقف الذي نؤمن به، ونسعى الى الوصول اليه وتحقيق مقتضياته واستحقاقاته.

ونحن لا ننكر، ولن ننكر ما هو ايجابيٌ وبناء، وفي الوقت نفسه لن نغفل عما هو سلبي وهدام، وستظل البوصلة التي نستهدي بها، في غمار ذلك كله، هي مصلحة شعبنا، الذي أنابنا عنه، وحملنا مسؤولية التحدث بإسمه والعمل من أجل ما يعود عليه بالخير والنفع.

فنحن ننتمي لهذا الأردن الغالي، ولهذا الشعب العظيم، الذي هو جزءٌ لا يتجزأ من الوطن العربي ومن الأمة العربية.

وفي هذا الاطار، نود أن نطرح الصورة كما نراها، أو نشخص الأحوال العامة المحلية من زاوية نظرنا، كي نضع المخارج والحلول حسب قناعاتنا وحسب ايماننا.

سيادة الرئيس، السادة النواب

لقد قامت حكومة الشريف زيد بن شاكر الأولى بوضع تعديلاتٍ على قانون الانتخابات، لكننا لم نكن لنرى أن هذه التعديلات، أو أن هذا القانون، كان في مستوى الطموحات الشعبية، وفي مستوى الأمنيات العامة التي تنقل البلاد من حقبة القمع والفساد، الى حقبة الانفتاح والحرية والرغد والرخاء ونظافة اليد.. ولا ننكر أن الانتخابات النيابية التي جرت في عهد سيادة الشريف زيد، قد كانت نزيهة فعلاً، وأعضاء هذا المجلس جميعاً شهودٌ على ذلك، وهو أمرٌ يُحسب لتلك الحكومة ويُسجل لها بلا ريب.

غير أن الفترة الممتدة منذ ذهاب تلك الحكومة، الى يومنا هذا، قد شهدت جملة إنكساراتٍ وخذلاناتٍ وإحباطاتٍ، لم تستطع أية حكومةٍ أن تسعف البلاد من ذيولها، ولم تتمكن من وضع حد لحالة الانهيار والتردي، سواءً على الصعيد الاقتصادي أم على صعيد الحريات الديموقراطية، أم على صعيد السياسة الخارجية.

وقد تعلمنا من خبرتنا في السنتين الماضيتين، أن الحكومات تتقدم لمجلس النواب ببياناتٍ مزوّقةٍ بأحلى الكلام وأجمل العبارات، لكنها عند الحسابات، وعند مغادرة الحكومة مكانها، نجدُ أنها لم تنفذ شيئاً جديراً بالذكر، مما يجعلنا نقف بحذرٍ شديدٍ من كل البيانات ومن كل الوعود، الى أن نراها مترجمةً على الواقع، وقائمةً فعلاً لا قولاً وحسب.. فقد طُرحت وعودٌ كثيرةٌ تحت هذه القبة، وللأسف الشديد نقول، انها ما تزال مجرد كلام، ولو أصغينا

بانتباه، لسمعنا أصداءه تتردد في فضاء هذه القبة.

فقد وُعدنا بإلغاء الأحكام العرفية، وما تزال الأحكام العرفية معلنةً حتى الآن!! والأكثر من هذا، فإن هناك وعوداً بتجميد هذه الأحكام، ووعوداً بإلغائها في وقتٍ معلوم، في حين ان جملةً من الاختراقات لهذه التعهدات قد حدثت، وهي اختراقات معروفة للحكومة ولمجلس النواب سواءً بسواء..

وقد جرت الانتخابات النيابية الماضية في ظل قانون الدفاع سيء الصيت، وفي ظل الأحكام العرفية، وأعلنت كل الحكومات في بياناتها عن نيتها في تعميق الديموقراطية وفي تطوير البنيان الاجتماعي والاقتصادي، لكن الحياة بقيت متوقفةً عند حدود الانتخابات، ولم يطرا اي تغيير على اي صعيد! فقد جئنا الى هذا المجلس ونحن نطالب بالافراج عن اربعةٍ وستين سجيناً من سجناء الرأي، لكن السنتين الماضيتين، شهدتا زجاً بمئات السجناء، وكأننا نمشي الى الوراء، ونبتعد عن الديموقراطية، بدلاً من الاقتراب منها، والامساك بمفاتيحها. كما لم نلحظ أية مساعي جدية لتخليص الجهاز الاداري من ترهله وشيخوخته المبكرة وفساده، وصار اقصى ما تقوم به الحكومات هو تبديل المدراء العامين، مثلما تتبدل البيادق على رقعة الشطرنج.. وعلى ما يبدو أن هناك اصراراً على التفكير بنهجٍ غير ديموقراطي، حين نجد مشاريع القوانين التي تُحال الينا من الحكومة، ما تزال تُصاغ بنهجٍ غير ديموقراطي، الأمر الذي يجعلنا ايضاً نشعر بضرورة الحذر والخوف على مستقبل الديموقراطية التي يجري التركيز الاعلامي الكثيف على ضرورة تعميقها.

سيادة الرئيس.. الأخوة النواب

اننا لا نرى في هذه الحكومة، ما يشير الى اختلافها عن سابقاتها، بل إن فيها نصيباً من أعضاء الحكومة التي سبقتها.. فوزراء المال والاقتصاد والتخطيط، في اعتقادنا ينفذون سياسات خارجةً عن حدود الحكومة ذاتها، ويستلهمون قراراتهم من جهاتٍ تتحكم بمقدراتنا الاقتصادية، والى جانب هذا، فان وزارة الداخلية، شكلاً، مسؤولةٌ عن الأمن والاستقرار في البلاد، لكنها من الناحية الجوهرية تأتمر بأوامر من خارج حدود مبناها. واذا سلمنا بهذا، فانه يعني أن الحكومة ستكون فاقدة لمقومات وجودها، وفاقدةً لمبررات قدرتها على العمل والتغيير، ونقل البلاد من حالة الضيق والفقر والاستلاب، الى حالة الرخاء والعدالة والسيادة الوطنية الكاملة،..

ونضيف الى هذا، جوانب أخرى لاستكمال الصورة داخل اطارها، فنقول، ان التفاوت الطبقي في مجتمعنا يزداد شدةً وحدةً، ومن أبرز معالمه الفقر المدقع والبطالة المتفاقمة.

ونحن نعتقد أن سكوت شعبنا لا يعني انهم يرفلون بأثواب الرضا والسعادة، ولا يدري أحدٌ في أي وقتٍ يبلغ السيل الزبى، وينفذ صبر المواطنين وينفذ سهمهم.

واذا كنا قد تحولنا الى الديموقراطية والانفراج نتيجةً لما جرى في نيسان ٨٩، فان كل المعطيات تدل بشكلٍ ساطعٍ على أن احوال

البلاد لم يتصاعد خطها البياني نحو الانتعاش والصعود، بل هبط الى حدٍ صارت فيه الأكثرية الساحقة من أبناء شعبنا تحت خط الفقر. وقد رافق كل ذلك، وابلٌ من الاعلام الأحادي النظرة، وكأن كل حكومةٍ تحتكر الصواب، وتملك حقوق المعرفة وحدها، وهذا الاعلام لم يفسح المجال للرأي الأخر كي يظهر أو يعبر عن نفسه بالشكل الكافي واذا ظهر شيءٌ منه في الصحافة أو الأجهزة الاعلامية الرسمية، فإنه لم يظهر الا مُبتراً مجزوءاً، إمعاناً في التقليل من شأنه، وإمعاناً في إظهاره بمظهر العاجز أو المشلول.

سيادة الرئيس.. النواب المحترمون

لا نريد أن نطيل، ولذلك، فإننا نسجل هنا بعضاً من الملاحظات التي ينبغي على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار والاهتمام:

* البدء بتطوير الجهاز الاداري وتعزيزه بكفاءاتٍ قادرةٍ ودماءٍ شابة جديدة، وتطهيره من بؤر الفساد والرشوة.
* وضع برامج علمية في التعليم والسياسة الزراعية والتخطيط، وتخفيف الأعباء عن كاهل المزارعين والعودة الى تشجيع استغلال الأراضي، عوضاً عن التفكير في زيادة إرهاق المواطن برفع الأسعار، ورفع الدعم عن بعض السلع.
* وضع سياسةٍ إعلاميةٍ واضحةٍ معلنة، تنسجم مع الحقبة الديموقراطية، وتكف عن الانحياز المؤسف للسلطة التنفيذية.
* إلغاء الأحكام العرفية فوراً.
* تطوير الجهاز القضائي، الكادر والامكانات المادية، وتعزيز استقلالية القضاء، وإنشاء محكمةٍ دستوريةٍ، وتطوير قوانين التقاعد المدنية والعسكرية، والكف عن التقاعد العشوائي الذي بات بالنسبة للمواطن عقوبةً، في حين ان الأصل في التقاعد أن يكون تقديراً ومكافأة.
* إنشاء نقابةٍ للمعلمين، ونقابةٍ للفنانين، وإنشاء اتحادٍ عامٍ للطلبة، وإنشاء اتحادٍ وطني لشباب الأردن، بحيث يعمل جاهداً من أجل مصالح الشباب في كل مجالات التعليم والثقافة والفكر والرياضة والانتماء الوطني والدفاع عن الوطن وبنائه، وعلى الحكومة أن تنشىء اتحاداً للفلاحين، وليس اتحاداً لكبار المزارعين، وتعدل قانون العمل بما يخدم الأهداف الشعبية والوطنية.
* دعم مراكز التدريب المهني وتطويرها، وتوسيع قاعدة القبول في الجامعات والمعاهد، وإلغاء أسلوب القوائم الاستثنائية.
* إعادة المفصولين من أعمالهم لأسبابٍ سياسيةٍ الى وظائفهم بشكلٍ كامل، وعدم حجز جوازات سفر المواطنين، والافراج عن المعتقلين والمحكومين السياسيين، وفتح الحدود في وجه كل الأردنيين في الخارج للعودة الى الوطن، إنطلاقاً من مبدأ احترام النص الدستوري.
* إطلاع مجلس النواب على الوثائق والمعلومات كافة، وخاصة فيما يتعلق منها بالمفاوضات الجارية الأن مع العدو الصهيوني.
* العمل بكل السبل على مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وقطع دابر كل محاولةٍ